الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمـــة

كليـــة العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

قـــــــــسم التاريـــخ.

عنـــوان المذكـــرة:

الجزائر في ظل الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852م-1870م

دراسة في الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر تخصص المغرب العربي المعاصر.

إعداد الطالبتين:

- بشـــرى برجـــم.
- سوســـن أوهيـب.

إشـــراف الأستـاذ الدكتور:

- شايـــب قـــدادرة.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د. عبد الكريـــم قريـــن	أستـــاذ محاضر – ب –	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945
أ.د. شايـــب قـــدادرة	أستـــاذ التعليـم العالي	مشـرفا و مقـــررا	جامعة 8 ماي 1945
أ. السبتـــي بن شعبـــان	أستـــاذ مساعد – أ –	ممتحـــنا	جامعة 8 ماي 1945

السنـــة الجامعيـــة: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

"يُؤْتِي الحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ

وَمَن يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ

أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا

يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الأَلْبَابِ"

سورة البقرة (269)

شكـــر و عرفـــان

بسم الله الرحمن الرحيم،

و الصلاة و السلام على المصطفى محمد عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم.

قال تعالى: "وَ إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُـمْ لَأَزِيدَنَّكُـمْ وَ لَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ" **ابراهيم** -07-

الشكر لله أولا، الذي سدد خطانا في طلب العلم و سهل أمورنا و الذي وسع كل شيء، فله الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات، و له الفضل في إتمام هذا العمل.

و نتقدم بالشكر الخالص للوالدين الكريمين الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي، فكانوا لنا سندا معنويا و ماديا، فنسأل الله أن يحفظهما ويمتعهما بالصحة والعافية.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف، "**الأستاذ الدكتور شايب قدادرة**"، على قبوله متابعة هذا العمل و الإشراف عليه، فله منا كل الاحترام و التقدير على حرصه على إتمام هذا البحث و تصويب الأخطاء المنهجية و الإحاطة بكل جوانبه حتى أصبح قابلا للمناقشة.

كما لا يفوتنا أن نشكر، مسبقا، لجنة المناقشة التي ستقيم العمل و تحملها متاعب القراءة و تصويب الأخطاء، و شكر خاص موجه إلى جميع أساتذة القسم الذين أطرونا طيلة مدة دراستنا بالجامعة.

و شكر موصول لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة، و نخص بالذكر المكتبتين البلديتين لبوشقـــوف و مجـــاز الصفـــاء.

كما نتوجه بأسمى عبارات الشكر و الامتنان إلى الذي سهر على كتابة هذا البحث و إخراجه في حلته النهائية و مساعدته لنا في بعض الصعوبات التي واجهتنا "**بلوصيـــف خيرالديـــن**".

الإهـــــداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولاه سبحانه و تعالى،

تحية عطرة اهدي بها حصاد جهدي و صنع عملي الدراسي،

إلى من نزل فيهما قوله تعالى: "**و اخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَ قُلْ رَبِ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا.**" سورة الإسراء -24-

إلى قدوتي الأولى و نبراسي الذي ينير دربي، إلى من علمني الصمود، إلى الذي كلله الله بالهبة و الوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى صاحب الفكر المستنير و السيرة العطرة، الذي كان له الفضل في بلوغي التعليم العالي، إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به، إليك يا من أفديك بروحي، والدي الغالي "مجيـــد" أطال الله في عمرك.

إلى أمي ثم أمي ثم أمي، إلى القلب الرحيم الذي رعاني بعطفه و حنانه، إلى قريتي الجميلة و مدينتي الراقية، و إلى حبي العقيم المنفرد، إلى من أضاءت قناديل العلم و المعرفة في قلبي، شكرا لرمز التضحية، إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء، أدامك الله تاجا على رؤوسنا و شمعتنا في بيتنا، أمي الحبيبة "نصيـــرة".

إلى النجوم التي أهتدي بها و أسعد برؤيتها، إلى من يتقاسمون معي الحياة بحلاوتها و مرارتها، إلى من كانوا داعمين لي دائما طوال مساري الدراسي، اخوتي "رمـــــزي و أكـــــرم". وفقكم الله.

إلى الذي أضاء البيت ولألأ أسقفه بأطياف السعادة وعطره بعبق الريحان، إلى بسمة البراءة ، الى مدلل العائلة ابن أخي "أميـــر عبد المؤمـــن".

إلى من تقاسم معي أفراحي وساندني عند الشدائد، إلى من أخذ بيدي ورسم الأمل ،إلى من علمني الصبر" نصر الدين بوخملـــة".

إلى من جمعتني بهن الأقدار وكتبت معهن أجمل الذكريات ، إلى أخواتي اللواتي لم تنجبهن أمي "شيمـــــاء، يســرى، شيمـــــاء".

إلى من رحلت من الدنيا دون وداع، إلى من غطى التراب جسدها ابنة عمي "رونـق" رحمها الله.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح، وتكاتفنا يدا بيد نقتطف ثمرة تعلمنا، إلى رفيقتي التي لا يمر يوم ولا أجدها بجانبي، إلى من وقفت معي في الصعاب، وكانت متنفسا لغضبي فشكرا و آسفة "سوســن".

إلى من انطفأت شمعتهم ليوقدوا شمعة الجزائر وضحوا بالغالي و النفيس لتحيا مستقلة حرة "بواسل الجزائر". رحمهم الله.

إلى كل من دعا لي بالخير ونسيه القلم وحفظه القلب.

"بشـــــــــرى"

الإهـــــداء

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم و بصيرة الفهم و هداية الإسلام.

إلى التي أوصى عليها رب السماوات و الأرض ... إلى نبع الحنان و الحياة،

إلى من انتظرتني تسعة أشهر ... و استقبلتني بدموعها و فرحتها،

إلى من أخلق من جديد عندما أرى ابتسامتها ... إلى الحب الثابت الذي لا يتغير،

إلى من يكسرني حزنها و يؤلمني تعبها ... إلى قرة عيني أمـــي الغالية "ونـــاسة"

استودعتها الله فهو خير حافظ لها.

إلى أول قدوة لي و أول بطل ... إلى سندي و قوتي و مرشدي في الحياة،

إلى صاحب الوجه الطيب و يد الأمان ... إلى من أفنى حياته في سبيل حياتنا،

إلى من لم يبخل علينا أبدا ... إلى من أحمل اسمه بكل فخر، والدي الحبيب "أحمد الصالح"

أطال الله في عمره.

إلى الذين ألجأ إليهم حين ضعفي، و أسند عليهم نفسي عند الشدائد، إخوتي: "حمزة، صبري، نصر الدين، اسماعيل، جابر" و أخواتي: "بسمة، أميرة، شيماء و سندس"، حفظهم الله و رعاهم.

إلى شمعة العائلة و الوجه المفعم بالبراءة، ملاكنا الصغير، ابنة أختي "ريـــهام"

إلى جميع صديقاتي المخلصات اللواتي سعدت برفقتهن في دروب الحياة، الحلوة و الحزينة: "سهام، شيراز، ماجدة، أمينة، شيماء، فاطمة الزهراء و شيماء."

الى الأخت والزميلة التي شاركتني لحظات حياتي السعيدة ومن قاسمتني عبء انجاز هذه المذكرة بصبر واجتهاد رفيقتي "بشـــرى" حفظها الله .

إلى شهداء الوطن رحمهم الله ،الى كل يد طيبة مدت يد العون .

أهدي لكم عملي هذا و ثمرة مشواري الجامعي.... ولكم مني جميعا كل المحبة والتقدير اسما اسما.

ســـوســـــن

قائمة المختصرات

أولا: باللغة العربية		
الرقم	**المختصر**	**معناه**
01	د.ط	دون طبعة
02	ج	جزء
03	تر	ترجمة
04	تع	تعريب
05	تح	تحقيق
06	تد	تدقيق
07	تق	تقديم
08	مر	مراجعة
09	د.م.ن	دون مكان نشر
10	د.س	دون سنة
11	مج	مجلد
12	ع	عدد
13	ص، ص	صفحات متتابعة
14	ص-ص	صفحات متباعدة
15	ص	صفحة
16	م	ميلادي
ثانيا: باللغة الأجنبية		
01	ANEP	**A**gence **N**ationale d'**E**dition et de **P**ublicité
02	Op.cit.	المرجع السابق
03	pages	صفحات
04	page	صفحة
05	V	المجلد

المقدمـــة

التعريف بالموضوع و أهميته:

يعد موضوع مذكرتنا للماستر: "**الجزائر في ظل الامبراطورية الفرنسية الثانية 1852م-1870م (دراسة في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية)**" من المواضيع الهامة و الجديرة بالبحث والدراسة لأنه يتعلق بفترة متميزة من تاريخ الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية الفرنسية وخاصة في ظل الحكم العسكري الذي كانت له عواقب وخيمة على المجتمع الجزائري سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا وهو ما سنعالجه في هذه المذكرة من خلال العناصر التالية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك دافعان رئيسيان لاختيار موضوع البحث، هما:

1. **الأسباب الذاتية:**

- ميولنا الشخصي في التعرف أكثر على شخصية نابليون الثالث.
- رغبتنا في دراسة أوضاع الجزائر في عهد الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث (1852م-1870م).

2. **الأسباب الموضوعية:**

- اهتمامنا بمعرفة خفايا الحكم العسكري الفرنسي في الجزائر و أثره على المجتمع.
- محاولة التعرف و التعمق على سياسة نابليون الثالث كونها تمثل حلقة مهمة في تاريخ الجزائر.

- نسعى من خلال دراستنا إلى الكشف عن أخطر و أبشع مرحلة عاشتها الجزائر هي خلال هذه الفترة، و التي كانت ناجمة عن مختلف السياسات و القوانين التعسفية التي أدت إلى خلخلة البنيات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري.

تحديد الإشكالية:

لقد تمحورت إشكالية موضوعنا في طرحنا سؤال جوهري هو: كيف كانت حالة الجزائر قبل اعتلاء الإمبراطور نابليون الثالث الحكم في فرنسا؟ و كيف أصبحت في عهده؟

و تفرعت عنها تساؤلات أخرى:

- ما طبيعة سياسة نابليون الثالث في الجزائر؟
- كيف أثرت هذه السياسة على الأوضاع العامة في الجزائر؟
- كيف كانت ردود فعل الجزائريين تجاه هذه السياسة؟
- ما هي ظروف زوال هذا الحكم العسكري؟

المناهج الموظفة:

لمعالجة موضوع بحثنا، وظفنا جملة من المناهج العلمية مثل:

- **المنهج التاريخي التحليلي:** خصصناه لدراسة مختلف الوقائع و الأحداث و ربطها ببعضها البعض قصد الوصول إلى استنتاجات.
- **المنهج التاريخي الوصفي:** اعتمدنا عليه في استعراض و سرد مختلف الأحداث التاريخية و وصفها و تصنيفها حسب تسلسلها الزمني.
- **المنهج التاريخي المقارن:** حيث كان الهدف منه ابراز الفوارق الواضحة في الامتيازات الممنوحة من حكومة نابليون الثالث للعنصر الأوربي مقارنة بالعنصر الجزائري.

حدود البحث:

تتمثل فترة موضوع البحث في المدة المحددة في العنوان الرئيسي للمذكرة (1852م-1870م) ذلك كون سنة 1852م تاريخ بداية حكم الإمبراطور نابليون الثالث و الذي ينتهي بزوال الحكم العسكري و سقوط الإمبراطورية الثانية في معركة سيدان و قيام الحكم الجمهوري من جديد و بداية الحكم المدني سنة 1870م. وهي فترة ثرية بالأحداث التاريخية مثلها الإمبراطور نابليون الثالث و سياسته التي طبقها و ما ترتب عنها من آثار سلبية على الأوضاع العامة في الجزائر.

خطة البحث:

لمعالجة موضوع بحثنا وضعنا خطة منهجية تمثلت في مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة وجملة من الملاحق ذات الصلة بموضوع البحث وقائمة المصادر و المراجع.

- خصصنا المدخل للحديث عن ظروف قيام الجمهورية الفرنسية الثانية وسقوطها وما ترتب عن ذلك من قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية وانعكاسات هذه الأحداث على الأوضاع العامة في الجزائر.
- وتطرقنا في **الفصل الأول** لدراسة شخصية نابليون الثالث و سياسته، مشاريعه الإصلاحية خاصة قانوني سيناتوس كونسيلت **(Sénatus-Consulte)** لسنتي 1863م و 1865م على التوالي و ردود فعل الأهالي المسلمين الجزائريين.
- وعالجنا في **الفصل الثاني** الأوضاع الاقتصادية في عهد الإمبراطور نابليون الثالث أي الجوانب الزراعية، الصناعية والتجارية، وكذلك تعرضنا بالحديث عن منظومة الضرائب والمؤسسات المالية وانعكاساتها السلبية على المجتمع الجزائري.
- أما الفصل الثالث فقد عالجنا فيه الواقع الصحي، الثقافي والتعليمي. كما تطرقنا أيضا إلى النشاط التبشيري الذي قام به على الخصوص الكاردينال لافيجري، وخلصنا في نهاية هذا الفصل بالحديث على نهاية الإمبراطورية الفرنسية الثانية.

نقد المصادر و المراجع:

عند معالجتنا لهذا الموضوع، قمنا بالاعتماد على مجموعة من المصادر و المراجع بنسب متفاوتة حسب ما يتجاوب مع موضوعنا:

من المصادر الأساسية التي تم الاعتماد عليها، نذكر: كتاب العنتري "مجاعات قسنطينة" باعتباره مصدرا جزائريا شاهدا على البدايات الأولى من الاحتلال، إضافة إلى كتاب "هذه الجزائر" لأحمد توفيق المدني.

و من المراجع التي تخدم الموضوع نذكر، على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر، كتب يحيى بوعزيز، منها: "سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية"، "كفاح الجزائريين من خلال الوثائق"، وكتب أبو القاسم سعد الله، أبرزها: "الحركة الوطنية الجزائرية" بأجزائه، و كتاب "تاريخ الجزائر الثقافي" ج3، ج6، ج7، و كتاب "الحركة التبشيرية الفرنسية" لخديجة بقطاش، و كتاب شارل روبير أجيرون "الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871م-1919م) ج1، و كتاب "الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م-1962م) ج1، لعدة بن داهة.

كما قمنا بالاستعانة ببعض المراجع الفرنسية، مثالا على ذلك " **Statistiques et documents relatifs au Sénatus-Consulte sur la propriété arabe**".

إضافة إلى ذلك، الرسائل الجامعية، أهمها "قانون سيناتوس كونسيلت و أثره على الملكية و السكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863م-1914م)" لنور الدين إيلال، و "الأوبئة و المجاعات و الكوارث في الجزائر خلال القرن التاسع عشر ميلادي" لحليمة السعدية و سامية والي، و "التنظيمات الإدارية و الاقتصادية في الجزائر (1830م-1870م)" لصالح كليل.

الصعوبات:

من بين الصعوبات التي اعترضتنا أثناء معالجتنا لموضوع البحث ما يلي:

- صعوبة الحصول على المصادر التي تخدم البحث بشكل معمق و متخصص.
- صعوبة التنقل إلى المكتبات لجمع المادة العلمية نظرا للظروف التي تعيشها البلاد بسبب وباء كوفيد-19 المستجد.

المدخل: لمحة عامة عن الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية (1848م-1852م).

أولا: الأوضاع السياسية.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية.

ثالثا: الأوضاع الاجتماعية و الثقافية.

رابعا: سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية و انعكاساتها على الجزائر.

المدخل: لمحة عامة عن الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية 1848م-1852م

يعود قيام الجمهورية الفرنسية الثانية إلى عام 1848م كنتيجة لثورة فيفري من نفس العام[1] على شاكلة ثورات 1848م التي عرفتها اوروبا وأطاحت بالأنظمة الملكية الرجعية و الملك لويس فيليب[2] **(Louis philippe)** ، و استبداله بلويس نابليون بونابرت الثالث **(Louis Napoléon Bonaparte)** الذي أرسى دعائم الجمهورية الفرنسية الثانية ، و تم انتخابه كرئيس للدولة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في ديسمبر 1848م و قد نال خمسة ملايين و نصف مليون صوت من أصل تسعة ملايين[3].

(1) كانت الملكية في عهد الملك لويس فيليب متعددة المتاعب، هذا في الوقت الذي كانت فيه الاتجاهات الاشتراكية قوية و متصاعدة و كانت جماهير الشعب العازفة عن لويس فيليب و الباحثة عن زعامة تحقق الشخصية الفرنسية تتنازعها قوى اليمين و اليسار، و مع هذه التضاربات، كان هناك هدف واضح لا خلاف عليه هو مبدأ الانتخاب العام، هذا الأخير الذي وقفت ضده ملكية لويس فيليب، فتضاربت قوى متناقضة مع بعضها ضد لويس فيليب، الجمهوريين، رجال الكنيسة، النابليون،... للمزيد ينظر: عبد الفتاح أبو علية، إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ أوربا الحديث و المعاصر، ط3، دار المريخ، السعودية، 1981، ص285.

(2) ولد في السادس من تشرين الأول 1773م و هو ابن الدوق أورليان (Orléans) و ملك فرنسا من (1830م-1848م). ولي العرش في السابعة و الخمسين من عمره، عرف إبان الثورة الكبرى باسم فيليب المساواة لأنه كان من أنصارها و المدافعين عن مبادئها... للمزيد ينظر: محمد قاسم، حسني حسين، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الخرب العظمى، ط6، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، 1929، ص116.

(3) سليمان نوار عبد العزيز، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوروبا: من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2014، ص 221.

و كان بذلك اعلان الجمهورية الفرنسية الثانية في جوان 1848م خطوة مهمة في تنظيم المستعمرة الجديدة (الجزائر) بعد عجز حكومة لويس فيليب **(Louis Philippe)** على تحقيق المطالب الاجتماعية و السياسية للسكان في أيامها الأخيرة[1].

و سنحاول في هذا المدخل التطرق الى الحالة العامة في الجزائر في ظل الجمهورية الفرنسية الثانية من خلال دراسة العناصر الثانية :

أولا: الأوضاع السياسية:

لقد تركت مختلف الأنظمة التي توالت على حكم المتربول آثارا كبيرة في الأسلوب المتبع في استعمار الجزائر، مثلما أن ميلاد الجمهورية في 24 فيفري 1848م كان بمثابة المنعرج الحاسم في سياسة احتلال الجزائر.

لكن التغيير الجذري في وضعية الجزائر حدث من عام 1848م حيث وقعت الثورة و شارك المعمرون فيها بوفد و طالبوا بإدماج الجزائر في فرنسا بصفة رسمية و اعطائهم 4 مقاعد في البرلمان الجديد و تعيين 4 نواب لكي يمثلونهم في البرلمان الفرنسي، و قد تحصلوا على هذا المكسب السياسي بمقتضى الدستور الجديد الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 1848م و التي نصت المادة 109 منه على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية، أي مقاطعة من المقاطعات الفرنسية و في مصلحة المعمرين.[2]

(1) Abderrahmane Bouchène et autres, Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Barsakh, Alger, 2012, P48.

(2) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م ،ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص126.

كما أصدرت أيضا الحكومة الفرنسية مرسوم 27 أفريل 1848م الذي نص على إلغاء نظام العبودية في الجزائر، فتحرير العبيد الذي في يد الجزائريين يؤدي إلى استخدامهم كأجراء أو خماسين لدى المعمرين الذين سيطروا أكثر فأكثر على الأرض[1].

و قسمت الجزائر إلى منطقتين رئيسيتين: القسم الشمالي إلى 3 عمالات إدارية و هي الجزائر، وهران، قسنطينة[2]، تخضع للحكم المدني، أصبح فيها محافظات مقسمة إلى بلديات، بحيث كانت كل بلدية من البلديات لها مجلس منتخب يديره محافظون و مديرو رؤساء البلديات، و كانت هذه الأخيرة تختلف من حيث عدد الأعضاء في المجالس، كان أكثرها العاصمة حيث ضمت سنة 1848م حوالي 34 عضوا[3].

أما القسم الثاني، فهي منطقة الجنوب الجزائرية (الصحراء) و تخضع للحكم العسكري عن طريق الإدارة المحلية و هي المكاتب العربية[4] المتواجدة في كل مدينة او قرية أو دوار، و ضمت موظفين بدرجات محددة يرأسها فرنسي يساعده حارس و كاتب و قاضي و جابي الضرائب و مترجم، و كانت للمكاتب العربية إدارة مركزية على مستوى الجزائر العاصمة تابعة للحاكم العام و هي إدارة الشؤون

(1) صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص20.

(2) عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص128.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، د،س، ص320.

(4) تعرف بأنها المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة في القبائل بصفة دائمة و ذلك بإدارة عامة و منتظمة، و كذلك تهيئة السبل للاستيطان الفرنسي و ذلك عن طريق توفير الأمن العام و حماية كل المصالح الشرعية و زيادة الرخاء لدى الأهالي. و هذا التعريف يعود للضابط توماس. للمزيد ينظر: عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق من تاريخ الجزائر المعاصر، د.ط، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص177.

الأهلية[1]، و إدارة مركزية تابعة إلى الوزارة الحربية بباريس، هذا كله حسب مرسوم 09 ديسمبر 1848م[2].

أما التنظيم البلدي فقد بدأ بشكل محدود و توسع تدريجيا و كانت مقاعد المجالس البلدية بالمناطق المدنية تضم ثلثي المستوطنين و الثلث الباقي من الأهالي المعينين و الإسرائيليين و قد أقرت الحكومة الفرنسية بعد ثورة 1848م أسلوب الانتخاب بدل التعيين[3]. لكن ضباط الجيش أحبطوا هذه الخطة حيث قاموا بتزوير الانتخابات التي جرت في 29 أكتوبر 1848م[4].

و قسمت كل ولاية إلى نوعين من البلديات: البلديات المختلطة و هي التي تضم أغلبية جزائرية و أقلية أوربية يحكمها إداري فرنسي بمساعدة لجنة بلدية تتكون من الأوربيين و بعض أعوان الأنديجان يخضع فيها الأوربيون للقوانين الفرنسية و الجزائريون للقانون العسكري، و كان رئيس البلدية يتمتع بسلطات مطلقة يحق له إدانة أي جزائري بدون تهمة ، و بالمقابل أسست بلديات أوربية يسكنها المعمرون الأوربيون و تخضع للنظام المطبق في فرنسا[5].

و كان إنشاء الولاية المدنية من مطالب الكولون و ليس من مطالب الجزائريين و هو يتماشى مع الفكر الجمهوري الليبرالي الذي جاءت به ثورة 1848م و الملاحظ أن رئيس البلدية في هذه الآونة لم يكن

(1) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص321.

(2) زوليخة سماعيلي المولودة علوش، تاريخ الجزائر في فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص327.

(3) عبدالله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830م-1954م)، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014. ص102.

(4) بوعزة بوضرساية و آخرون، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، د.ط، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954م، وزارة الجاهدين، 2007، ص 181.

(5) عمار عمورة، المرجع السابق، ص128.

منتخبا بل كان معينا من الوالي و الحاكم العام و من صلاحيات هذا الأخير حل مجلس البلدية و مهمة المجلس البلدي متعددة الجوانب فهي تشمل دراسة الميزانية و تدبيرها و السهر على المرافق العامة و تنشيط الأسواق و المحافظة على الطرقات و رعاية التعليم و لكن هذه المسائل كلها بالنسبة للجزائريين لا تعني شيئا لأنهم بعيدون عن أقسام البلديات[1].

و قد شمل الارتباط و الدمج أيضا، القضاء، حيث فصل بين القضاء الإسلامي و القضاء الفرنسي سنة 1848م، فأصبح الأول تابعا للوزارة الحربية أما القضاء الفرنسي فقد ضم إلى وزارة العدل[2].

و قد اتخذت حكومة الجمهورية الفرنسية الثانية من سياسة الاستيطان وسيلة أخرى للتخلص من العمال العاطلين الثائرين في فرنسا، حيث بلغ عدد هؤلاء في شهر ماي من سنة 1848م من باريس وحدها حوالي 100.000 و هم مصدر قلق للبرجوازية الفرنسية التي تريد أن تحتكر السلطة لوحدها.

فقررت حكومة المتروبول عام 1848م أن ترسل إلى الجزائر 12.000 من هؤلاء تسلم لكل واحد قطعة من الأرض تتراوح مساحتها مابين 8 و 10 هكتارات و مسكنا و الحاجات الضرورية لمدة 3 سنوات و هكذا غادر الفوج الأول من هؤلاء المنفيين في باريس في جو من المظاهرات الحماسية و أرادت البرجوازية أن تخلق من عملية الطرد هذه قضية وطنية[3].

(1) أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م)، ج1، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص62.
(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص ص317-319.
(3)صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص ص12، 13.

و في 26 أكتوبر وصلوا أوائل المعمريين الجدد إلى سان كلو (بوهران) فوجدوا في استقبالهم 42 مركزا أقيموا فيها، منها 12 في منطقة الجزائر و 9 في وهران، 8 في مقاطعة قسنطينة[1].

ومن ناحية أخرى، قامت الحكومة الفرنسية ما بين 1848م–1852م بإعطاء المستوطنين في الجزائر حقوقا تمثيلية في المجالس الفرنسية، منها أربعة مقاعد فب المجلس التأسيسي و ثلاث مقاعد في المجلس التشريعي، إلى جانب إعطائهم الحق في انتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية داخل الجزائر و هذا على حساب ممثلي الأغلبية من الجزائريين[2].

و هكذا، قد تعاقب على إدارة الجزائر ست حكام خلال فترة حكم الجمهورية الفرنسية الثانية، بداية بدوق دومال (**Duc d'Aumale**) إلى فيالا شارون (**Viala Charon**).[3]

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية:

تواصل الاستعمار الفرنسي للجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية (1848م–1852م) في الميدان الاقتصادي. هذا الأخير الذي اعتمد بشكل أساسي على الفلاحة و تربية الحيوانات و مختلف الأنشطة التجارية و الحرف التقليدية المختلفة، و كانت الأرض ثروة حقيقية للجزائريين إذ كانت الفلاحة تستقطب السكان بنسبة كبيرة، فقد كانت مصدرا أساسيا في حياتهم خاصة بالنسبة لسكان الريف، حيث

(1) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830م–1954م)، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س ،ص14.

(2) بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830م–1930م) و انعكاساتها على المغرب العربي، د.ط، دار الحكمة، 2010، ص125.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830م–1900م)، ج1، المرجع السابق، ص ص317–319.

شكلت حوالي 80 بالمئة من مداخيلهم[1]، و كانت مجمل النشاطات الإقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الإقتصاد الفرنسي و المستهلك الفرنسي.

لقد جاءت ثورة فيفري 1848م في الوقت الذي كانت تمر فيه الجزائر بأزمة زراعية حادة. فقد كان المزارعون يشتكون من ندرة القروض أكثر من سكان المدن لأن نسبة الربح التي طلبها المقرضون فاقت النسبة المطبقة في المدن، إذ كانت تتراوح بين 60% إلى 100% و كانت الزراعة تبحث لها عن أحسن الطرق. هذا المجال الذي تركز فيه الجهد خاصة على القمح و التبغ و تربية الماشية مما أدى إلى تدهور مداخيل الأهالي[2]. و لمواجهة تلك المشاكل و خدمة مصالحها، المتمثلة في دفع حركة الإستيطان الأوربي قامت حكومة الجمهورية الثانية بإصدار مرسوم 19 سبتمبر 1848م الذي خصص مبلغ 50 مليون فرنك لإنشاء مستعمرات زراعية[3].

أما بالنسبة للتجارة فقد سيطر المستوطنون على مجمل نشاطاتها في الجزائر و ذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية و تصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة و أرباحها إلى فرنسا عن طريق إصدار القوانين التي وحدت الجزائر جمركيا عام 1851م و التي كان الهدف منها عزل الجزائر تجاريا[4].

و عمدت الإدارة الفرنسية منذ دخول المحتل إلى الجزائر على تحطيم الدعائم التي قام عليها المجتمع الجزائري و خاصة الأرض، حيث كان هدفهم الوحيد هو تجريد الاهالي من اراضيهم و استغلالها

(1) يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج1، د.ط، دار الهدى، ميلة ، 2009، ص571.
(2) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو و بدايات الإستعمار(1827م-1871م)، تر: المعهد العربي العالي للترجمة، مج1، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص ص624، 623.
(3) يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، د،ط، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص120.
(4) أسامة صاحب منعم، الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830م-1962م) و محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج4، ع3، جامعة بابل، ص226.

بمختلف الوسائل، و بعد ان جعلت الأهلي الجزائري غريبا على أرضه، أرهقت أيضا كاهله بأنواع مختلفة من الضرائب أبرزها:

- الضريبة العربية: تخص الجزائريين فقط، و الغاية منها تجريدهم من ثرواتهم بأساليب قانونية.
- الضريبة الدينية: ما كان الجزائريون يدفعونه من زكاة و عشور.
- الضريبة عن الحيوانات: كانت إدارة المكاتب العربية هي من تقوم بتحديد قيمتها، فكانت الضريبة على الجمل تقدر بـ 4 فرنكات، البقرة 3 فرنكات، المعزة 0.15 فرنك و الخروف 0.20 فرنك.
- ضرائب الحكور: العشر من مدخول الكراء من أرض الدولة.[1]

ففرنسا لم تكتفي بفرض الضرائب المشحفة على ممتلكات الجزائريين بل عمدت إلى ربط إقتصاد الجزائر بإقتصادها رسميا و استغلال كل ما تملكه الجزائر من ثروة حيوانية و نباتية و حتى المعادن لخدمة مصالحها الإقتصادية، و ذلك من خلال سن مجموعة من القوانين و المراسيم كان أهمها:

- قانون 11 يناير 1851م: نص هذا القانون على دخول الغلات الجزائرية الرئيسية إلى فرنسا دون دفع أي رسوم، و كذلك الحال بالنسبة لجميع الواردات الفرنسية في هذا الإقليم. أما واردات الجزائر من الدول الأجنبية فإنها خضعت في الجزائر لنفس الرسوم التي كانت تدفع عليها في فرنسا. و ساعد هذا القانون على حماية التجارة الفرنسية و على ضمان سوق دون

(1) مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر (1830م-1870م)، د.ط، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013، ص84.

أي منافس في الجزائر، و على وصول المنتجات الجزائرية إلى المستهلك الفرنسي بأرخص الأثمان.[1]

- مرسوم 26 أفريل 1851م: كان لهذا القانون دفع كبير في تشجيع الفلاحة بالجزائر، إذ نص على أن يمنح بنك الجزائر قرضا لكل معمر مالك لأرض، و قد كان لهذا القانون مفعوله إذ عرف إقبالا كبيرا من المعمرين. و قد تضاعف الإنتاج الفلاحي من الحبوب في الجزائر، الأمر الذي أنقذ فرنسا من أزمات منها أزمة حرب القرم و ما تولد عنها[2].
- مرسوم 16 جوان 1851م: نتيجة التدفق الكبير للمهاجرين الأوربيين للجزائر بعد ثورة 1848م دفع بالسلطة الاستعمارية إلى التفكير في كيفية الحصول على أراضي جديدة لتوطين هؤلاء المهاجرين، فأصدر هذا المرسوم الذي خول الإدارة الإستعمارية الحصول على أراضي العرش و أراضي القبائل بحجة المنفعة العامة[3].
- القانون المؤرخ في 21 سبتمبر 1851م: لقد كان الإنتاج الزراعي يعاني أثر النظام الجمركي الذي كانت تغلب عليه عقلية الحصرية، الذي يعتبر الجزائر بلدا أجنبيا و كان المعمرون ينادون بالإدماج، و في انتظار ذلك كان قانون 21 سبتمبر 1851م قد أتى ببعض التحسينات، حيث وضع قوائم استثنائية حررت كل السلع التجارية تقريبا. و ساعد هذا القانون

(1) جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830م-1960م)، د.ط، دار المعرفة، القاهرة، د.س، ص ص 230،231.

(2) عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870م-1930م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص24.

(3) أحميدة عميراوي و آخرون، آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م-1954م)، د.ط، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص42.

القاضي بالإندماج الجمركي على ازدهار التجارة الجزائرية، حيث ارتفعت الصادرات و الواردات و كانت بطبيعة الحال خمسة أسداسها توجه إلى المتروبول[1].

و إلى جانب هذه القوانين أنشىء بنك الجزائر الذي أشرنا إليه سابقا و بورصة التجارة في سنتي 1851م و 1852م على التوالي، و ذلك لتطبيق فكرة الإستيطان الرأسمالي الكبير بهدف إنجاح الاستيطان الريفي[2] و تأسيس الشركات الفلاحية الكبرى التي ظهرت خصيصا لتسهيل عملية الإستيطان و منها: مؤسسة جينيفواز **(La compagnie Genevoise)** التي تحصلت على 20 ألف هكتار بنواحي سطيف. و كان الهدف من تأسيسها هو بناء المستوطنات[3].

و عليه فإن الإقتصاد الجزائري في ظل الجمهورية الفرنسية الثانية كان اقتصادا تابعا للإقتصاد الفرنسي، إذ سيطرت الشركات الزراعية الفرنسية على أخصب الأراضي التي انصب الإهتمام فيها على إنتاج المحاصيل التي تتطلبها الصناعة الفرنسية، بينما هيمنت الرأسمالية الفرنسية على قطاعات التجارة و التعدين، الأمر الذي رسخ تبعية الإقتصاد الجزائري للإقتصاد الفرنسي.

ثالثا : الأوضاع الإجتماعية و الثقافية:

1. الوضعية الإجتماعية:

إن الخسائر المرتفعة في الأرواح التي سجلت في العقود الأولى من العهد الاستعماري لم تكن ناتجة عن آثار المقاومة الشديدة فحسب بل كان سببها ظهور الأوبئة و الأمراض التي نشرها الجيش الفرنسي بأعداد كبيرة من السكان لا سيما الفقراء و المحتاجين في مناطق عديدة.

(1) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص629.

(2) صالح عباد، المرجع السابق ، ص 14 .

(3) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص121.

تناقص عدد السكان في سنة 1851م، فقد قيل أن إقليم قسنطينة وحده كان يضم سنة 1844م حوالي 1.016.716 ساكنا و أن إقليم الجزائر وحده كان يضم 399.588 ساكنا و أن إقلم وهران كان يضم 477.034 ساكنا، و لكن احصاء سنة 1851م أثبت أن عدد السكان في الأقاليم الثلاثة قد انخفض إلى 2.323.855 نسمة مع ملاحظة أن هناك مناطق ما تزال مختلفة[1].

و هذا راجع إلى أوبئة الكوليرا لسنوات 1849م-1850م الذي سبب كارثة ديموغرافية حقيقية حيث فقدت وهران حوالي 209 ضحية يوميا، كما سجلت سكيكدة، سطيف، بوسعادة، منطقة الزيبان عددا مرتفعا من الضحايا، إلا أننا نفتقد إلى أرقام تعكس حقيقة النزيف الديموغرافي الذي أحذثته تلك الأمراض و الأوبئة باستثناء الجزائر التي وصلت نسبة وفيات الأطفال فيها إلى 33% تتراوح أعمارهم ما بين (0 إلى 15 سنة) و وصلت نسبة الوفيات لكل مقاطعة الجزائر إلى 4.36% عام 1851م[2]. و يرجع سببه قدوم سفينة من مرسيليا نحو الجزائر حاملة أحد المصابين بالكوليرا.

و أمام وطأة و حدة الأوبئة التي أودت بحياة الكثير من الجزائريين ظهر مشروع طبي المتمثل في عملية التلقيح. و لتدعيم هذه العملية تم اصدار قرار انشاء منصب مدير التلقيحات العامة بمدينة الجزائر يوم 20 جوان 1848م و الذي يقوم بمهمة تفتيش المدارس بالجزائر بهدف التلقيح، كما تم انشاء مصلحة التلقيح العام التي تعمل تحت لجان خاصة بالتلقيح، و زاد انتشارها خلال الفترة الممتدة من 1848م-1851م في كل من القليعة، البليدة، شرشال، بوغار، المدية و الأصنام[3].

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م) ، ج1، المرجع السابق، ص61.

(2) فلة موساوي القشاعي، الواقع الصحي و السكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي (1518م-1817م)، د.ط، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص ص 489،490.

(3) حليمة سعدية، سامية والي، الأوبئة و المجاعات و الكوارث في الجزائر خلال القرن التاسع عشر ميلادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، (2016-2017)، ص35.

فكانت البداية الأولى لحملات التلقيح سنة 1849م، حيث شملت مقاطعة الجزائر 1662 مسيحي و 238 مسلم، أما سائر البلاد شملت 2963 من المسيحيين و 1972 من المسلمين.

قام بعض الأطباء بحملات التلقيح بعد تمكنهم من الدخول إلى الأكواخ لعلاج النساء و الأطفال إلا أن الأهالي رفضوا التلقيح، حيث عبر الدكتور بيرتراند عام 1849م عن ذلك بما يلي: "**قد واجهنا معارضة شديدة من الأهالي**"[1].

بينما شهد سكان الكولون في الفترة الفاصلة ما بين (1848م-1851م) تقلبات بليغة الأثر، إذ تراجع من 115.101 نسمة سنة 1848م إلى 112.607 نسمة سنة 1849م، و يمكن ارجاع سبب هذا إلى حمى الملاريا و الكوليرا، ثم يعود ليرتفع من جديد سنة 1850م إلى 125.963 نسمة ثم إلى 131.283 عام 1851م. كان إذا تنامي الاستيطان الكولونيالي يتم بشكل تدريجي تبعا للنتائج الاحتمالية التي تعززها الحملات من أجل الصحة التي تنظمها الحكومة[2].

2. الواقع الثقافي:

تميزت السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر بطغيان الروح العدائية و انتشار الحقد ضد الثقافة الاسلامية، فقد كان من نتائج الحرب الاستعمارية على الجزائر تدمير المؤسسات الثقافية، و تشريد المدرسين، و تشتيت التلاميذ، و توقيف نشاط الزوايا و المساجد و المدارس. لتحقيق هذا الغرض، سارعت إدارة الاحتلال إلى اصدار العديد من التعليمات أهمها:

(1) حليمة سعدية، سامية والي، المرجع السابق، ص36.

(2) جمال خرشي، الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر (1830م-1962م)، تر: عبد السلام عزيزي، مر: مصطفى ماضي، د.ط، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص162.

- القرار الحكومي المؤرخ في 16 أوت 1848م المتضمن الحاق إدارة التعليم العام في المدارس الفرنسية و اليهودية بوزير التعليم العام، أما مصلحة التعليم العام المتعلقة بالمدارس الخاصة بالأهالي المسلمين فستبقى تابعة لوزير الحرب[1].
- القرار الحكومي الصادر في 21 سبتمبر 1848م و المتضمن تحويل متوسطة مدينة الجزائر إلى ثانوية[2].

المستعمر في أول الأمر تجاهل التعليم، لكن مع الوقت تفطنت فرنسا لأهمية التعليم في إضعاف الجزائريين لا سيما مع سنة 1850م، و هذا ليس استجابة لصوت الأمة و لا مسايرة للنهضة العالمية، و إنما لتقريب الجزائريين إلى فرنسا حيث نظم التعليم كالآتي:

- بموجب المرسوم الصادر في 14 جويلية 1850م، أنشئت 6 مدارس ابتدائية أطلق عليها المدارس الفرنسية في كل من الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، مستغانم، البليدة، و أربع مدارس للبنات يتعلمن فيها اللغة العربية و الفرنسية إلى جانب الخياطة و الطرز[3].
- المرسوم الحكومي الصادر عن حكومة الجمهورية الثانية و المؤرخ في 30 سبتمبر 1850م المتعلق بتأسيس و تنظيم التعليم العربي و الاسلامي العالي تحت اشراف الحاكم العام في الجزائر، و قد أقر انشاء ثلاث مدارس عليا في كل من تلمسان، البليدة، قسنطينة، المدية[4].

(1) بوعزة بوضرساية و آخرون، المرجع السابق، ص ص61، 62.

(2) المرجع نفسه، ص70.

(3) جمال قنان، تعليم الأهالي في الجزائر في عهد الاستعمار (1830م-1944م)، د.ط، منشورات المركز الوطني و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص140.

(4) ابراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين (1850م-1919م)... دراسة حول المجتمع الجزائري: الثقافة و الهوية الوطنية، د.ط، منشورات دار الأديب، د.س، ص20.

و هكذا انتشر التعليم في كل المدن الجزائرية، حيث تشير الاحصائيات أن عدد المدارس بصفة عامة وصل سنة 1851م إلى 223 مدرسة بينما كان العدد 52 فقط سنة 1848م، و هذا كله لتثبيت سياسة التعليم المزدوج الذي لقي معارضة شديدة من طرف المستوطنين الذين رفضوا أن يتعلم أبناؤهم و الأهالي داخل مدرسة واحدة، بالإضافة إلى تخوف الجزائريين من هذا التعليم لأنه كان تحت اشراف رجال الدين المسيحيين و بالتالي كان الإقبال عليها ضئيلا[1].

رابعا : سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية و انعكاساتها على الجزائر:

ينتهي عهد الجمهورية الفرنسية الثانية فجأة في 2 ديسمبر 1851م بعد سنين معدودة من الوجود، فيأتي النظام الإمبريالي ممثلا في شخص الأمير – الرئيس لويس نابوليون بونابرت – الذي عصف بالجمهورية و يقوم بحل المجلس الوطني و إعداد دستور جديد، و قد قيل عن هذه المناورة السياسية "أنها جاءت مثل انقلاب حقيقي على الدولة، و هكذا تكون الجمهورية قد عمرت بما يقل عن أربع سنوات[2].

في حين تميزت الفترة الممتدة من (جوان 1848م-1851م) بنزاع بين لويس نابوليون و المجلس التشريعي الذي حسم بانقلاب[3]، الذي قام به نابليون الثالث في فرنسا عام 1851م مع عدد من اللاجئين السياسيين إلى الجزائر[4]، و كان الهدف منه استرجاع الإمبراطورية و الذي كان مديرا منذ زمن طويل، و

(1) آسيا بلحسين رحوي، وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، ع7، ديسمبر 2011، دراسات نفسية تربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص63.

(2) جمال خرشي، المرجع السابق، ص186.

(3) بوعلام نجادي، الجلادون من 1830م إلى 1962م، تر: محمد المعراجي، د.ط، منشورات ANEP، د.م.ن، 2007، ص66.

(4) جوان غليسبي، الجزائر الثائرة، ط.1، منشورات دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1812، ص 15.

على اثرها اسقطت الجمهورية و خلفتها الإمبراطورية الفرنسية الثانية أوائل 1852م بزعامة الإمبراطور نابوليون الثالث، فاستعاد بذلك العسكريون نفوذهم بالجزائر[1].

و هكذا كان النظام الجمهوري، الذي ولد في فاتح سنة 1848م في فرنسا، يمثل للجزائر عهدا قديما من الاضطهاد و اللامبالاة بحق الجزائريين في الحرية و الاستقلال، و لم يهتم اطلاقا بتحسين المستوى المعيشي، و غلب على هذا النظام الطابع العنصري بين الكولون و الأهالي[2].

مهما يكن من أمر التراجع، فقد حققت الجمهورية الثانية الخطوة الأولى نحو إقامة النظام المدني في الجزائر دون مشاركة الجزائريين[3].

(1) بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص66.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830م–1900م)، ج1، المرجع السابق، ص331.

(3) صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين (1830م–1930م)، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، د.س، ص34.

الفصل الأول: قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية و أثرها على الحالة السياسية في الجزائر (1852م-1870م).

المبحث الأول: الإمبراطور نابليون الثالث و سياسته.

المبحث الثاني: مشاريع نابليون الثالث الاصلاحية في الجزائر.

المبحث الثالث: ردود فعل الأهالي المسلمين.

الفصل الأول: قيام الامبراطورية الفرنسية الثانية و أثرها على الحالة السياسية في الجزائر (1852-1870م)

بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية (إلغاء الحكم الجمهوري في فرنسا) في 2 ديسمبر 1851م والتي كان على رأسها شارل لويس بونابارت **(Louis Napoléon Bonaparte)** – بعد نجاح ثورة فيفري 1848 – ويعد هذا الأخير هو أول رئيس منتخب في تاريخ فرنسا، ليظهر حكم الامبراطورية الفرنسية الثانية عام 1852م،على يد نفس الشخص بعد إلغائه الحكم الجمهوري [1] وذلك عندما قرر حل المجلس الوطني وعمل على اعداد دستور جديد يعرض للاستفتاء العام، لتتم المصادقة عليه في 14 جانفي 1852م و في 20 نوفمبر من نفس السنة تم تنظيم استفتاء شعبيا اعاد فرنسا إلى الحكم الإمبراطوري (الإمبراطورية الثانية)، وتجدر الإشارة انه سمح للجزائر بالمشاركة في هذا الاستفتاء على خلاف المستعمرات الفرنسية الأخرى، كما استدعيت الهيئة الانتخابية التي تتشكل من فرنسيي الجزائر للتعبير فقط عن آرائها بقبول أو رفض عودة الأسرة الملكية الامبراطورية ممثلة في شخص لويس نابليون بونابرت[2].

(1) يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرجع السابق، ص94.

(2) جمال خرشي، المرجع السابق، ص187.

ليدشن بذلك مسارا جديدا نحو نظرة أكثر ليبرالية عن مفهوم الاستعمار[1]، و قد صاحب قيام الحكم الإمبراطوري في فرنسا من جديد تغيير سياسة فرنسا تجاه الجزائر من الناحية العملية و النظرية[2].

امتازت بداية عصر الامبراطورية الثانية بالصراع بين أنصار الحكم العسكري و الحكم المدني في الجزائر، حيث كان الجو العام في الجزائر المستعمرة مضطربا للغاية و يعود ذلك إلى عدم الاستقرار على نظام معين[3]. فالإدارة الفرنسية التي كانت تهدف إلى قولبة الجزائر كليا في قالب فرنسي عملت بما أوتي لها من وسائل و قوة لتنفيذ سياسة الامبراطورية، و أمام هذه المفارقات رسمت عدة سياسات و أحدثت عدة تغيرات منذ جلوس نابليون الثالث **(Napoléon III)** على عرش فرنسا[4]. و أردنا من خلال هذا الفصل تبيان مدى تأثير قيام الامبراطورية الفرنسية الثانية على الحالة السياسية في الجزائر.

المبحث الأول: الامبراطور نابليون الثالث و سياسته:

في ظل الظروف التي عاشتها فرنسا سنة 1848م و نجاح ثورة فيفري من نفس السنة، ظهرت شخصية لم تكن معروفة بشكل واضح عند الشعب الفرنسي، إلا أنها اغتنمت الفرصة و عرفت بنفسها معتمدة على شخصية كانت قد أذهلت فرنسا بإنجازاتها، و أطلق عليها اسم العسكري العبقري الممثل في

(1) بوعزة بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830م-1930م) و انعكاساتها على المغرب العربي، المرجع السابق، ص31.

(2) جلال يحيى، المرجع السابق، ص232.

(3) نور الدين إيلال، قانون سيناتوس كونسلت و أثره على الملكية و السكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863م-1914م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص17.

(4)المرجع نفسه.

شخص نابليون الثالث، هذا الأخير الذي قلب الموازين في فترة قصيرة و تحول من مجرد عسكري إلى امبراطور تربع على عرش الامبراطورية الفرنسية الثانية و منذ تقلده هذا المنصب و هو يعبر عن انشغاله بقضية الجزائر.

مطلب 01: ترجمة لشخصية نابليون الثالث:

أ- مولده و نشأته

نابليون الثالث[1] اسمه الكامل شارل لويس بونابرت **(Charles Louis Bonaparte)** ولد في 20 أفريل 1808م بباريس في فرنسا، و هو ابن لويس بونابرت ملك هولندا و أخ نابليون الأول[2] (نابليون الثالث هو ابن أخ نابليون بونابرت الأول) أمه هورتنس دي بوهارني **(Hortense de Beauharnais)**. عاش طفولته في كنف والديه و قضى شبابه متنقلا بين إيطاليا و ألمانيا و سويسرا[3]، هرب من فرنسا في عام 1815م بعد نفي جميع آل بونابرت و منعهم من الاستيلاء على ممتلكاتهم، استقر مع والدته

(1) أنظر الملحق رقم 01.

(2) ولد نابليون بونابرت الملقب بنابليون الأول في 15 أوت سنة 1769م في جزيرة كورسيكا الواقعة بالبحر المتوسط تجاه الجنوب الفرنسي، أبوه شارل دي بونابرت و أمه ماري ليتيسيا رامولينو. منذ صغره، أظهر شغفه للحروب و المعارك و تولى القيادة، انفصل عن بيته و مسقط رأسه في سن مبكرة، كان طالبا ذكيا، التحق بالجيش الفرنسي و عمل كملازم ثاني بالجيش الملكي و أصبح امبراطورا لفرنسا. توفي في 5 ماي 1821 في منزله بالمنفى عن عمر يناهز 51 عاما. للمزيد ينظر: أيمن أبو الروس، شخصيات لا ينساها التاريخ: نابليون بونابرت امبراطور فرنسا الذي اكتسح أوربا ثم وقع في الفخ الروسي، ط1، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2013، ص ص 6-8.

(3) محمد قسمات، حسن حسني، المرجع السابق، ص150.

على شواطئ بحيرة كونستانس (**Constance**)، دخل أكاديمية ثون العسكرية التي تخرج منها كضابط مدفعية. بعد وفاة أخيه الأكبر أصبح الوريث المحتمل للعرش الامبراطوري[1].

خالط الثوريين في إيطاليا و تأثر بالروح الثورية المتنامية فانضم إلى جمعية الفحامين و عمل في الصحافة مروجا لأفكاره المشبعة بالمبادئ الداعية إلى الحكومات المستبدة و أيضا عاشر أوساط المجتمع الراقي في لندن. وفي سنة 1836م دخل إلى فرنسا فجأة آتيا من ستراسبورغ و نشر العلم الامبراطوري و لكن محاولته باءت بالفشل الذريع[2].

بعد فشل محاولته للانقلاب في ستراسبورغ، أرسل إلى منفاه في الولايات المتحدة الأمريكية ثم عاد عام 1837م إلى جانب والدته التي كانت على فراش الموت لكنه اضطر لمغادرة سويسرا عام 1838م و لما حاول الانقلاب من جديد على بولون (**Boulogne**) في 6 أوت 1840م تم القبض عليه و حكم عليه بالسجن مدى الحياة في حصن هام، لكنه هرب عن طريق التنكر في ملابس رسام يدعى بيغي و قام بتزوير أوراق تحمل اسمه و لجأ إلى انجلترا في 25 ماي 1846م، هناك التقى بالمرأة التي شاركته حياته[3]. لما نشبت الثورة في فرنسا سنة 1848م، رأى لويس نابليون فيها فرصة جديدة لتحقيق آماله فعاد إلى بلاده و أخذ يستخدم اسمه و المبادئ التي كان ينادي بها عمه حتى انتخبته خمس مقاطعات للمجلس الجديد و رشح نفسه لما بدأ الانتخاب لرئاسة الجمهورية في ديسمبر 1848م[4]. و لقد كان الفرنسيون بحاجة إلى حكومة قوية تمكن فرنسا من اللحاق بإنجلترا في مجالات الاستعمار و التقدم

(1) www.adj-marlyleroi.fr, 21/06/2020, 16:00h.

(2) أ.ج، جرانت، هارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر و العشرين، تر: بهاء فهمي، مر: أحمد عزت عبد الكريم، ط6، مؤسسة سجل العرب، د.م.ن، د.س، ص340.

(3)www.adj-marlyleroi.fr, 21/06/2020, 16 :00h.

(4) محمد قسمات، حسن حسني، المرجع السابق، ص150.

العسكري، لذلك استغل نابليون الصراع المحتدم ما بين الراديكاليين و المحافظين، فشدد قبضته على الحكم بعد استخدامه للمجلس النيابي في تنفيذ مخططاته، فتمكن من ذلك سنة 1851م، و أصدر دستورا جديدا مدد فيه فترة رئاسته و منح نفسه سلطات واسعة مهدت له الطريق للإعلان عن الامبراطورية الثانية 20 ديسمبر 1852م باسم الامبراطور نابليون الثالث[1].

و قد سمي بنابليون الثالث نتيجة للحركة النابليونية التي كانت تتطلع إلى استعادة أحد أفراد أسرة نابليون للعرش وفق الارث النابليوني، فلقد كان عليهم الاختيار بين الشقيق الأكبر جوزيف بونابرت[2] (**Joseph Bonaparte**) و لويس بونابرت (**Louis Bonaparte**) أما لوسيان بونابرت[3] (**Lucien Bonaparte**) و ذريته فقد استبعدوا ذلك بسبب معارضتهم لنابليون الأول. و لم يكن لجوزيف أولاد ذكور، و بموت نابليون الثاني و بموت الشقيق الأكبر لم يبقى إلا لويس نابليون، و بهذا يكون ولي العهد من سلالة لويس بونابرت هو شارل لويس بونابرت[4]. في سنة 1855م تزوج الامبراطور نابليون الثالث كونتيسة تيبا أوجيني دي مونتيجو(**Comtesse de Teba Eugenie de Montijo**) فرزق ولدا واحدا هو نابليون أوجين لويس جان جوزيف الملقب بالبرنس الامبراطوري[5]. و بذلك يكون نابليون

(1) أ.ج، جرانت، هارولد تمبرلي، المرجع السابق، ص341.

(2) (1768م-1844م) أكبر اخوة نابليون بونابرت، عينه أخوه ملكا على نابولي (1806م-1808م) و ملكا على اسبانيا (1808م-1813م)... للمزيد ينظر: محمد هادي اللحام و آخرون، القاموس عربي-عربي، د.ط، دار الكاتب العلمية، بيروت، 1991، ص917.

(3) (1775م-1840م) الأخ الثاني لنابليون بونابرت، ساعد أخاه في الاستيلاء على السلطة، ثم عارضه بعد أن استشعر أن مطامح نابليون تعرض قضية الديمقراطية لخطر شديد... للمزيد ينظر: محمد هادي اللحام و آخرون، المرجع نفسه، ص917.

(4)www.adj-marlyleroi.fr, 21/06/2020, 16 :00

(5) يوسف البستاني، النسر الأعظم، د.ط، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، 2012، ص124.

الثالث آخر ملك عرفته فرنسا. انتهى عهده في عام 1870م بعد هزيمته في معركة سيدان ضد بروسيا. توفي بعد ثلاث سنوات في المنفى في انجلترا[1].

ب-ظروف وصوله للحكم:

بعد الثورة الفرنسية 1848م، اجتمعت الجمعية التأسيسية التي تم انتخابها بواسطة الاقتراع العام في 4 ماي لتضع دستورا للبلاد و بدأت عملها بإقرار مبدأ حق الانتخاب[2]. في ظل هذه الأحداث تم انتخاب لويس بونابرت في 4 جوان 1848م مرشح الجمعية التأسيسية الوطنية كنائب في أربع أقسام. تبع انتخاب لويس بونابرت مظاهرات شعبية أثارت قلق الجمعية الجديدة التي تتكون من 900 ممثل منتخب (500 جمهوري معتدل، 300 ملكي و 100 جمهوري ديمقراطي اشتراكي). في 12 جوان، اقترح ألفونس دي لامارتين (**Alphonse de Lamartine**) على زملائه البرلمانيين أن ينفذ قانون المنفى في 10 أفريل 1832م الذي يحظر أفراد العائلة الذين حكموا فرنسا في حالة تجرأ لويس نابليون على العودة، لكن تم رفض اقتراحه. بعدها قرر لويس نابليون الترشح للانتخابات التشريعية في 17 و 18 سبتمبر 1848م كما أنه مرشح في الدوائر الأربعة التي انتخبته في جوان[3] ثم عاد إلى فرنسا و استقر في باريس في 24 سبتمبر. في اليوم التالي تم المصادقة على انتخابه بالإجماع من قبل الجمعية أين يمكنه الجلوس على كرسي الحكم في النهاية[4].

(1)Journées européennes du patrimoine, Quand les grands hommes écrivent l'histoire, Louis-Napoléon Bonaparte, Samedi 18 septembre 2010 de 10h à 18h.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص134.

(3) www.histopedia.fr, Napoléon III (1848-1870), P11.

(4) www.adj.marlyleroi.fr, 21/06/2020, 16:00h

بعد صدور دستور الجمهورية الثانية في 4 نوفمبر 1848م، كان لويس نابليون بونابرت مرشحا في الانتخابات الرئاسية الأولى عن طريق الاقتراع العام للرجال في فرنسا، كانوا خصومه: كافينياك[1](**Cavaignac**)، لامارتين **(Lamartine)**، ليدرو رولين **(Ledru-Rollin)**، راسباي**(Raspail)**، و شونغارنييي **(Changarnier)**، و في الاستفتاء الشعبي الذي عقد في 10 ديسمبر 1848م لانتخاب رئيس الجمهورية، نال لويس بونابرت أكبر عدد من أصوات الناخبين بنسبة 74.2%من الأصوات مقابل 19.6%لكافينياك، 5%لليدرو رولين، 0.5%لراسباي و 0.3%للامارتين[2].

تقلد لويس نابليون في 4 نوفمبر 1848م منصب رئاسة الجمهورية الثانية، و هو أول انتخاب لفرنسا، و تم انتخابه لأربع سنوات و استقر في قصر الإليزي في المساء نفسه[3]. منذ البداية واجه رئيس الجمهورية الجديد المتاعب مع الجمعية التأسيسية التي كانت تخالفه في السياسة الخارجية خصوصا أن أغلبية أعضائها كانوا من الملكيين، و قد كان لويس بونابرت يضع سيرة عمه نصب عينيه على الدوام و أخذ يفكر في فرنسا و في مركزه، خاصة أن مدة السنوات الأربعة المحددة قد أوشكت على النهاية. و في جويلية 1850م نظرت الجمعية في اقتراح بالسماح للرئيس بالاستمرار في منصبه لمدة أخرى، فأيدته

(1) ولد في 15 أكتوبر 1802م بالعاصمة الفرنسية باريس، و في سنة 1824م حصل على رتبة ملازم في سلك الهندسة ثم ملازم أول سنة 1826م، و في 1829م أصبح ضابط برتبة نقيب و كلف بمهام عسكرية بالجزائر، حيث شارك في الحملة على مدينة معسكر، و كلفه كلوزيل شخصيا بالاحتفاظ بتلمسان... للمزيد ينظر: الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر –الخلفيات والأبعاد–، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2005، ص325.

(2) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوربا الحديث و المعاصر (1815م-1919م)، د.ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص90.

(3) أحمد سيساوي، البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث (1830م-1871م)، أطروحة دكتوراه علوم التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص234.

الجمعية بـ 442 صوتا ضد 270، و لذلك فكر لويس بونابرت في حل الجمعية و اللجوء إلى الشعب ليصوت على دستور جديد يمنحه سلطات شخصية ضخمة[1].

و في 2 ديسمبر 1851م، قام بانقلاب و أعلن حل الجمعية و طرح دستورا جديدا بأكمله على الشعب ليبدي رأيه فيه، و تم احتلال قصر البوربون الذي كان مقرا للجمعية و اعتقال عدد من أعضائها البارزين من بينهم كافينياك، و قد دعا جميع الناخبين في فرنسا للتصويت بـ "**نعم**" أو "**لا**" على القرار التالي: "**يرغب الشعب في الابقاء على سلطة نابليون بونابرت و يعهد إليه بالسلطات اللازمة لإقامة دستور على الأساس المقترح، في اعلانه الصادر في 2 ديسمبر**". و قد أيد الشعب الرئيس في مهمته الجديدة تأييدا ساحقا[2]، و لم يلبث بعدها أن قام بإلغاء الحكم الجمهوري و إعادة تأسيس الحكم الامبراطوري، و أطلق على نفسه اسم سمو الامبراطور الذي انتخبه الشعب الفرنسي و الذي أصبح امبراطورا للفرنسيين اعتبارا من 2 ديسمبر 1852م بعد استفتاء نوفمبر 1852م الذي حاز فيه على غالبية الأصوات بـ 7824129 صوتا مقابل 253149، و هكذا تمت استعادة الامبراطورية لصالح لويس نابليون بونابرت[3].

مطلب 02: سياسته

تميزت سياسة فرنسا في الجزائر خلال عهد الامبراطورية الفرنسية الثانية بالتقلب و الاضطراب و عدم الاستقرار على مبدأ و سياسة واحدة و قد مرت بمرحلتين: الأولى من 1852م إلى 1860م و تسمى بالإمبراطورية المتسلطة، و الثانية من 1860م إلى 1870م و تسمى بالإمبراطورية المتحررة.

(1) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص92.

(2) المرجع نفسه.

(3)www.histopedia.fr, Napoléon III (1848-1870), P17.

1. سياسة التوسع و الغزو الاستعماري

لقد كانت معظم المناطق الجبلية الممتدة بين متيجة غربا و القل شرقا مستقلة و تحولت إلى مأوى و ملجأ للثوار الذين رفضوا قبول السيطرة الفرنسية، و من أجل ذلك شجعت حكومة الامبراطور نابليون الثالث (**Napléon III**) على الغزو حين عين الجنرال راندون[1](**Randon**) حاكما عاما على الجزائر في ديسمبر 1851م، فعزم على التقدم خطوات أكبر للتوسع في بلاد جرجرة و البابور، فاتبع سياسة الأرض المحروقة للماريشال بيجو[2] في الاحتلال[3].

بدأت أولى العمليات في 17 فيفري 1852م بتحركات عسكرية تمثلت في تكوين فرق عسكرية قادمة من الجلفة، وهران، معسكر و سعيدة و وصلت إلى أسوار الأغواط في 4 ديسمبر 1852م لاحتلالها، و فرضت حصارا على المدينة إلى أن تم فتح ثغرة في أسوارها المحصنة بسبب القصف المدفعي المكثف، فدخلت القوات الفرنسية و اشتبك المقاومون مع الأعداء إلا أن الفرنسيين قد حققوا

(1) هو جاك لويس سيزار ألكساندر، كونت، نشأ في عائلة بروتستانتية و ولد في 25 مارس 1797م، و قد تربى تربية عسكرية، عين كرقيب في الجيش في 11 أفريل 1812م ثم تقلد رتبة مقدم ثم ملازم أول ثم رتبة نقيب ثم وصل إلى رتبة عقيد للوحدة الثانية لمحاربي إفريقيا. بدأ مساره في الجزائر سنة 1838م برتبة عقيد في الفيلق الثاني لجند القناصين بوهران ثم أصبح قائدا لناحية عنابة سنة 1841م. و في سنة 1847م، له قيادة الوحدة الثالثة العسكرية. أما في 1851 عين وزيرا للحربية ثم عاد حاكما على الجزائر و في 15 مارس 1856م ترقى إلى رتبة ماريشال ثم عين وزيرا للحربية. للمزيد ينظر: رضا حوحو، شبكة الطرقات الفرنسية في جزائر القرن التاسع عشر ظاهرة حضارية أم أداة عسكرية 1830م-1900م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تاريخ حديث و معاصر، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، 2017-2018، ص135.

(2) ولد في ليموج في 15 أكتوبر 1784م، عين حاكما عاما للجزائر من 29 ديسمبر 1840م إلى غاية 29 جوان 1847م، منح وسام الفرقة الاسلامية في 9 أفريل 1843م، مات في باريس في 10 جوان 1849م. للمزيد ينظر: بسام العسلي، الماريشال بيجو 1784م-1849م، ط2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1982، ص11.

(3) د. يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج1، المرجع السابق، ص ص499، 500.

الانتصار و أعلنت السيطرة النهائية على الأغواط[1]، باعتبارها نقطة استراتيجية تربط الجنوب الوهراني بالجنوب القسنطيني و تسهل عليهم التوسع نحو الصحراء[2].

كما اقتحم في عام 1853م مناطق الشمال القسنطيني الجبلية و سيطر على المنطقة الممتدة بين جيجل و القل و قسنطينة بجبال البابور، ثم توغل إلى حوض سباو لملاحقة الثوار و استكشاف المنطقة في سنة 1854، ثم غزا راندون منطقة ذراع الميزان في سنة 1856م [3].

في 24 ماي 1857م، سيرت حملة بواسطة ثلاث فرق عسكرية فرنسية بداية من تيزي وزو، و أنشئت بها قاعدة حصينة في سوق الأربعاء سميت باسم "فور نابليون"[4]، فتمكن من الاستيلاء على منطقة القبائل. و لتأمين المناطق التي يحتلها في التل و للسيطرة على تجارة القوافل، أخذ يتوسع في الواحات الجنوبية[5].

و هكذا فإن سياسة الغزو و التوسع في الطابع العام الذي ميز عهد الامبراطورية الثانية امتدت حوالي عشرين عاما و عانى الجزائريون من ويلات الحروب[6].

(1) العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص201.
(2) جلال يحيى، المرجع السابق، ص183.
(3) يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج1، المرجع السابق، ص501.
(4) جلال يحيى، المرجع السابق، ص187.
(5) يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب،ج1، المرجع السابق، ص501.
(6) المرجع نفسه، ص502.

2. سياسة التهجير و الاستيطان:

و إلى جانب سياسة التوسع الاستعماري، اتخذت حكومة نابليون الثالث (**Napoléon III**) تتحول تدريجيا من سياسة الاستيطان العسكري إلى سياسة الاستيطان الحر بتأييد الرأسمالية، و قد اختلف بسياسته عن الجمهوريين الذين اختاروا هجرة المدنيين و مساعدتهم على استثمار الأراضي الشاسعة و الى هجرة رؤوس الأموال[1].

و بعد انقلاب 1852م، حملت السفن الفرنسية المعارضين للأسرة النابليونية إلى الجزائر و وفرت لهم امكانات العمل و العيش هناك، و كان لهذه الهجرة الاجبارية وجها آخر، إذ أن المهاجرين هذه المرة لم يكونوا من حثالة العاملين، و لكنهم كانوا في الغالب من فئة المثقفين و الحرفين و النقابين[2]. من أجل التخلص من شجعهم و مشاكلهم، تقرر تهجير مائة ألف أوربي و اعتمد المجلس الوطني الفرنسي خمسين مليون فرنك لإنشاء مراكز و مستعمرات استيطانية، حيث بلغ عدد القرى الاستعمارية التي انشئت ما بين أعوام 1853م-1857م ثمانية و ستين قرية[3].

(1) رشيد رمضان سلوان ، مؤيد محمود حمد المشهداني الجوعاني، الاستيطان الأوربي في الجزائر (1830م-1871م)، مج20، ع4، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة تكريت، 2013، ص303.

(2) الطاهر العمري، الاستعمار الاستيطاني الفرنسي و تأثيراته على البنى الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر، آليات الاستعمار الاستيطاني الأوربي في الجزائر و ليبيا، الندوة العلمية الأولى، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الانسانية، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، قسنطينة، 2008، ص152.

(3) يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، المرجع السابق، ص502.

و في غضون ست سنوات ارتفع عدد السكان الأوربيين من 131 ألف نسمة (66 ألف فرنسي و 65 ألف أجنبي) إلى 181 ألف نسمة (107 آلاف فرنسي و 74 ألف أجنبي)، أي بنسبة حوالي 40% [1].

و طبقت هذه السياسة بواسطة الرأسماليين الكبار و الشركات الرأسمالية الكبيرة، لأن كثير من رجال البنوك و كبار الرأسماليين خاصة السويسريين، كانت تربطهم صداقات شخصية بالإمبراطور نابليون الثالث (**Napoléon III**) الذي كان يميل إلى هذه السياسة حتى لا تتكفل حكومته بتحمل النفقات الباهظة و لا تضطر إلى تقديم الإعانات المادية، و هو الأمر الذي حفزه على اصدار مرسوم "بيارتيز" و الذي يسمح لهم بتأسيس المشاريع الكبرى لصالح الاستيطان و الاستعمار[2].

كما قام الجنرال راندون بتوسيع المكاتب العربية و تقوية أجهزتها الإدارية و السياسية نظرا للنجاح الذي صادفته خاصة فيما يخص حكم الأهالي، لكن المستوطنين لم يرتاحوا لسياسة المكاتب العربية لأنها تحد من نفوذهم و سلطتهم[3].

3. انشاء وزارة الجزائر و المستعمرات (1858م-1860م)

حاول نابليون أن يطبق سياسة ادماج جديدة و أسلوب جديد، حيث أنشأ مرسوم 24 جوان 1858م وزارة الجزائر و المستعمرات، و وضع على رأسها ابن عمه جيروم نابليون (**Jérôme**

(1) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص660.

(2) يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج1، المرجع السابق، ص503.

(3) صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية...، المرجع السابق، ص20.

Napoléon) [1] الذي اقتنع بأن الادماج هو الذي يغير العلاقات الاجتماعية المشاغبة التي لازالت أساس المجتمع الريفي الجزائري، حيث يتضح أن الادماج الذي كان يريده هو ادماج شامل[2]، و كتب الوزير في 31 أوت 1858م يقول "**نحن أمام قومية مسلحة صلبة يجب اخمادها بالدمج**"[3]. استحدث إلى جانبه مجلسا أعلى و مجالس اقليمية في كل مقاطعة و عمم الحكم المدني[4].

حصرت الدوائر الإدارية جميعها في وزارة الجزائر و المستعمرات، فألغي الحاكم العام و اللجنة الاستشارية و صارت الجزائر في عهدة وزير مقيم في باريس و كان يرى أن يحكم باريس و يدير الأمور محليا بحسب المبادئ و القوانين الفرنسية، و تضاعفت على الفور مساحة الرقعة المدنية و أحدثت ست مناطق فرعية جديدة، كما أنشئت خمس مفوضيات مدنية في المنطقة العسكرية و أنشئت أخيرا مجالس عامة[5].

كما أبقت الوزارة على التراب الجزائري مقسما إلى تراب مدني و تراب عسكري لكنها وسعت الأول على حساب الثاني، و أنشئت إلى جانب عامل العمالة مجلسا يساعده، بالإضافة إلى مجلس عام في كل عمالة يتداول القضايا المتعلقة بالترابين المدني و العسكري، يعين الامبراطور أعضاءه من الملاكين

(1) ولد في أجاكسيو في 15 نوفمبر 1784م و هو الأخ الأصغر لنابليون، في 1806م تمت ترقيته إلى عرش وستفاليا، رقي إلى رتبة ماريشال في 1 جانفي 1850 ثم جعل أميرا في 2 ديسمبر 1852م. للمزيد ينظر: محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830م-1871م)، د.ط، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص168.

(2) صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين، المرجع السابق، ص35.

(3) شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص56.

(4) عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر و ردود الفعل الوطنية (1830م-1962م)، د.ط، دار الثقافة، الجزائر، د.س، ص137.

(5) شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص56.

العقاريين و الموظفين القدامى أو الضباط، و نادرا ما كان يعين من التجار و رجال القانون، كما أنشأت الوزارة نتيجة لتوسع التراب المدني ست نيابات عمالات و أصبح بفعل هذه الاجراءات الإدماجية 117 ألف أوربي يعيشون في ظل القانون العام[1].

كما تتكون وزارة الجزائر و المستعمرات من مديرية شؤون الجزائر و مديرية المستعمرات و كانتا منفصلتين عن وزارتي الحرب و البحرية[2].

لكن سرعان ما اصطدم جيروم نابليون بمعارضة العسكريين الجزائريين لسياسته التي تردد بصفة مطلقة اتجاه المعمرين الأوربيين الذين يرون بأن الجزائر فتحت بالقوة و من حقهم أن يطردوا الجزائريين من أراضيهم و ممتلكاتهم ليستولوا عليها و يتقاسمونها، و بسبب هذه المشاكل، اغتنم الأمير فرصة ذهابه إلى إيطاليا لعقد قرانه مع ابنة ملك سردينيا، فأعلن عن تنازله عن منصب وزارة الجزائر و المستعمرات يوم 7 مارس 1859م، و خلفه مؤقتا روهر[3].

ثم عين الكونت شاسلو لوبا[4](**Chasseloup-Laubat**) و اتبع نفس سياسة الأمير جيروم نابليون (**Jérôme Napoléon**)، و حسب مرسوم 31 ديسمبر 1859م، أخضع الجهاز القضائي الاسلامي للعدالة الفرنسية من جديد و جرد القضاة المسلمين من معظم سلطاته بواسطة الاجراءات التالية:

(1) صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين، المرجع السابق، ص36.

(2) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص660.

(3) يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا في تاريخ الجزائر و العرب، ج1، المرجع السابق، ص37.

(4) ولد في 29 ماي 1805م بإيطاليا، توفي في 29 مارس 1873م بباريس. و هو رجل اقتصاد ملحوظ، نظم مصالح البريد، نظام بيع أراضي الدومين بأسعار محدودة. للمزيد ينظر: محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص168.

- تجاهل المشروع مبدأ الفصل بين السلطات بمنحه الحاكم العام سلطة النظر في الطعون المشكلة ضد هذه الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون، فأصبحت المجالس الاسلامية مجرد مجالس استشارية.
- أخضع القضاة المسلمون من جديد لرقابة القضاة الفرنسيين.
- أعاد العمل بمبدأ "خيار التقاضي" فأصبح لمتقاضين المسلمين حق الاختيار بين اللجوء إلى العدالة الاسلامية أو إلى العدالة الفرنسية، و أجبروا كذلك على اختيار محامين فرنسيين من أجل الدفاع عنهم في المحاكم الفرنسية[1].

إضافة إلى ذلك، خفض الكونت من عدد المحاكم الاسلامية من 325 إلى 260[2]، و أنشئت خلال عهد الوزارة 17 قرية استيطانية منها يكشف مزايا هذه الثورات و خدماتها اللامحدودة للمستوطنين[3]، ثم انتهى الأمر بإلغاء هذا الحكم تماما و عوض بنظام الحكومة العامة في ديسمبر 1860م[4].

(1) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص11.
(2) صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين، المرجع السابق، ص37.
(3) شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص57.
(4) عبد الله مقلاتي، المشروع الصليبي الاحتلالي، المرجع السابق، ص138.

4. السياسة الجديدة لنابليون الثالث في عقد الستينات:

أ- المملكة العربية:

و حاول الإمبراطور نابليون الثالث **(Napoléon III)** أن يخفف من الاستيطان الذي أحدث تناقضا كبيرا بين الجزائريين و المعمرين بما أسماه "المملكة العربية"[1]، و هي تعبير ظهر في الستينات من القرن الماضي، نصب الأمير عبد القادر[2] ملكا عليها، و نائبا للإمبراطور نابليون الثالث الذي يرى الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة و لكنها مملكة عربية[3] بتطبيق فكرته التي تقول بحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها، التي تبناها بتأثير من مستشاره المسلم اسماعيل أوربان [4]"[5].

كانت ترمي المملكة العربية إلى:

- اقناع العرب بأن فرنسا لم تأت إلى الجزائر لتقمعهم أو لتسلب ممتلكاتهم، و لكن لتساعدهم على الاطلاع و الاستفادة من مزايا الحضارة.

---

(1) صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر، ص25.

(2) هو عبد القادر ناصر الدين، الابن الرابع لعبد القادر محي الدين، ولد في شهر ماي 1807م في قرية القيطنة إلى ضفة وادي الحمام في منطقة أغريس، بويع على الجهاد في سنة 1832م، شكل حكومة و أسس الدولة الجزائرية الحديثة، توفي في 26 ماي 1883م عن عمر ناهز 76 سنة. للمزيد ينظر: شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، د.ط، دار التونسية، تونس، 1974، ص ص39، 40.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص11.

(4) ولد بكيان عاصمة غيانة بأمريكا الجنوبية في 31 ديسمبر 1812م و توفي بالجزائر العاصمة 31 جانفي 1884م. اسمه الحقيقي Thomas نسبة لأمه لأن والده رفض الاعتراف به، اعتنق الاسلام في مصر، تزوج في 1840م من جزائرية، كان أحد مستشاري نابليون، أحد المتحمسين لمشروع المملكة العربية. للمزيد ينظر: أحميدة عميراوي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص ص 120، 121.

(5) رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة (1830م-1892م)، كلية الآداب و العلوم الانسانية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، جانفي 2009، ص10.

- استنكار سياسة التطويق التي كانت تطبقها فرنسا و استبدالها بسياسة تحديث الملكية التي ترمي إلى الاعتراف بملكية الأهالي لأراضيهم و الحفاظ عليها و ردع الكولون من الاستيلاء عليها.
- توزيع المهام بين العرب و الكولون، فالعرب يقومون باستعمار الأراضي و ترقية تربية المواشي، و الكولون يقومون باستعمار الغابات و المعادن و انشاء المصانع[1].

يمكن القول بأن مشروع المملكة العربية ما هو إلا استعمار مقنع مستغلا بذلك مكانة الأمير عبد القادر و شعبيته عند العرب المسلمين.

ب-في عهد الماريشال بيليسيي (Pélissier) (1860م-1864م):

يقوم نابليون بزيارة مدينة الجزائر و حل فيها شهر سبتمبر 1860م، فكانت خطته أن يقضي فترة طويلة و ذلك لزيارة عدة مناطق و التعرف على مشاكل السكان و رغبات الجزائريين و علاقة العسكريين بالمدنيين و فكرة الادماج و عدمه، لكنه حدث في فرنسا ما يجعله يعود إلى بلاده، و مع ذلك كان مقتنعا بأن يستعيد الوصول بالحكم العسكري[2].

ثم يقوم نابليون الثالث في 24 نوفمبر 1860م بعد الزيارة التي قام بها، بإلغاء وزارة الجزائر بعد عامين فقط من الوجود، و بعد حلها يوكل جزء من صلاحيات هذه الأخيرة إلى مصلحة الجزائر التابعة لوزارة الحرب بينما كل المصالح الأخرى المدنية من باريس إلى مدينة الجزائر، و هكذا يعاد بالمستعمرة

(1) زهير أحدادان، شخصيات و مواقف تاريخية، د.ط، الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية، دحلب، 2012، ص119.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص332.

سابق عهد نظام الحكومة العامة، و بالفعل يأتي مرسوم 10 ديسمبر 1860م ليعيد بعث منصب الحاكم العام بكامل صلاحياته[1].

و عين الماريشال بيليسيي[2](**Pélissier**) حاكما عاما مكان الوزير الذاهب، إلى جانبه مجلس استشاري و مجلس أعلى[3]، و قد كلف بتحقيق التوازن ما بين السلطتين المدنية و العسكرية و إعادة تشغيل منصب الحاكم العام و توسيع سلطاته باستعادة سلطته العليا بإدارة الجزائر و بصفته قائدا على القوات البرية و البحرية، فهو ملزم بعرض تقاريره حول الوضعين السياسي و الإداري للمستعمرة مباشرة تحت مراقبة وزير الحرب[4].

و كان يحاول اتباع نفس سياسة الجنرال راندون(**Randon**) في مصادرة الأراضي و تهجير الأوربيين، حيث أنشئت 11 قرية استيطانية بين عامي 1861م-1864م[5].

(1) جمال خرشي، المرجع السابق، ص ص206، 207.

(2) (1794م-1864م)، ابن فلاح فرنسي، شارك في الحملة على الجزائر في 1830م، حصل على ترقية في 2 أكتوبر من نفس السنة، كلف بإدارة مدينة وهران سنة 1839م ثم ترقى سنة 1842م إلى كولونيل، و في سنة 1844م شارك في معركة إيسيلي ثم رقي إلى رتبة ماريشال سنة 1845م، ثم في 10 ماي 1851م أصبح حاكما عاما للجزائر بالنيابة، قاد حملة على بلاد القبائل ثم تكفل بالحملة على الجنوب، و هو الذي احتل مدينة الأغواط، شارك في حرب القرم و عليه لقب بالدوق مالاكوف، ثم أصبح حاكما عاما على الجزائر في 23 نوفمبر 1860م. للمزيد ينظر: كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية عند بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19م، شخصيات-أماكن-أحداث، معارك، ط1، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر، 2020، ص ص68، 69.

(3) عبد الله مقلاتي، المشروع الاحتلالي الصليبي...، المرجع السابق، ص138.

(4) جمال خرشي، المرجع السابق، ص207.

(5) يحي بوعزيز، قضايا و موضوعات في تاريخ الجزائر و العرب،ج1، المرجع السابق، ص503.

أصدر الامبراطور نابليون الثالث رسالة إلى الماريشال بيليسيي في 06 فيفري 1863م[1] بوقف مصادرة الأراضي و تضمنت اعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين و الفرنسيين، و الرغبة في اقناع العرب بأن فرنسا لم تأت إلى الجزائر لاضطهاد الأهالي و لكن لتجلب لهم الحضارة، و إن الجزائر لم تكن مستعمرة بل كانت مملكة عربية، و أن الأهالي في ظل حماية فرنسا، لهم نفس حقوق الكولون، و أعلن نابليون نفسه امبراطورا على العرب بقوله "**و كما أنني امبراطور للفرنسيين كذلك فأنا امبراطور للعرب**" و لكي يؤكد هذه السياسة، أصدر نابليون الثالث القرار المعروف بقانون سيناتوس كونسيلت لسنة 1863م.[2]

ج-في عهد الماريشال ماكماهون (Mac-Mahon) (1864م-1870م)

جاء موت الماريشال بيليسيي مفاجئا في 22 ماي 1864م و خلفه مؤقتا الجنرال مارتينبري إلى أن اعتلى الماريشال ماكماهون[3] كرسي الحاكم العام سنة 1864م[4]، و قرر العسكريون العودة إلى نظام السيف بمقتضى المرسوم المؤرخ في 7 جويلية 1864م، و أصبح الأهالي تابعين للضباط حتى في

(1) أنظر الملحق رقم 02.

(2) أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري: جذوره التاريخية الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي، د.ط، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص27.

(3) مارشال فرنسي، رجل سياسي ولد في سنة 1808م، شارك في حرب كريمي، تولى منصب حاكم عام للجزائر فيما بين 1864م-1870م، سجن خلال 1870م و أطلق سراحه فيما بعد ليكون جيش فرنسا الذي حطم بلدية باريس في ماي 1871، مات في 1893. للمزيد ينظر: محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص169.

(4) جمال خرشي، المرجع السابق، ص208.

الدوائر، كما أحيطت سلطة المكاتب العربية بالإطارات الاقليمية، و استنكر المعمرون التبعية العامة للموظفين المدنيين[1].

فأخضع ماكماهون الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاث للفيالق العسكرية الذين شددوا قبضتهم على الجزائر و هذا ما أزعج المستوطنين الذين استقبلوه بتحفظ، و نتيجة لهذه الأوضاع، فقد قرر نابليون أن يزور الجزائر ثانية، و في عام 1865م من 3 ماي إلى 7 جوان، زار أهم المدن و القرى في الجزائر، حاملا معه فكرة خلق "**الكيان الجزائري**"، لكن ماكماهون و الكولون قد استقبلوه ببرودة و شك[2].

و لما رجع إلى باريس، بعث برسالة إلى الماريشال ماكماهون[3] تتضمن ثماني و ثمانين صفحة بعنوان "**سياسة فرنسا في الجزائر**[4]" و انتقد فيها أمورا كثيرة و ذكر أنه طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم ينتج عنها سوى الغموض، و لذلك ينبغي تطبيق الحكم المدني و الاعتماد على أريحية الجزائريين في التطوير لأنه لا يمكن القضاء على ثلاثة ملايين من الجزائريين أو رميهم في الصحراء، و أمر نابليون أن تتبع سياسة التعايش مع العرب و العمل على تمدينهم و تعليمهم و معاملتهم على أنهم رعايا فرنسيين، و فسح المجال للجزائريين الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية و فتح أبواب الوظيف العمومي أمامهم. و أنشئت خلال عام 1870م، 11 قرية استيطانية و هجرت 9580 مستوطنا أوربيا جديدا.[5]

(1) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص722.
(2) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية، ص ص24، 25.
(3) أنظر الملحق رقم 03.
(4) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص24.
(5) عبد الله مقلاتي، المشروع الاحتلالي الصليبي...، المرجع السابق، ص139.

المبحث الثاني: مشاريع نابليون الثالث الاصلاحية في الجزائر

تمهيد:

على غرار التشريعات و القوانين و المراسيم الفرنسية التي طبقت على المجتمع الجزائري في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية منذ صعود نابليون الثالث (**Napoléon III**) على سدة الحكم تنفيذا لسياسته و لتحقيق المشروع الاستعماري الرامي إلى إلحاق الجزائر بفرنسا و إخضاعها في جميع المستويات السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية، استمرت حكومة لويس نابليون في السعي وراء دسائسها و نواياها الماكرة و اتباع أساليب الزيف و المغالطة، ضاربة بقوة و بعرض الحائط آهات و صيحات الأهالي لوعودها الزائفة التي اتضحت بشكل أكثر في فترة الامبراطورية الفرنسية الثانية، و لإكمال مشروعها عمدت بالدرجة الأساس على وضع ترسانة من التشريعات الضاربة التي كبلت أيادي الأهالي مجسدة في استهداف الأرض و إدماج الجزائر بفرنسا. فلقد فكر الفرنسيون في فترة من الوقت في إخضاع السكان الجزائريين إلى نظام يشبه ذلك الذي أقره الأنجلو سكسون ضد الهنود في شمال القارة الأمريكية تحت تسمية "تجمع القبائل"، و بالرغم من أنه لم يصدر قانون بهذا الخصوص قبل سنة 1863م، إلا أنه شهد بدايات لتطبيقه على يد الوالي العام راندون (**Randon**) الذي كان من أشد المتحمسين لإقراره في الجزائر، لذلك وضعت عدد من مشاريع قوانين حول هذه المسألة، و هي المشاريع التي سوف تعدل و تصاغ لتصدر تحت اسم سيناتوس كونسيلت (**Sénatus-consulte**) قرار المجلس الامبراطوري لعام 1863م مفتتحا بذلك بداية مرحلة جديدة من السلب و تفقير الشعب، كما استمرت السياسة الإدماجية بخطى ثابتة باتجاه تحقيق آمال و طموحات المستوطنين الأوربيين في إدماج تام و مطلق للجزائر و

القضاء على الجنسية الجزائرية[1]، فسنت بذلك مراسيم مجلس الشيوخ سنتي 1863م و 1865م بهدف تطوير القوانين المتعلقة بحيازة الأرض و تنظيم الأحوال الشخصية مستكملة لقوانين الجمهورية الثانية و تحقيقا للأهداف التي وضعت من أجلها المكاتب العربية الرامية إلى تفكيك المجتمع الجزائري بالقضاء على الخلية الأساسية فيه و هي القبيلة و العمل على دمجه بوثقة في المجتمع الفرنسي و سلخه عن أحواله الشخصية الإسلامية و ابعاده عن قيمه الحضارية، فكان ذلك خطة ذكية و أسلوب عملي لإنجاح سياسة الامبراطورية الفرنسية الثانية[2].

مطلب 01: قانون سيناتوس كونسيلت (Sénatus-Consulte) 1863م

كانت الأرض من أهم المسائل التي ارتكز عليها التنظير الاستعماري الفرنسي في الجزائر لما تمكنه من تقديم خدمات كثيرة للاستيطان و المشروع الرأسمالي الاستعماري، و كان قانون سيناتوس كونسيلت المعروف بالقرار المشيخي أو القرار الامبراطوري لعام 1863م أهم قانون عقاري استهدف الأرض منذ قيام الامبراطورية الفرنسية الثانية، و من أهم التشريعات التي أقرها نابليون الثالث و الذي دافع عنه الجنرال آلارد **(Allard)** الناطق الرسمي باسم مجلس الحكومة الفرنسي[3]، و اعتبره بمثابة المنعرج الحاسم في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر لما نتج عنه من آثار خطيرة على مستقبل البنية الاقتصادية و الاجتماعية للأهالي، فهو إجراء تشريعي ذو أبعاد سياسية عميقة.

(1)جمال قنان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص ص119، 120.

(2) نصرالدين سعيدوني، الجزائر منطلقات و آفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2008، ص ص32، 33.

(3) نورالدين إيلال، المرسوم المشيخي 22 أفريل 1863م في الجزائر و المواقف المختلفة منه، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 1، 2017، ص3.

أ- ظروف صدوره:

بعد زيارة الامبراطور نابليون الثالث الخاصة للجزائر عام 1860م، كان يفكر في سياسة جديدة اتجاه الجزائريين، و قد انشغل باله بمشكلة الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للجزائريين بعد أن اشتدت عمليات انتزاعها منهم، و استقر رأيه على ضرورة إقرارهم في الأراضي التي يستغلونها و يستقرون بها، و شرح ذلك في رسالته الموجهة إلى الماريشال بيليسيي **(Pélissier)** التي قام بإرسالها في 6 فيفري 1863م[1] ليحاول اقناع العرب بالتكيف مع فكرة المملكة العربية التي طرحها نابليون الثالث و توضيحات ماكماهون **(Mac-Mahon)** التي بين فيها نيته في إصدار قانون خاص بالملكية العقارية في الجزائر و هو ما يعرف بالقرار المشيخي سيناتوس كونسيلت[2]**(Sénatus-Consulte)**، و كانت تلك الرسالة بمثابة الخطة التمهيدية لهذا القانون و التي حدد فيها الامبراطور نابليون الثالث الخطوط العريضة للسياسة التي ينوي انتهاجها في الجزائر بخصوص الأراضي[3]، و هو ما تجسد في العبارات الآتية من الرسالة: "... **يبدو لي من الضروري، من أجل راحة و ازدهار الجزائر، دعم و تعزيز الملكية بين أيدي ممتلكيها...**"[4]

(1) يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص123.

(2) محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين (1881م-1914م)، د.ط، وزارة الثقافة، الجزائر، د.س، ص126.

(3) صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830م-1930م)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص114.

(4) موسى عاشور، أساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال (1830م-1962م)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص139.

نزولا عند رغبة الامبراطور نابليون الثالث بشأن الاصلاحات التي يجب إدخالها على النظام العقاري في الجزائر، تم إعداد مشروع سيناتوس كونسيلت في بداية شهر مارس 1863م ، و اطلع مجلس الحكومة الفرنسي على محتوى المشروع الذي حول في التاسع من نفس الشهر إلى هيئة مجلس الشيوخ للمناقشة، و اجتهد الجنرال آلارد **(Allard)** بغية إقناع المجلس بقبوله، فشرح الأسباب الداعية لوضع هذا المشروع، كما وضح الأهداف مبتدئا بطرح جملة من الأسئلة التي توحي بالرغبة في احتواء أوضاع البلاد خاصة فيما يتعلق بالعقار و الملكية من الأراضي في الوقت الذي يخشى فيه الغالبية على ما يحوزونه من أجل نمو و ازدهار البلاد الجزائرية بعد أن فقدت معظم المناطق أهميتها بسبب استحالة البيع و القرض[1]. ناقش مجلس الشيوخ المشروع في 8 أفريل 1863م[2] و تمت المصادقة عليه يوم 13 أفريل 1863م بعد أن لقي تجاوبا كبيرا بتصويت الأغلبية بنسبة ساحقة تمثل 98.31% من المتحمسين للسلب و النهب[3]، ليتم الاعلان عنه يوم 22 أفريل 1863م ليحدد كيفية المحافظة على ملكية الأراضي في الجزائر[4].

و قد جاء القرار المشيخي من أجل تحديد أراضي العرش و رسم حدودها و تقسيم كل حد إلى دواوير و توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية بين سكان كل دوار[5]،بمعنى أنه قسم الأراضي إلى خمسة

(1) نورالدين إيلال، قانون السيناتوس كونسيلت و أثره على الملكية و السكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية (1863م-1914م)، المرجع السابق، ص13.

(2) محمد بليل، المرجع السابق، ص126.

(3) نورالدين إيلال، المرسوم المشيخي 22 أفريل 1863م في الجزائر و المواقف المختلفة منه، المرجع السابق، ص4.

(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص136.

(5) الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830م-1960م)، تر: جوزف عبدالله، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص64.

أنماط: أراضي الملك[1] (عائلية)، أراضي العرش[2] (خاضعة للقبيلة)، أراضي بلدية، أملاك عمومية و أملاك دولة[3].و قد قال ف. غودين (**F. Godin**) عن هذا المشروع: "**إن قرار مجلس الأعيان لعام 1863م هو فعل سياسي يشير إلى لحظة هامة في تاريخ الملكية الفردية**[4]".

ب-محتواه:

جاء قانون سيناتوس كونسيلت في 22 أفريل 1863م في سبع مواد على النحو التالي:

المادة الأولى: تعتبر القبائل الجزائرية مالكة للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة و تقليدية بأي عقد كان و تثبيت جميع العقود الناتجة عن المعاملات بين الأهالي و الدولة.

المادة الثانية: تتعلق بكيفية تطبيق هذا القانون، حيث نصت على أنه سيتم تنفيذ ثلاث عمليات رئيسية، إداريا في أقرب وقت ممكن[5]، و هي:

- تحديد أراضي القبائل.

(1) تعتبر هذه الأراضي ملكية خاصة سيستغلها أصحابها مباشرة و لهم مطلق الحرية في التصرف فيها و لا يتوجب عليهم إزاء الدولة سوى فريضتا الزكاة و العشر، تضم أحسن و أجود الأراضي المسقية و الصالحة لكل أنواع المنتوجات الفلاحية... للمزيد ينظر: رضا بوعافية، الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية في الجزائر قبل الاستقلال، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، مج2، ع9، 2018، ص2.

(2) أراضي ذات ملكية جماعية تغطي ما مساحته خمسة ملايين هكتارا، مشتقة من أراضي الخراج التي ينص عليها القانون الإسلامي، و هذه الأراضي ترجع إلى ممتلكات القبائل و يعود حق التصرف فيها إلى سكانها و تنتقل حيازتها بين ذكور الأسرة عن طريق الميراث دون أن يمتلكها أصحابها بسند رسمي، لكن يمكن نقلها إلى قبيلة أخرى في حال ما إذا تخلت القبيلة الأولى عن زراعتها... للمزيد ينظر: بوعزة بوضرساية و آخرون، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، المرجع السابق، ص201.

(3) محمد بليل، المرجع السابق، ص128.

(4) الهواري عدي، المرجع السابق، ص64.

(5) فارس كعوان، القرار المشيخي و انحطاط الأرستقراطية التقليدية. أنظر: www.academia.edu

- توزيع الأراضي المحددة إلى دواوير.
- ادخال نظام الملكية الفردية داخل كل ملكية دوار[1].

المادة الثالثة: سيتم إصدار لائحة إدارية تحدد:

1- أشكال تحديد مناطق القبائل.

2- أشكال و شروط تقسيمها بين الدواوير و التصرف في الأملاك الخاصة بالدواوير.

3- الأشكال و الشروط التي يتم في إطارها تأسيس الملكية الفردية و طريقة إصدار عقود الملكية[2].

المادة الرابعة: يستمر تحصيل الربوع و المستحقات و الرسوم المستحقة للدولة على القائمين على مناطق القبائل كما كانت عليه في السابق، و ستصدر أوامر من خلال مراسيم إمبراطورية مختلفة في شكل تنظيمات إدارية عمومية.

المادة الخامسة: تحتفظ بحقوق الدولة في ملكية أراضي البايلك و حقوق الأفراد في أراضي الملك، كما يحتفظ بالدومين العام كما حددته المادة 02 من قانون 16 جوان 1851م، بالإضافة إلى دومين الدولة، خاصة ما يتعلق بالغابات.

(1) الهواري عدي، المرجع السابق، ص64.

(2) فارس كعوان، القرار المشيخي و انحطاط الأرستقراطية التقليدية. أنظر: www.academia.edu

المادة السادسة: إلغاء الفقرتين الثانية و الثالثة من المادة 14 من قانون 16 جوان 1851م حول تأسيس الملكية في الجزائر، و مع ذلك لا يمكن التصرف في الأراضي التي ستقسم على أعضاء الدواوير إلا بعد صدور عقود الملكية الفردية.

المادة السابعة: الابقاء على الأحكام القانونية الأخرى التي جاء بها قانون 16 جوان 1851م خاصة ما يتعلق بنزع حقوق الملكية لغرض المصلحة العامة و إجراءات الحجز[1].

و ما جاء في هذا القانون قولا: "**كان ممنوعا على أي شخص باستثناء الدولة أن يستلب حق الملكية أو حق التمتع بالأراضي التابعة للعشيرة... و على هذا الأساس، أصبح من الممكن امتلاك أراضيها و هذا أمر يفتح مجالات واسعة للأوربيين و شركاتهم**[2]."

و علق الكونت دو كازابيانكا **(De Casabianca)** على هذا القانون بقوله: "**إن مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعد ما تقرر امتلاك الأراضي التي كانت للعرب.**"[3]

ج- أهدافه:

إن مرامي الإمبراطور نابليون الثالث من خلال هذا القرار الإمبراطوري كانت تهدف إلى تحقيق جملة من الغايات المعلنة و الخفية يمكن حصرها فيما يلي:

(1) Statistiques et documents relatifs au Sénatus-Consulte sur la propriété arabe, Paris, Imprimerie impériale, 1863, pp46,47.

(2) محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص136.

(3) المرجع نفسه، ص137.

1. الأهداف المعلنة

- طمأنة الجزائريين الذين شعروا بأن الخطر يهددهم من جراء عمليات اغتصاب الأراضي و تجميع سكان الأرياف في مساحات معينة.
- الاعتراف بحق ملكية الجزائريين و امكانية إحداث ملكية فردية للجزائريين، و انطلاقا من هذا القرار أصبح كل دوار يعرف حدود و امتداد أراضيه.
- رفع الحضر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية بين الجزائريين و الأوربيين التي نصت عليه المادة (06) من القرار المشيخي 22 أفريل 1863م[1].

2. الأهداف الخفية:

- تفتيت القبيلة و إضعاف تأثير الزعيم، و بالتالي خلق حالة من الفراغ القيادي الذي لا يملأه إلا الوجود الاستعماري.
- جعل العلاقات الاجتماعية منحصرة في حدود العلاقات العائلية فقط و بالتالي انهيار البناء الهرمي المتضامن المشكل من طرف المجتمع الجزائري و تحويله إلى مجرد مجموعات من الأفراد لا تربطها سوى المصالح من خلال إقرار الملكية الفردية.
- جعل الأهالي يتقدمون نحو الحضارة الفرنسية التي كانت تستند على الصعيد العقاري، على الملكية الفردية.
- إقرار السلم و الأمن في الجزائر بما يسمح بتوطيد الوجود الفرنسي بالجزائر و إخضاع الأهالي إخضاعا كليا، و قد كشف الإمبراطور بنفسه عن هذا الهدف في رسالته إلى الجنرال

(1) عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م-1962م)، ج1، د.ط، منشورات وزارة المجاهدين، 2008، ص ص338-341.

بيليسيي (**Pélissier**): "**و كيف يتحقق لدينا دوام السلم في ناحية ما، مادام الخوف و القلق نازلان بقلوب أهلها في شأن ما يملكون من عقار**"[1].

د- إجراءات تطبيقه:

صدر أول مرسوم إمبراطوري في 23 ماي 1863م، يتضمن لائحة الإدارة العامة المتعلقة بكيفية تطبيق سيناتوس كونسيلت، يمكن إيجاز ما جاء فيه في النقاط التالية:

إجراءات أولية:

تمثلت في إصدار المراسيم التي تحدد القبائل التي سوف تخضع للإجراءات المنصوص عليها في قانون سيناتوس كونسيلت بناء على اقتراح الحاكم العام و كذا تقرير وزير الحربية، و قد كان يتم إبلاغ القبائل المعنية بذلك عن طريق نشر هذه المراسيم في الجريدة الرسمية و جريدة المبشر، وكذا تعليقها في الإدارات المحلية المعنية و المراكز العسكرية، و يتم تنفيذ هذه الاجراءات الأولية بواسطة اللجان الإدارية[2].

تحديد أراضي القبائل:

تنطلق اللجان الإدارية و اللجان المتفرعة عنها في إنجاز أعمالها في عين المكان، حيث تقوم بجمع كل المعلومات اللازمة في عملية تحديد و تقسيم المناطق و تصنيف الأراضي و تجمعها في تقرير

(1) ابراهيم لونيسي، الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830م-1962م)، المرجع السابق، ص ص146-148.

(2) صالح حيمر، المرجع السابق، ص122.

إجمالي يرفق بمذكرة وصفية لحدود القبيلة و الدواوير ثم يرسل هذا التقرير إلى الجنرال المسير بالمنطقة العسكرية الذي يقوم بإرساله مشفوعا برأيه إلى الحاكم العام.

تقسيم أراضي القبائل على الدواوير:

عندما تنتهي عملية تحديد أراضي القبيلة، تقوم اللجان الإدارية بتقسيم هذه الأراضي بين مختلف الدواوير المشكلة للقبيلة و ذلك بحضور ممثلي القبيلة و الدواوير المعنية، و يتم في نفس الوقت تقسيم أراضي الدوار إلى أربع فئات: أراضي الدومين أو البايلك[1]، أراضي الملك و الأراضي الجماعية الخاصة بالزراعة، تلخص مجمل الأعمال في تقرير مختصر و تلحق به المحاضر الرسمية و الخرائط الطبوغرافية و بقية الوثائق المتعلقة بهذه العمليات، ثم يرسل هذا الملف كاملا إلى الجنرال المسير أو عامل العمالة الذي يبدي فيه رأيه، ثم يحوله بدوره إلى الحاكم العام الذي يقوم بالتحقيق من نظامية العمليات[2].

نقل الأملاك التابعة للدواوير:

يتم ضبط آليات نقل الملكية بالنسبة لأملاك البلدية، و قد أوكلت مهمة الاشراف عليها إلى الجماعات التي يعينها الجنرال أو عامل العمالة، حيث خولت لها مهمة الموافقة على نقل الملكية، إما عن طريق التبادل أو عن طريق البيع بالتراضي أو بالمزاد.

(1) الأراضي التابعة للدولة التركية التي تملك مساحات واسعة تستثمرها كما يستثمر المالك العادي أرضه، تم إلحاقها بسجلات البايلك عن طريق الشراء و المصادرة أو وضع اليد في حالة ترحيل السكان المقيمين عليها و ذلك عند امتناعهم عن تسديد الضريبة أو عصيان أوامر القياد... للمزيد ينظر: رضا بوعافية، المرجع السابق، ص3.

(2) صالح حيمر، المرجع السابق، ص123.

تأسيس الملكية الفردية و تحرير العقود:

بعد الانتهاء من تحديد أراضي القبيلة تم تقسيم هذه الأراضي على الدواوير، يتم تأسيس الملكية الفردية التي تعتبر الهدف النهائي لقانون سيناتوس كونسيلت. لقد تم ضبط آليات هذه العملية في الفصل الخامس من مرسوم 23 ماي 1863م و لا يمكن الانطلاق في العملية إلا بعد صدور مرسوم يحدد الدواوير التي سوف تؤسس فيها الملكية الفردية[1].

بعد صدور المرسوم، تنطلق اللجان الإدارية و اللجان المتفرعة عنها في الشروع بعين المكان في إعداد مشروع تخصيص الأراضي المراد تقسيمها بين الأفراد و العائلات بالاتفاق مع الجماعة المعنية، بعد إعداد المشروع، يسلم لجماعة كل دوار و تعطى للأطراف المعنية فرصة الاطلاع عليه و تقديم احتجاجات أو طلبات استحقاق، بعدها يتم رسم حدود الملكيات الفردية و تكون مصاريفها على عاتق الأطراف المعنية. تنتهي أعمال اللجنة حيث يتم إعداد تقرير إجمالي يمضى من طرف الجماعة المعنية و يرفق بمخطط تفصيلي و يرسل إلى الجنرال المسير الذي يحوله إلى الحاكم العام، و في الأخير يتم إصدار مرسوم إمبراطوري يتضمن المصادقة على تأسيس الملكية الفردية بناء على اقتراح الحاكم العام و تقرير وزير الحربية. بعد تأسيسها تقوم مصلحة الضرائب بإصدار الدفتر العقاري الذي يتضمن رقم الملكية و موضعها و تسميتها، و بناء عليه يتم تسليم عقود الملكية للأشخاص المعنيين[2].

(1)Statistiques et documents relatifs au Sénatus-Consulte sur la propriété arabe, Op. CIT, PP 50,51.

(2) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص346.

هـ- نتائجه:

يمكن أن نستخلص النتائج التالية من القرار المشيخي لـ 22 أفريل 1863م:

- تمكين الكولون من تجريد الأهالي من أراضيهم باسم الملكية الفردية لمصادرة الأراضي الجماعية[1]، قدرت مساحتها بـ 30.391 هكتارا لصالح أولى مراكز الاستيطان، و زادت المساحة بعد ذلك لتصل إلى 224.936 هكتارا و هو ما يمثل 70% من المساحة الاجمالية التي كانت تعرف بأراضي العزل، و لم يتوقف الأمر بمنح أراضي العزل لمراكز الاستيطان بل امتد إلى منحها الشركات الكبرى[2]، فمثلا خسرت قبيلة أولاد كبير بوادي الشلف 12.000 هكتارا من أفضل أراضيها التي كان مجموعها 39.000 هكتارا[3].
- تنصيب المحيطات الجديدة للاحتلال أو مراكز التعمير، فإن الهدف المرجو قبل كل شيء استراتيجي أكثر منه اقتصادي[4].
- فقدان القبائل الجزائرية قدرتها الدفاعية و نجاعتها كما أن النسب فقد أهميته كظاهرة اجتماعية ذات قيمة شرعية يتوارثه أهل القبيلة، و بتفتيت القبيلة أصيبت الأرستقراطية التقليدية إصابة بليغة لأن القبيلة كانت سبب وجودها و ركيزتها الثابتة.

(1) صالح فركوس، شهادة إيداع مشروع بحث في إطار البرنامج الوطني للبحث، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري، الأعضاء: صالح فركوس، شرقي محمد، بورغدة برمضان، روابحي العياشي، قاسمي يوسف، سلاطنية عبد المالك، قالمة، 2010/12/06، ص104.

(2) فارس كعوان، القرار المشيخي و انحطاط الأرستقراطية التقليدية. أنظر: www.academia.edu .

(3) محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص137.

(4) جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830م-1962م)، تر: قندوز عباد فوزية، د.ط، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2010، ص44.

- تزعزعت الضمائر و الوجدان الاجتماعي، فالأهلي لم يعد يحس بارتباطه بالروابط القوية للجماعة، و لم يعد يحيي تلك الأجواء المشحونة بالتضامن الذي يربطه بوطنه الصغير (القبيلة) عن طريق المصالح المشتركة و العادات و الماضي الذي يحتفظ له بالكثير من الذكريات[1].

مطلب 02: قانون سيناتوس كونسيلت(Sénatus-Consulte) (1865م)

كان هدف فرنسا هو القضاء على الجنسية الجزائرية حيث كانوا يعرفون أن الجنسية موجودة، و أنها تناصبهم العداء، لأجل ذلك اقترح "فالي[2]" **(Valée)** على حكومة بلاده سنة 1841م" **بأن تحول دون نمو فكرة الجنسية العربية، لأنها الخطر الداهم الوحيد الذي يمكن أن يصادفنا مستقبلا**"، ثم جاء من بعده بيجو الذي صرح أمام مجلس النواب الفرنسي: "**يجب أن نطيح بالجنسية العربية... إلا فلن تنالوا في الجزائر شيئا**" و عليه جاء أمر الامبراطور نابليون الثالث في هذا الاتجاه[3].

(1) أحمد سيساوي، المرجع السابق، ص214.

(2) من مواليد 17 ديسمبر 1773م بمنطقة بريان لوشاتو، كانت بدايات فالي بالجيش في سلك المدفعية، تحصل على رتبة ملازم أول سنة 1793م، ثم نقيب سنة 1795م، قائد فرقة 1802م، ضابط سامي برتبة عقيد 1807م، جنيرال 1811م، لقب بارون ثم الكونت فالي. كان من المترشحين الأقوياء لشغل منصب وزير الحربية و كان محل إعجاب للكثير من السياسيين و العسكريين. للمزيد ينظر: الغالي غربي و آخرون، المرجع السابق، ص320.

(3) محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص142.

1- التعريف بالقانون:

فهو قانون سيناتوس كونسيلت أي قانون مجلس الشيوخ الذي صدر في عهد نابليون الثالث، و هو إن صح التعبير تبشير بالترعيب المادي و المكانة الاجتماعية و بالأمن في ظروف قهر و تسلط، كان وقعها مجتمعة شديدا قاسيا على الجزائريين[1].

و كانت أفكار هذا القانون من أفكار المستشار توماس "اسماعيل" أوربان، حيث كتب يقول: "**طلبت من الامبراطور و من السيد كونتي (Conti) إفادته بما يتعلق بالمجالس الاسلامية قبل الاحتلال، و بعد نهاية العرض رأوا أن صيغة المعالجة الرئيسية لابد أن تتم في شكل قانون سيناتوس كونسيلت يعالج الأحوال الشخصية. و قد أثرت أفكاري على الامبراطور بدرجة كبيرة مما جعلته يطلب مني الحضور للاتفاق حولها مع السيد روهر (Rouher) و مع السيد باروش (Baroch) فالتقيت هذا الأخير في لقاء حميمي و استمع إلي بكل احترام و تقدير و طلب مني إفادته بكل ما أعلم حول هذا الموضوع**[2]."

أطول تشريع عهدا قام به الامبراطور نابليون الثالث بخصوص الجزائر أي بعد حوالي شهر فقط من عودته الثانية من الجزائر، و قد نص هذا التشريع بأن الجزائريين رعايا فرنسيون، لكنهم يخضعون

(1) شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830م-1962م)، د.ط، دار هومة، الجزائر، د.س، ص31.

(2) مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر...، المرجع السابق، ص159.

لأحكام الشرع الاسلامي، فإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فإنه يحصل عليها، و هكذا فإن الجزائريين قد أصبحوا فرنسيين من ناحية و رعايا فرنسيين من ناحية أخرى[1].

أول نص قانوني يتناول موضوع المركز القانوني العام للجزائري و جاء مكرسا ما كان موجودا في الواقع، بعد سنتين من صدور قانون آخر لا يقل عنه شؤما و ضررا في مجال الملكية العقارية و نظام الأراضي قانون 22 أفريل 1863م الذي تقدم ذكره[2].

2- مراسيم القانون:

قانون سيناتوس كونسيلت كتب في باريس 14 جويلية 1865م و نشر في الجريدة الرسمية **(Bulletin officiel)**، و في جريدة المبشر في 12 أوت 1865مم[3]. و يحتوي على خمسة (5) مواد و هي كالآتي:

- **المادة الأولى:** تخص الأهالي المسلمين **(Les indigènes musulmans):**

الأهلي المسلم فرنسي، غير أنه يخضع لقانون الأحوال الشخصية الاسلامية. و يمكن قبوله في الخدمة في الجيوش البرية و البحرية، كما يمكن استدعاؤه لشغل الوظائف المدنية الجزائرية، و إذا طلب التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، ففي هذه الحالة يخضع للأحكام المدنية و السياسية الفرنسية[4].

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص24.
(2) صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1910م-1939م)، د.ط، وزارة الثقافة، الجزائر، 2015، ص70.
(3) محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص142.
(4) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830م-1989م)، ج1، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص144.

- **المادة الثانية:** تخص الأهالي اليهود **(Les indigène juifs):**

الأهلي اليهودي فرنسي، و لكنه سيظل خاضعا للقانون الخاص الذي يحكمه، يسمح له بالخدمة بالجيشين البري و البحري، كما يمكن أن يدعى إلى ممارسة وظائف و أشغال مدنية بالجزائر، و بناء على طلب منه يمكن أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية، في هذه الحالة سيخضع للقانون الفرنسي[1].

- **المادة الثالثة:** تخص الأجانب المقيمين **(les étrangers résidants):**

الفرد الأجنبي الذي يثبت إقامته في المستعمرة لا تقل عن 3 سنوات، يمكنه بعد طلب يقدمه الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية[2].

- **المادة الرابعة:** شروط التجنس:

لا يمكن الحصول على المواطنة الفرنسية المنصوص عليها في المواد 1، 2، 3، إلا بعد بلوغ سن 21 سنة كاملة وفقا لما ينص عليه المرسوم الامبريالي الإمبراطوري الصادر عن مجلس الدولة.

(1) مصطفى عبيد، قانون الأحوال الشخصية و التجنيس الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي 14 جويلية 1865م. أنظر: https://www.academia.edu.

(2) جمال خرشي، المرجع السابق، ص240.

- **المادة الخامسة:** اجراءات طلب الجنسية:

نص إداري تنظيمي سيحدد شروط قبول و ترقية الأهالي المسلمين و الأهالي اليهود في الخدمة بالجيشين البري و البحري، الوظائف و الأشغال التي يتولاها الأهالي المسلمون و الأهالي اليهود تكون بالجزائر[1].

3- أهداف القانون:

و نلاحظ أن هذا القرار لا يحمل في طياته معاني الأخوة و التضامن بين الجزائريين و الأوربيين، إذ يهدف هذا القانون إلى:

- ضرب المجتمع الجزائري في وحدته، و خلق فوارق في وحدته، مما يسهل على فرنسا تحقيق أهدافها الاستعمارية، فإذا كان قانون 22 أفريل 1863م الذي أقر "الملكية الفردية" فكك القبيلة الجزائرية بعد أن انتزع منها أعز ما تملك و هي الأرض، فقد جاء مرسوم 14 جويلية 1865م ليحاول تفكيك المجتمع أكثر عن طريق محاربة المقومات و أسس المجتمع الجزائري[2].
- يهدف إلى دمج المجتمع الأجنبي بالجزائري بصفة كاملة، ذلك أن الحكومة تخشى أن ترى هؤلاء الأجانب يهددون السياسة الفرنسية باللجوء إلى الاستعانة ببلدانهم الأصلية للتدخل في حالة وقوع أزمة سياسية في المستعمرة.

(1) مصطفى عبيد، قانون الأحوال الشخصية و التجنيس الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي 14 جويلية 1865م. أنظر: https://www.academia.edu.

(2) محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص143.

- إلحاق المستعمرة (الجزائر) و ربطها بالمتروبول (بفرنسا).
- الوصول إلى دمج المجتمع الجزائري و فرنسته و إخضاعه إلى فرنسا.[1]

إن خصائص ارتقاء الأهالي إلى المواطنة الفرنسية حسب هذا القرار كانت كالتالي، و المقصود هو:

- تجنيس فردي.
- تجنيس بطلب.
- تجنيس بامتياز من السلطة التنفيذية.
- تجنيس كامل يتضمن اندماجا كاملا مع المواطنين الآخرين[2].

4- مجالات تطبيقه:

إن فتح باب التجنيس بصدور قانون سيناتوس كونسيلت، اعتبره معظم الجزائريين بأنه إهانة لهم و للدين الاسلامي، و لم تلقى هذه الحركة من الشعب الجزائري أي إقبال بالمرة، و عدد الذين أقبلوا على التمتع بالحقوق الفرنسية ضئيل جدا لا يكاد يذكر[3].

(1) جمال خرشي، المرجع السابق، ص240.

(2) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر (1830م-1954م)، تر: محمد المعراجي، د.ط، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص185.

(3) Julien Charles, Histoire de l'Algérie contemporaine, La conquête et débuts de colonisation (1827-1871), Casbah éditions, Alger, 2005, P.433.

الواقع أن مقتضيات القانون الامبراطوري بخصوص مسألة التجنيس لم تكن كما كان متوقعا لها، فمن سنة 1865م إلى 1881م لم يتجاوز عدد الجزائريين المجنسين 4428 أي بمعدل 276 فردا في السنة من مجتمع يبلغ تعداده 181.000 نسمة[1].

و بناء على قانون سيناتوس كونيسيلت 1865م فإن الجزائريين لم يكونوا تحت النظام الجديد، لا مواطنين فرنسيين و لا جزائريين وطنيين، فقد كانوا في نظر القانون الفرنسي رعايا، و كانوا في نظر المعمرين (الكولون) عبيدا (سلالة مقهورة)، و لكن في نظر أنفسهم كانوا لا شيء[2].

و لقد قدر لهذا القرار أن يستمر رغم التغيرات التي طرأت عليه خاصة في سنة 1919م إلى جانب قانون 7 مارس 1947م، لذلك كان على الحركة الوطنية الجزائرية أن تلجأ إلى العنف للتخلص من تشريع نابليون التاريخي[3].

و يصف فرحات عباس هذا القانون بقوله: "... **إن سياسة الإدماج التي حددها قانون سيناتوس كونسيلت سنة 1865م ولد يتيما**"[4]

(1) سارة بوترعة، حياة حمودة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر- القوانين 1865م-1873م-1912م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، التاريخ العام، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017-2018، ص26.

(2) المرجع نفسه.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص24.

(4) سارة بوترعة، حياة حمودة، المرجع السابق، ص24.

المبحث الثالث: ردود فعل الأهالي المسلمين:

تمهيد

لقد تصدى الشعب الجزائري للاحتلال الفرنسي و سياسته و لم يتقبل يوما فكرة أنه سيصبح تحت سلطة إدارة غريبة عنه، فهو لم يترك وسيلة إلا و دافع عن مبادئه و مقوماته، فقد رفض القوانين و المراسيم الفرنسية التي أصدرها الإمبراطور نابليون الثالث في إطار سياسة الإمبراطورية الفرنسية الثانية، و لم يتجاوب مع سياسته و التي ساهمت كما رأينا في المزيد من القهر للشعب الجزائري الذي – و رغم هذه الاجراءات و الأوضاع – كان دائما في حالة مقاومة، إذ كلما قررت الإدارة الفرنسية مشروعا إلا و تصدى له الجزائريون بمشروع مضاد، فتارة بالثورات و الانتفاضات و تارة أخرى بكتابة العرائض و الشكاوي و الاحتجاجات أمام الإدارة الفرنسية لعلهم يجدون آذانا صاغية لتفك عنهم الظلم و الاحتقار الذي يلقاه من قبل المحتل.

أ- المقاومة المسلحة:

بعد السياسية الفرنسية التعسفية و القوانين الزجرية التي طبقت على السكان الجزائريين الذين لا حول لهم و لا قوة، نتج عن ذلك قيام العديد من الثورات، نذكر منها:

1. ثورة القبائل (1851م-1857م):

تزعمها في بداية الأمر، الثائر "بوبغلة[1]" ما بين 1851م و 1854م. كانت ثورته في 10 ماي 1851م إذ جمع البطل بوبغلة عشرة آلاف (10.000) فارس في بلاد القبائل و كان هو على رأس هذا الجيش، و من أسبابها المباشرة، محاولات الفرنسيين ترسيخ احتلالهم لبلاد القبائل، و أحداث ثورة الزعاطشة التي شجعت السكان على رفض الخضوع للمحتل[2].

انطلقت الثورة من بني مليكش بجرجرة، و تمكنت من احراز أولى انتصاراتها على أعوان الفرنسيين، فعززت فرنسا تواجدها في المنطقة بقيادة بيليسيي(**Pélissier**) و سانت أرنو (**Saint-Arnaud**) و كامو (**Camou**) في أواخر عام 1851م، و قامت قواتها بإحداث عدة خسائر مما أجبر بوبغلة على نقل نشاطاته إلى منطقتي بجاية و البابور، ثم رجع إلى جرجرة في مطلع عام 1853م بعد عودة الحماس إلى سكانها إثر إطلاق سراح الأمير عبد القادر، لكن الحملات القوية التي شنها الفرنسيون بقيادة الحاكم العام راندون (**Randon**) و حاكم قسنطينة ماكماهون (**Mac-Mahon**) في عام 1854م و الخيانة و التعاون مع الغزاة في بعض الأوساط و استسلام بعض قادة الثورة، كل ذلك أرغم بوبغلة و أنصاره على

(1) ولد سنة 1830م، اسمه الحقيقي محمد الأمجد بن عبد المالك، لقب ببوبغلة لركوبه بغلة في جميع تنقلاته، استقر سنة 1849 بدائرة سور الغزلان و عمره في حدود الأربعين. اشتغل معلما يعلم الأطفال القرآن الكريم و يكتب التمائم و يداوي المرضى بالطرق التقليدية مما ساعده ذلك على الاحتكاك بالناس و توعيتهم لخوض المعركة ضد المستعمر الفرنسي، و في بداية 1851، انتبه العدو لنشاطه... للمزيد ينظر: ابراهيم مياسي، المقاومة الشعبية، د.ط، دار مداني، د.م.ن، 2009، ص83.

(2) شيخ بوشيخي ، الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية (1954م-1962م)، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص37.

التنقل من جهة إلى أخرى[1]، و نتيجة الاضطهاد الذي كان شنيعا من طرف الفرنسيين، توقفت الثورة و انسحب بوبغلة و تم قتله يوم 26 ديسمبر 1854م في شعبة وادي الساحل[2].

بعد استشهاد الشريف بوبغلة، واصل أهل القبائل ثورتهم بين 1855م-1857م بقيادة جديدة، قيادة امرأة مرابطة لا قيادة رجل شريف، هي لالا فاطمة نسومر[3] التي لم تترك علم الجهاد يسقط بعد بوبغلة، فقد استمرت الثورة في أنحاء جرجرة تحث تأثيرها بمساعدة الحاج عمر، و كانت سنة 1856م مليئة بالأحداث، حيث انتشر جيش العدو في المنطقة يريد اخضاع الناس بالقوة، و لكن الزاوية الرحمانية الأم دخلت الميدان بقيادة شيخها الحاج عمر الذي رمى بثقله في المعركة[4]، و خاض المجاهدون العديد من المعارك ضد المحتلين و أعوانهم و هاجموا مصالحهم في بوغني و ذراع الميزان و غيرهما، أظهرت خلالها لالا فاطمة نسومر شجاعة و بطولة نادرتين[5].

و بعد نضال دام لما يقارب الثلاث سنوات، نجحت السلطات الفرنسية في نصب كمين لها كان مهندسه الجنرال راندون، حيث وقعت خلاله لالا فاطمة نسومر أسيرة في 11 جويلية 1857م و بقيت مدة

(1) بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص127، 128.

(2) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص138.

(3) ولدت حوالي سنة 1246هـ-1830م، نشأت في أسرة تنتمي في سلوكها الاجتماعي و الديني إلى إحدى الطرق الصوفية المشهورة، أبوها سي محمد بن عيسى و أمها لالا خديجة التي تسمى بها قمه جبال جرجرة، اسمها الحقيقي فاطمة سيد أحمد، و لقبت بلالا فاطمة نسومر لتقواها و تدينها و نسبة إلى قرية سومر التي كانت تقيم فيها، كانت وسيمة الطابع طيبة السمعة، ذكية... للمزيد ينظر: عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص177.

(4) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص352.

(5) بشير بلاح، المرجع السابق، ص128.

سبع سنوات تحت الإقامة الجبرية بزاوية سي الطاهر بن محي الدين باش آغا بنواحي تابلاط، حيث تفرغت للعبادة إلى أن وافتها المنية في شهر سبتمبر 1863م[1].

2. ثورة الشريف محمد بن عبد الله (1851-1871):

انطلقت في النصف الثاني من عام 1851م بقيادة الشريف محمد بن عبد الله[2] و امتدت إلى تقرت و أقسام من وادي مزاب و جبال عمور و أولاد نايل، و زحف المجاهدون في السنة التالية على القبائل الموالية للفرنسيين في الأغواط و الجلفة و تغلبوا على العديد منها و دخلوا مدينة الأغواط في نوفمبر 1852م[3].

شنت قوات الاحتلال حملة أخرى أشد و أخطر على الأغواط و كان ذلك في 21 نوفمبر 1852م بقيادة "بيليسيي" و هي الحملة التي تم فيها إخضاع المدينة و ضواحيها، حيث قتل فيها 800 من الجزائريين و أصيب محمد بن عبد الله و انسحب لورقلة قبل أن يواصل الحملات ضد العدو، إذ حاول غزو الأغواط مرة أخرى عام 1853م[4]، و بعد فشل الشريف محمد بن عبد الله في معركة نقوسة،

(1) زوليخة اسماعيلي المولودة علوش، المرجع السابق، ص393.

(2) ينتمي محمد بن عبد الله إلى أولاد سيدي أحمد بن يوسف فرع قبيلة أهل روسل، قرب عين تيموشنت، اسمه حسب الوثائق الفرنسية ابراهيم بن أبي فارس، أتم تعليمه و حفظ القرآن الكريم في قبيلته ثم انتقل بعائلته إلى تلمسان، حيث اشتغل معلما للقرآن في زاوية أولاد سيدي يعقوب. عينه الجنرال بيجو سنة 1842م خليفة على تلمسان... للمزيد ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص198.

(3) علي محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي و سيرة الأمير عبد القادر- تاريخ الجزائر لما قبل الحرب العالمية الأولى، د.ط، دار المعرفة، بيروت، د.س، ص262.

(4) بشير بلاح، المرجع السابق، ص130.

لجأ إلى منطقة بتونس و بقي هناك عدة أشهر. عاد إلى الجزائر سنة 1854م و حاول استعادة ورقلة و تقرت، و لكنه بعد عدة غزوات، اضطر إلى العودة إلى تونس سنة 1858م[1].

عاد الشريف محمد بن عبد الله إلى الجزائر فأسره زعيم أولاد الشيخ "الباشآغا سي بوبكر ولد حمزة" سنة 1861م و سلمه للفرنسيين، و بعد سجنه و الإقامة الجبرية في فرنسا، ظهر مرة أخرى و انظم إلى أولاد سيدي الشيخ 1864م و المقراني 1871م إلى أن توفي سنة 1895م[2].

3. ثورة الصادق بلحاج (1858م-1860م)

استمرت الثورات في سائر عمالة قسنطينة في سنتي 1858م-1860م خاصة في منطقة الجنوب، بعد اخضاع منطقة القبائل، قرر الفرنسيون اخضاع بقية العمالة، فتصدى لهم عدد كبير من رؤساء القبائل أهمهم "الصادق بلحاج[3]"،[4] وجه هذا الأخير نداء في مطلع نوفمبر 1858م إلى سكان الأوراس و الزاب الشرقي و أولاد زيان بالجهاد ضد المحتلين، ابتداء جانفي 1859م لبوا النداء و شرعوا في اعداد العدة للثورة، زجت فرنسا بقواتها إلى لهب الثورة بقيادة الجنيرال ديسفو **(Désveaux)** قائد منطقة باتنة العسكري[5]، اجتمع جيشها في بسكرة يوم 12 ديسمبر 1858م و توجه الجيش الفرنسي إلى

(1) شيخ بوشيخي ، المرجع السابق، ص39.

(2) يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرجع السابق، ص162.

(3) ينتمي إلى أولاد سيدي منصور، شيخ أولاد أيوب في جبل أحمر خدو وبسفوح الأوراس، سبق له أن شارك في ثورة الزعاطشة سنة 1849م إلى جانب الشيخ عبد الحفيظ مقدم الطريقة الرحمانية، حكم عليه بالإعدام أناء محاكمته في أوت 1859م، و بتدخل من الإمبراطور نابليون الثالث خفف الحكم إلى السجن المؤبد ثم إلى 15 سنة. نقل بعد الحكم إلى سجن الحراش، قضى سنتين حتى توفي عام 1863م، دفن بتبيرماسين مقبرة أجداده بالأوراس. للمزيد ينظر: عثمان سعدي، المرجع السابق، ص572.

(4) المرجع نفسه، ص572.

(5) محمد العيد مطمر، الغزو و الاحتلال الفرنسي للأوراس و أثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة (1844م-1884م)، مجلة العلوم الانسانية، ع10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2006، ص91.

مشونش، حيث واجه الثوار بقيادة الصادق بلحاج في معركة ضارية غير متكافئة، اضطر قائد الثورة إلى الانسحاب نحو الجنوب بعد أن تمكن من فك الحصار[1].

و في قرية غوفي التي جند سكانها للمقاومة مع الصادق بلحاج حيث يوجد مركز التموين للثورة و الذخيرة الحربية، قام المقاومون و واجهوا قوات الحملة، و بعد مقاومة ضارية، حاصر العدو قرية غوفي و ما حولها من القرى، و تم تدميرها و إحراقها مع كل من كان فيها، أما الشيخ الصادق بلحاج فقد ألقي عليه القبض من قبل العدو، و قدم للمحاكمة في 26 أوت 1859م[2].

4. ثورة أولاد سيدي الشيخ (1864م-1881م):

استقر أولاد سيدي الشيخ بواحة سيدي الشيخ في الجنوب الوهراني منذ مطلع القرن 16م و قد اندلعت ثورتهم في مارس 1864م لعدة أسباب أهمها:

- سوء معاملة ضباط المكاتب العربية للسكان.
- ارهاق السكان بالضرائب و الغرامات و مصادرة أملاكهم العقارية و الحيوانية.
- اقدام السلطات الاستعمارية على إلغاء المجالس الشرعية الإسلامية.
- محاولة الفرنسيين اضعاف مركز عائلة أولاد سيدي الشيخ بحرمانهم من منصب الخليفة[3].

انتشرت ثورة أولاد سيدي الشيخ و امتدت لتشمل سائر الصحراء، و تتوغل أحيانا إلى مناطق في الشمال و الشرق و الغرب، و قد قاد هذه الثورة سلسلة من القادة: سي لاله، و ابن أخيه سليمان بن حمزة

(1) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص573.
(2) محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص92.
(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص128.

بن سيدي الشيخ، و أخوه أحمد محمد، و ابن أخيهم الأعلى[1]. و انطلقت الثورة من منطقة البيض بقيادة سي سليمان بن حمزة ثم تتابع على القيادة بعد استشهاده في 8 أفريل 1864م إخوته، و كانت أولى انتصاراتها قضاؤها على كتيبة فرنسية بقيادة العقيد بوبريتر(**Beauprêtre**) قائد منطقة تيارت. و قد هاجم المجاهدون القوات الفرنسية و عملائها من الخونة و قرى و مزارع المستوطنين على مدى 16 عاما[2]، شهدت معارك عديدة بينها: معركة واد فوليلة في 13 مارس 1871م، ثم قام أحمد بن حمزة في سبتمبر من نفس السنة بمعركة كبيرة ضد القوات الفرنسية التي أجبرته على الانسحاب إلى منطقة الساورة التي ظل مختفيا فيها إلى أن توفي[3].

و كان للقائد محمد بن تومي بوشوشة و بن ناصر بن شهرة[4] و الشيخ بوعمامة دور كبير في استمرار المقاومة لا سيما على الحدود الجزائرية المغربية[5].

5. ثورة بوشوشة (1869م-1874م):

امتدت حركته من ورقلة و منها أخذ يهاجم خصومه و أعوان الفرنسيين، فتحرك معظم سكان الجنوب بعد أن سيطر على كل من متليلي و المنيعة، و عين "ابن ناصر بن شهرة" آغا على ورقلة بعد

(1) عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص574.

(2) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.س، ص153.

(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص129.

(4) ولد بعشيرة الأرباع قرب ورقلة عام 1804م، ابن فرحات شيخ القبائل الأربعة بمنطقة الأغواط و هو من عائلة توارثت المجد و القيادة، و قد تربى في وسط يتفاخر فيه الناس بالشهامة و البطولة و الفروسية، حفظ القرآن الكريم منذ صغره و تعلم مبادئ الفقه، ارتقى عرش السيادة على القبائل الأربع عام 1846م، رفض الخضوع للوجود الفرنسي و كانت مقاومته من أطول المقاومات الشعبية في القرن 19م... للمزيد ينظر: عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص182.

(5) عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستيطان، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص103.

سيطرته عليها و جعل منها قاعدة له في حركته الثورية[1]، إلا أن القوات الفرنسية تمكنت من شن هجوم كبير على مدينة تقرت ثم أحتلت من جديد مدينة ورقلة يوم 2 جانفي 1872م بعد معركة عسكرية بقيادة الجنرال "دولاكروا" ضد حاكمها بوشوشة و استولى الفرنسيون على معظم زمالته[2].

و على إثر هذا، افترق الثوار و بوشوشة، اتجه هو إلى الجنوب الغربي و انفصل عنه الشعابنة و اتجهوا إلى عين طيبة بالجنوب، و صهره سي الزوبير متجها إلى عين صالح. و في نهاية المقاومة وقع بوشوشة أسيرا لأعوان فرنسا، و أودع السجن عدة شهور إلى أن صدر عليه حكم بالإعدام في 29 جوان 1875م[3].

ب- رد فعل المستوطنين:

لقيت سياسة الإمبراطور نابليون الثالث رفضا قاطعا من طرف المستوطنين لأن غايتهم هي جعل الجزائر اقطاعية و أن يكونوا هم فيها طبقة برجوازية و يكونون فيها أسيادا[4].

ظهرت هذه المعارضة للحكم النابليوني بشكل عنيف ابتداء من سنة 1860م تاريخ إلغاء وزارة الجزائر و المستعمرات، و اتخذت هذه المعارضة شكلين: الإدماج، الاستقلال الذاتي، و من الذين كان لهم دور مهم و نشيط في هذه المعارضة هم العمال المطرودون في عهد الإمبراطورية الثانية إلى الجزائر،

(1) يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرجع السابق، ص219.
(2) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص577.
(3) يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرجع السابق، ص225.
(4) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص23.

أي بعد ثورة 1848م، و أيضا الجمهوريين و الديمقراطيين، و من هنا نشأت فكرة الاستقلال الذاتي للمعمرين.[1]

كما أعلنوا عن رفضهم الشديد لمشاريع نابليون الإصلاحية، خاصة مشروع المملكة العربية، و شنوا حملة كبيرة لتشويه سياسة الإمبراطور.[2]

كما أخذوا يشيعون أن نظام الملكية الفردية و تسهيل انتقالها هو السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى ازدهار الجزائر، و من هنا تظهر حقيقة الجزائر التي تهدف إلى الإدماج، و كان بالنسبة لهم وسيلة للوصول إلى السلطة و الحصول على المزيد من الأراضي، كما كان دفاعهم ضربة للعسكريين و المكاتب العربية[3].

ج- العرائض و الاحتجاجات:

بالرغم من الانتصارات التي حققتها المقاومة الجزائرية الصلبة العنيفة في كل ميدان لمواجهة نظام السيف و سياسة التوغل التي انتهجتها حكومة الإمبراطورية الفرنسية الثانية، إلا أنها فجرت شكلا آخر من المقاومة تمثل في المعارضة التي أخذت تتحرك بشكل كبير، حيث وجدت أرضية خصبة للتغيير، فعلى غرار الضغط الذي مارسه ضباط الجيش الفرنسي، إلا أنه لم يمنع الأهالي من رفع شكاويهم ضد القوانين التي تقر بمصادرة الأراضي و التي لها علاقة وطيدة بالقضاء و الهوية الوطنية، فأقامت العرائض و الاحتجاجات كالآتي:

(1) صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية...، المرجع السابق، ص25.
(2) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص23.
(3) صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية...، المرجع السابق، ص ص25، 26.

- احتج الأهالي المسلمون على مخلفات مرسوم 1859م خاصة فيما يتعلق بمسألة استئناف أحكام قضاياهم الدينية لدى المحاكم الفرنسية و حرصوا على التقاضي في المحاكم الإسلامية و الاحتكام لشريعتهم، حيث اعترف أحد الوزراء الفرنسيين بقوة و أثر هذا الاحتجاج بقوله: "**فهم يحترمون قضاتهم رغم المساوئ و الأخطاء التي يقعون فيها**[1]".

- ثم قدمت عريضة من طرف سكان مدينة الجزائر من أجل الدفاع عن حقوق القضاء الإسلامي، فاجتمع كل من سكان مدينة الجزائر تحت راية واحدة خاصة بعد أن تنصرت امرأة من قبل الجنرال، بعد احتجاج القاضي دخل الجنرال بيليسيي و معه ترجمانات، فقال القاضي: "**لقد هتكتم حرمتي و أظهرتم إهانتي على رؤوس الملأ من الناس**" ثم قال: "**صبرا على كل ضرر حتى على عظام أمواتنا و لك لا نصبر على فتك حرمة الشرع و أخضعوا فيها المظالم التي تلحق بالقضاة الذين يرفضون اتباع فرنسا و حتى الذين يتبعونها، ففي بعض الأحيان يتعرضون إلى مواقف مهينة، و من يعرض سياستهم سجنوه أو نفوه، و المطلوب منكم الرأفة بنا و الشفقة علينا لنظركم الشديد و رأيكم الصائب الرشيد**[2]."

كانت مطالب الجزائريين تتمحور حول:

- المطالبة بتعدد المحاكم الإسلامية و زيادة توسعها.
- إنشاء هيئة عليا في شكل مجلس أعلى لاستئناف أحكام القضاء الدينية[3].

(1) خليدة بنعاس، فاطمة بوازني، ردود الفعل الوطنية اتجاه سياسة فرنسا القضائية في الجزائر (1830م-1870م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ حديث و معاصر، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017-2018، ص30.

(2) جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830م-1914م)، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص75، 76.

(3) خليدة بنعاس، فاطمة بوازني، المرجع السابق، ص31.

- في 18 جوان 1862م، قدمت عريضة تضمنت مطالب إدماجية و أخرى استقلالية منها إنشاء غرفة كولونيالية منتخبة يكون مقرها مدينة الجزائر، أعضاؤها يمثلون المقاطعات الثلاث بالتساوي و انتخاب المجالس البلدية، و تجنيس الجزائريين و الأجانب، و تنظيم البلدية حتى في التراب العسكري و دمج القضاة و الدواوين الوزارية و إنشاء هيئات التحكيم و نزع الملكية، فإن مجلس الشيوخ أمر بإيداعها مكتب الاستعلامات و أكد أن الإمبراطورية سوف تضع دستور للجزائر[1].

- رفعت عريضة من قبل أعيان الأهالي و القيادات العربية إلى الإمبراطور نابليون الثالث أثناء زيارته الثانية إلى الجزائر في ماي 1865م، و يبدو أن هؤلاء فهموا هذا المرسوم على أنه ينص على تمليك الأراضي الزراعية للأهالي تمليكا جماعيا و ليس فرديا، فلقد تحدث أصحاب العريضة عن الفارق الكبير الموجود بين المعمرين و الأهالي و طلبوا من الإمبراطور على التراجع عما قرره في تمليك الأراضي للأهالي، أي ما جاء به قانون سيناتوس كونسيلت 1863م[2].

- عريضة سكان قسنطينة التي جاءت في 19 جوان 1868م و قد احتوت المطالب التالية، إعادة الحقوق السياسية للفرنسيين في التمثيل النيابي، و تعميم الإدارة المدنية إلا في حالة الطوارئ أما مطالب سكان الجزائر المقدمة في 15 جويلية من نفس السنة فكانت أكثر تفصيلا و شموليا، فهي تطالب بإلغاء نظام المراسيم و استبدال الحكم العسكري بالحكم المدني و رفع عمال العمالات إلى وزارة الداخلية و إعادة الجيش إلى دوره الطبيعي، و إلغاء القيادات المسندة إلى الأهالي، و تحقيق الجباية المباشرة للضرائب الحربية و إلغاء البلديات المختلطة أو الأهلية الصورية التي تدعم المكاتب العربية و إعادة

(1) صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين...، المرجع السابق، ص43.

(2) ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص150.

تنظيم دومين الاستيطان و استرجاع التسعمائة ألف هكتار الموعود بها عام 1863م، و صياغة مخطط عام للاستيطان و إقامة الملكية الفردية و دعوة الهجرة و اتخاذ تدابير فعلية لوقاية الأهالي[1].

- أما في سنة 1871م، وجهت عريضة من سكان مقاطعة قسنطينة إلى البرلمان التي وقعها قرابة ألفي شخص ينتمون إلى مختلف المناطق في العمالة. لقد صاغت العريضة رفضها للتجنيس الجماعي بطريقة مهذبة و لبقة، حيث بينت أن الوضع الذي لا يؤهل الجزائريين إلى التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية بشكل مفيد، نظرا لشيوع الأمية فيهم و جهلهم للتقاليد الفرنسية، كما بينت العريضة من جهة أخرى استحالة التلاؤم بين قانون الأحوال الشخصية للمسلم و القانون المدني الفرنسي الذي يؤدي بالجزائري إلى الانسلاخ عن دينه، كما استغل المعترضون هذه المناسبة ليتطرقوا إلى قضية تمثلت في تقليص صلاحيات القضاء الإسلامي و حصرها[2].

- أما في سنة 1878م، توجه وفد من الأعيان إلى فرنسا لحضور معرض باريس الدولي و قدمت عريضة إلى الجهات الفرنسية العليا، و تناولت حالة الجزائريين و علاقتهم مع الفرنسيين و تكذيب أن الجزائريين لا يستفيدون من تقنيات الفرنسيين و أنهم غير مستعدين للتعلم و أنهم لا يريدون الحضارة[3]، فطالبوا بما يلي: إتباع سياسة حكيمة و انتظار نتائج التمدين و عدم الشرع في الحكم و الارتقاء بالعرب عن طريق التعليم، و انتخاب نائب من الجزائريين في كل ولاية لينوب عنهم في البرلمان الفرنسي كما يفعل الكولون، و قد ختمت بأن سياسة الأرض قد أدت إلى حرمان العرب و طردهم من أراضيهم و إلى إفقارهم.[4]

(1) صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية...، المرجع السابق، ص127.
(2) جمال قنان، قضايا و دراسات من تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، المرجع السابق، ص171.
(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص471.
(4) المرجع نفسه، ص472.

- و إذا بعريضة أخرى جمعت 1700 إمضاء، صدرت في سنة 1878م، عبرت عن وعي قومي للرد على محاولات الاستعمار الإدماجية، و ألحوا على ضرورة احترام القانون و المؤسسات الجزائرية، فمن ضمن ما جاء في العريضة "المشروع"، "**قانون التجنيس لا يلائمنا و لا يستجيب لمطامحنا... إن أخذ الجنسية سوف يكون من نتائجه بالنسبة إلينا الإلغاء التام لقوانيننا و نظامنا من حيث المسائل المادية و من حيث أحوال القوانين الخاصة... و فضلا عن هذا، فإن تجنيسنا الإجباري العام و بدون قيود و لا شرط يفضي إلى التخلي عن عوائدنا و سوف يفسد أخلاقنا**"[1].

و لم يتجنس إلا القلة النادرة، حيث تم تسجيل 56 طلبا فقط إلى تاريخ أول نوفمبر 1867م من الأهالي و رفضوا رفضا قاطعا ذلك أنهم يرون في منح المواطنة الفرنسية بالتجنيس تخليا كبيرا عن الهوية الوطنية، لكنه فضل البقاء في وضعه الدوني[2].

- إضافة إلى الرسالة التي بعث بها شيخ قبيلة إلى عضو في البرلمان الفرنسي، مما جاء فيها بتصرف: "إننا منذ قرون، تملك و تشعل أراضي الجزائر كلها، و عندما احتللتم البلاد، وعدتمونا باحترام أملاكنا، و بعدما وضعتم أيديكم على أرض البايلك و كل هذا من حقكم، **وضعتم عليها معمرين أوربيين، ثم عندما زاد عدد هؤلاء، عمدتم إلى تنصيبهم على الأراضي التي كان لنا فيها حق الاستغلال و الانتفاع**[3]."

(1) مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة و المجتمع، تر: حنيفي بن عيسى، د.ط، دار القصبة ، الجزائر، 2006، ص238، 239.

(2) جمال خرشي، المرجع السابق، ص241.

(3) نور الدين إيلال، المرسوم المشيخي 22 أفريل 1863م في الجزائر- المواقف المختلفة منه، المرجع السابق، ص11.

و من هنا يتبين لنا أن نابليون الثالث ترأس الجمهورية الفرنسية من 10 ديسمبر 1848م إلى 02 ديسمبر 1851م، و من هذا أصبح إمبراطور للفرنسيين من 02 ديسمبر 1852م إلى 04 سبتمبر 1870م، كما اتضح أن السياسة التي جاء بها في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية بالجزائر من خلال محاولة تطبيق الاستيطان بنوعيه (الرسمي و غير الرسمي) و تحقيق المساواة و إدماج بين الجنس العربي و الأوربي، خاصة بعد إقامة المشاريع الإصلاحية المتمثلة في المملكة العربية باعتبارها المشروع الوحيد الذي يحقق له مبتغاه في ظل استغلال الشعب الجزائري، و كذا بمصادرة أملاكه و التخلي عن أحواله الشخصية الإسلامية جراء قانون سيناتوس كونسيلت لسنتي 1863م و 1865م، لم تطبق في الواقع، و لم تظفر بأي نتيجة خاصة بعد استمرار نضال الشعب الجزائري بالسيف و القلم معبرين عن رفضهم العنيف لهذه السياسة الإجرامية.

الفصل الثاني: أوضاع الجزائر الاقتصادية في عهد الإمبراطور نابليون الثالث.

المبحث الأول: الجانب الزراعي.

المبحث الثاني: الصناعة و الحركة التجارية.

المبحث الثالث: المنظومة الضريبية و المؤسسات المالية.

الفصل الثاني: أوضاع الجزائر الاقتصادية في عهد الإمبراطور نابليون الثالث

تمهيد:

إن اقتصاد الجزائر بطبيعة الحال آنذاك كان موجها لخدمة مصالح فرنسا بالدرجة الأولى، خصوصا أن فكرة استعمار الجزائر كانت وراءها أسباب اقتصادية بحتة راجعة إلى الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها فرنسا منذ ثورة اليونان، فكانت تنظر للجزائر على أنها خزان يزودها باحتياجاتها كما يعطيها فضاءات كبيرة لبناء الامبراطورية التي كانت تحلم ببنائها، و هو ما حرصت عليه سياسة نابليون الثالث التي كانت تسعى للحصول على فوائد (اقتصادية، زراعية، صناعية، تجارية) دون تكاليف كبيرة ليبقى الشعب الجزائري رهينة في يد حكومة نابليون الثالث و المستعمرين المدنيين الذين استولوا على خيرات الجزائر.

المبحث الأول: الجانب الزراعي:

تميز النشاط الزراعي في الجزائر بإنتاج الحبوب و الخضر و الفواكه و تربية المواشي[1]. و لقد كان الاستعمار الفرنسي مهتما بشؤون الزراعة في الجزائر، فالإدارة الفرنسية كانت تعمل على جبهتين: محاربة المقاومين بواسطة الجيش و الاستيلاء على الأرض و تطويرها بواسطة الكولون[2]، خاصة أن فرنسا كانت على قناعة راسخة مفادها أن الأرض الجزائرية أرض معطاة بالتجربة و شهادة التاريخ، له

(1) عبد الكريم بن أعراب، مؤشرات اقتصادية للجزائر المستعمرة، آليات الاستعمار الاستيطاني الأوربي في الجزائر و ليبيا، الندوة العلمية الأولى، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2008، ص224.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص65.

منذ عهد الاحتلال الروماني لها خاصة في محاصيل الحبوب و الزيتون و الخمر[1]. و بالرغم من توسع محيط الاستعمار إلا أن الوضع في الجزائر لم يكن جيدا في سنة 1852م فقد أراد راندون الذي كان دائما يهتم بالمسائل الزراعية لتشجيع ازدهار الزراعات، و لكنه كان غير قادر هو و محيطه على التخلص من التقنية الاستوائية للمستعمرات القديمة فاهتم خصوصا بالنباتات الدخيلة التي قد تزود فرنسا بمنتجات كمالية[2]. إلى جانب ذلك عملت الإدارة الفرنسية على تحريض الجزائريين على الاستمرار في الإنتاج الزراعي و تطويره و محاسبتهم على فساد الإنتاج و ندرته و تشجيعهم على المردود الجيد، و قد سخرت وسائل ذلك لتوجيه الإنتاج الزراعي لخدمة المصالح الفرنسية العليا[3].

تجدر الإشارة أنه في ظل الإمبراطورية الفرنسية الثانية حدث تحول بارز على السياسة الزراعية، إذ بدأت هذه الأخيرة تشجع شركات رؤوس الأموال لدعم الاستعمار في الجزائر، لأن الإمبراطور نابليون الثالث كان يفضل الاستعمار الرأسمالي، و في هذا السياق و منذ مجيء النظام الجديد تكونت ثلاث شركات كبرى سمحت بدعم إقامة الاستعمار و التي غالبا ما يكون ناطقوها الرسميون من المتعاونين المقربين من لويس نابليون بونابرت[4] و هي:

1- شركة جنيف السويسرية:

تألفت عالم 1853م من طرف رأسماليين من جنيف و تحصلت على حوالي 20.000 هكتارا من الأراضي التابعة لأملاك الدولة في ضواحي سطيف[5]، و خصصت مساحة 2000 هكتار لإنشاء

(1) مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر ...، المرجع السابق، ص161.
(2) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص653.
(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص66.
(4) جيلالي صاري، المرجع السابق، ص30.
(5) يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص121.

أراضي البلدية و خصصت 8000 هكتار على سبيل المنحة إلى أصحاب الامتياز و كان يتعين عليها بناء القرى في آجال لا تتعدى 10 سنوات لاحتواء معمرين من سويسرا، تحصلت خلال تلك السنوات على 281.000 هكتارا.[1]

2- الشركة العامة الجزائرية:

بنت الإمبراطورية الثانية كل آمالها على هذه الشركة، إذ أن نابليون بونابرت وافق بسهولة على إنشائها بعد أن دفعه لذلك رجلان من الدوائر الاقتصادية الباريسية لهما أشد التأثير هما: فريمي **(Frémy)** المحافظ للقرض العقاري وبولان طالابو **(Paulin Talabot)** مدير السكك الحديدية[2]. حظيت عام 1865م على 100 ألف هكتارا بإيجار فرنك واحد للهكتار و أغلبها في مقاطعة قسنطينة، و عندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية، و في عام 1867م حصلت على 170 ألف هكتارا من أجود الأراضي في منطقة وادي زناتي مع حرية التصرف في الأراضي إيجارا و بيعا و استغلالا[3].

3- شركة الهبرة و المقطع:

أسست سنة 1864م، مديرها رجل أعمال باريسي ج. كاهن بمساحة عقارية قدرها 241.000 هكتارا منها 15.320 هكتارا زراعية 8780 هكتارا غابات، وظيفتها المكلفة بها تتمثل في بناء سد الهبرة و تجفيف سد القطع مع بناء قنوات السقي فيه، و في المقابل لها حق التصرف في سقي أراضيها[4].

(1) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص666.
(2) جيلالي صاري، المرجع السابق، ص32.
(3) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص119.
(4) جيلالي صاري، المرجع السابق، ص33.

و خلال سنتي 1862م-1863م تنازلت إدارة الاحتلال عن 160.000 هكتارا من الأراضي الغابية لثلاثين مؤسسة، كما أنه ضمن سبعة ملايين هكتارا تم إحصاؤها فيما بين 1863م-1870م سلم أزيد من الثلث (1/3) لقطاع الدولة على أنه ملك للبلديات بعد أن اقتطع من أراضي الجزائريين، الأمر الذي سمح للكولون و للشركات الرأسمالية بالحصول على المزيد من الأراضي الزراعية و الغابية[1].

و بذلك فقد أولت السلطات الفرنسية أهمية كبرى للأراضي الزراعية و اعتبرتها الركيزة الأساسية لهيكلتها الاقتصادية و لتواجدها في الجزائر خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الفلاحية التي شهدتها فرنسا خلال تاريخها الطويل، و ليتحقق ذلك قامت بسلب الأراضي من أيدي الأهالي بشتى الوسائل و منحها للمستوطنين الوافدين من فرنسا و غيرها إلى الجزائر و ذلك عن طريق أوراق الملكية التي تثبت هذا الحق، فأبعد الفلاح الجزائري فأصبح يعمل كخماس و عامل بسيط لدى الإقطاعي المستوطن[2].

سعت الإدارة الاستعمارية إلى جانب عملية سلب الأراضي الخصبة من الجزائريين إلى توجيه النشاط الزراعي الجزائري القائم على الزراعة المعاشية كنشاط زراعي قائم على إنتاج المحاصيل التجارية، لأن هذه المزروعات من شأنها أن تحقق للإدارة الفرنسية أرباح طائلة[3]. و من بين هذه المزروعات نجد:

- **الحبوب:**

كان القمح هو النبات المغذي للاستعمار، ففي الوقت الذي كان فيه الفلاحون الجزائريون يفضلون الشعير على القمح، كان المزارعون المستوطنون متمسكون خصوصا بزراعة القمح اللين و القمح الصلب،

(1) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص118.

(2) صالح كليل، التنظيمات الإدارية و الاقتصادية في الجزائر (1830م-1870م)، أطروحة دكتوراه علوم التاريخ الحديث و المعاصر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2017-2018، ص244.

(3) المرجع نفسه، ص246.

لا سيما بعد استعمال التقنيات الحديثة، فقد غطى انتاج الأوربي للحبوب 28% من المساحات المزروعة حبوبا، و قدر معدله بـ 44% من الانتاج الكلي[1]. لم يكن المعمرون بالرغم من إمكانياتهم المادية الكبيرة يتمتعون بالخبرة في ممارسة الزراعة و كانت منتجاتهم ذات نوعية رديئة[2].

قدمت الجزائر عام 1853م مليون هكتار من الحبوب أي بقيمة 14 مليون فرنك، و شكل العائد المقدر بـ 86 إلى 88 كغ من القمح اللين عوض 75 إلى 76 كغ في الهكتار، فبعض البذور أنتجت ما يفوق التوقعات و حسب التقارير فإن الجزائر صدرت عام 1854م كمية بلغت 37 مليون طن من الحبوب ثم ارتفع إلى 50 مليون طن عام 1855م، و لم يساهم المستوطنون سوى بـ 1/4 من الانتاج[3].

لكن الظواهر الطبيعية التي حدثت كالجفاف سنة 1867م أدى إلى آثار سلبية، حيث تراجعت المساحات المزروعة من 2.06 مليون هكتار إلى 1.40 مليون، فكان معدل مردودية المحاصيل رديء، 1.5 قنطار للهكتار للشعير و 2.1 للقمح الصلب و 2.9 للقمح اللين، و بالتالي انهيار محسوس في الانتاج[4].

- **القطن:**

شجع الاحتلال على انتاج القطن، و تولت وسائل الاعلام شرح كيفية زراعته و جنيه و أماكنه المفضلة و مواسم زرعه و حصاده، و كانت تعلن على الجوائز لمن يتقن انتاجه، و اهتم به الحاكم العام راندون **(Randon)** شخصيا إذ قام بتجربة فريدة من نوعها و هي ارسال عدة قناطير من بذور القطن لتجريبه في المناطق الحارة، كما طالب رادون من المسؤولين تكرير محاولات زراعته عدة مرات في السنة

(1) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص53.
(2) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص654.
(3) صالح كليل، المرجع السابق، ص254.
(4) يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج1، المرجع السابق، ص117.

لمعرفة أفضل الأوقات لزراعته، و كان الإقبال على انتاج القطن في مصر و أمريكا قد جعل فرنسا تنافس غيرها على زراعته في الجزائر، لذلك اهتم به نابليون الثالث، و قد تعهد بشراء محصوله من الأهالي بثمن خاص، و قد ارتفع انتاج القطن خلال الحرب الأهلية الأمريكية على النحو التالي:

- **جدول 01: يمثل انتاج القطن**

السنة	الكمية بـ (كغ)
1863	141.257
1864	493.309
1865	615.183
1866	744.158
1867	381.603

و يرجع الانخفاض الكبير في السنة الأخيرة إل الجفاف الذي عرفته البلاد و الذي أدى إلى نقص في الأنفس و الثمرات[1].

- **الكتان:**

بعد العديد من الدراسات على الأراضي الجزائرية، اتضح أن مناخ و تراب الجزائر ملائمين لإنتاج الكتان الضروري للأسواق الفرنسية، ففي سنة 1857م وجه المستوطن هاردي **(M. Hardy)** تقريره إلى وزير الحربية جاء فيه: "... **إن تحويل الجزائر إلى مزرعة لزراعة الكتان يمكن أن يحقق ميزتين أساسيتين: الميزة الأولى هي في تزويد المستوطنين المحرومين من وسائل الري بمحصول صناعي لا يحتاج إلى الماء، و الميزة الثانية أن هذا المحصول من شأنه أن يسمح لهم بتنظيف التربة عن طريق**

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص67.

الحراثة التحضيرية حتى تكون قادرة على زرع الحبوب، خاصة الذرة، كما سيسمح باستخدام الأسمدة و توظيف العمل المكثف الذي تحتاجه و الذي سيؤدي إلى تخصيب التربة و تهيئتها..." ففي عنابة و سكيكدة و قالمة بلغت المساحة المزروعة بـ 1052 هكتارا عام 1866م، أنتجت كمية قدرت بـ 570.850 كغ من أصل 927.354 كغ تمكنت الجزائر من تصديره[1].

- **الزيتون:**

مع حلول عام 1852م أخذت زراعة و صناعة و تجارة الزيتون في تزايد، حيث أنشئت العديد من المؤسسات الصناعية لعصر الزيتون القادم إلى أسواق بجاية من الجبال الغنية بأشجار الزيتون، و دلس و جيجل حيث تم انتاج كميات ضخمة خاصة في المعاصر المنشأة و سط جبال منطقة القبائل، كما تم تعليم أبناء الأهالي في المشاتل الخاصة بإنتاج نماذج جديدة من أشجار الزيتون[2].

- **التبغ:**

اهتمت الحكومة الفرنسية بزراعة التبغ بداية من عام 1843م، و في ذلك جاء تصريح وزارة المالية الفرنسية في محضر سنة 1844م ينص على: "**إن الجزائر مؤهلة لإنتاج محاصيل جيدة من التبغ بشرط استغلال التربة و المناخ.**"[3]

و في تقرير وزير الحربية الذي قدم لنابليون في 30 ماي 1854م حول وضعية الجزائر، كشف فيه عن حقيقة الثروة و الثراء الذي تتمتع به الجزائر و الذي يحتاج إلى الاستغلال و التنمية. كانت زراعة التبغ هي إحدى التحديات التي واجهت الجزائر، و قد ارتفعت المساحة المخصصة لهذه الزراعة عام

(1) صالح كليل، المرجع السابق، ص259.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص69.

(3) مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر ...، المرجع السابق، ص163.

1852 من 1095 إلى 2277 هكتارا أي بارتفاع قدر بـ 1182 هكتارا، و خلال سنة 1854م فهم الكولون حقيقة هذه الثروة و دفعت بموظفي مؤسسة التبغ إلى العمل من أجل إنتاج 3 مليون كغ في مقاطعة الجزائر. و تشجيعا لزراعة التبغ و تحسين مردوده خصصت إدارة الاحتلال جوائز تحفيزية للذين يقدمون على زراعته[1].

- **الكروم و الخمور:**

بصدور قانون 11 جانفي 1851م الذي أعفى الصادرات الجزائرية إلى فرنسا من الضريبة، تشجع الكولون على زراعة الكروم التي أصبحت مساحتها تقدر بـ 2036 هكتارا عام 1854م منها 1020.39 هكتارا في عمالة وهران لوحدها و في سنة 1860م بلغت مساحة الكروم في الجزائر 4632 هكتارا تحتل فيها عمالة وهران مساحة تقدر بـ 2124 هكتارا بإنتاج بلغ 9926 هكتولتر من الخمور و 5703 قنطارا من عنب المائدة[2].

و في سنة 1863م تطورت المساحة المزروعة كروما في كامل الجزائر إلى 10.273 هكتارا، بلغ الإنتاج في عمالة وهران لوحدها 29.834 هكتولتر من الخمور و 10379 قنطارا من عنب المائدة[3].

و قد ارتبط تطور الاقتصاد الزراعي في الجزائر على حسن استغلال مياه الأمطار المتميزة بالتذبذب و عدم الانتظام، لذلك قامت سلطات الاحتلال بإنشاء أنظمة خاصة للمياه، ففي عام 1854م

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م–1900م)، ج1، المرجع السابق، ص68.
(2) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص192.
(3) المرجع نفسه، ص193.

أنشأت سدود لتخزين مياه الأمطار الشتوية لاستغلالها في الزراعة خلال الجفاف، و بعد سنة 1860م تم إنشاء مجموعة من السدود في معظم أنحاء الجزائر[1].

و في 22 أفريل 1865م صدر مرسوم استغلال البحيرات المالحة و اعتبارها ملكيات عامة، و لتطبيق السياسة المائية الفرنسية و تحت ضغط الكولون الذين تأثروا بالكارثة التي أصابت الجزائر 1866م و 1867م و الصعوبات المالية، قامت سلطات الاحتلال على منح امتيازات للشركات السابق ذكرها مقابل القيام بعمليات التجفيف و صرف المياه[2].

و كان للغابات أيضا دور رئيسي في النشاط الاقتصادي و الحياة المعيشية للمجتمع الريفي الجزائري، فقد اعتمدت الجزائر عدة تقنيات في ممارسة الزراعة الغابية فاستغلها الفلاح للفلاحة الموسمية، و تم غرس الأشجار في إطار هذه التقنيات، و نجد عملية الحرق التي يعمد إليها الفلاح في نهاية فصل الصيف لغرضين هما:

- الحد من تقدم المساحات الغابية على حساب المساحة الزراعية و الرعوية.
- تجديد المراعي مع قدوم فصل الأمطار حيث يستخدم الغاز المنبعث من الأرض لإشعال الأحراش[3].

(1)عدة بن داهة، المرجع السابق، ص175.

(2) مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر ...، المرجع السابق، ص167.

(3) جيلالي صاري، المرجع السابق، ص190.

و قد شدد الجنيرال بيليسيي **(Pélissier)** عقوبات مسلطة على الجزائريين في الأمر الصادر في جويلية 1861م و الذي نص على فرض غرامات مالية تعادل 4 مرات قيمة الزكاة على القبائل المتهمة بالتورط في حرق الغابات[1].

إلى جانب كل هذا شكلت تربية الحيوانات أو الزراعة الحيوانية النشاط الأكثر أهمية للجزائري، حيث كان يستند عليه الاقتصاد المحلي سواء الحيوانات الداجنة و توليدها، للاستهلاك المحلي أو الاقتصاد الواسع بما في ذلك الأبقار و الأحصنة و الدجاج و الماعز. و قد سعت الإدارة الفرنسية إلى الاعتناء بهذا القطاع ضمن سياسة واسعة، فاهتمت بقطعان الماشية المحلية و تنظيم المزارع و المحطات و الحضائر، إلى جانب مربيين و مختصين بصحة الحيوانات و غذائها و حلبها، قصد تكثيف الإنتاج و توجيهه[2].

تجدر الإشارة أنه رغم التطور الذي شهده قطاع الزراعة خلال فترة الإمبراطورية الفرنسية الثانية، إلا أنه حلت سلسلة من الكوارث الطبيعية و الأزمات الحادة التي أوجبت إعادة النظر في جميع الجهود التي بذلت[3]، فكانت البلاد تشكو من الجفاف و ندرة الأمطار في سنوات 1867م، 1868م، 1869م، و هو ما ضاعف بؤس الأهالي و تأخر الأمطار (خريف 1867م-1868م) أدى إلى اضطراب في موعد الحرث و تحديد المساحات المستغلة، فالتقت مجموعة من الكوارث لتؤدي إلى انهيار المحاصيل الفلاحية من الحبوب و المراعي الطبيعية، و يضاف إلى ذلك هجوم الجراد الذي غطت أسرابه السماء و قضت على البساتين و الحقول بداية من عام 1864م فتضاءل إنتاج قسنطينة من 2.439.213 قنطار من

(1) صالح كليل، المرجع السابق، ص250.

(2) صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص286.

(3) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص68.

القمح و 4.244.052 قنطار من الشعير سنة 1864م إلى 1.427.012 قنطار من القمح الصلب و 952.327 قنطار من الشعير[1]، و تأثيرا بمرض الكوليرا و التيفوس الذي ظهر عام 1866م و انتشر في البلاد مات نحو 300 ألف جزائري جراء سوء التغذية، ثم ظهر الطاعون و الحمى في ربيع 1868م[2]. و حدثت في الجزائر مجاعة رهيبة سنوات 1867م-1868م أهلكت السكان حيث أن مجاعة 1868م وحدها من بين المجاعات الأخرى التي اجتاحت البلاد قد قضت على أكثر من 500 ألف من الجزائريين، و الجيش الفرنسي حينما أحرق الحرث و النسل و أتى على الحبوب المخزونة في المطامير و دمر الأجنة و البساتين، جعل من الفلاحين عرضة للقحط و فريسة للجفاف لمدة عشرات السنين.[3]

إلى جانب ذلك وقع زلزال عنيف مطلع عام 1867م ضرب البليدة و متيجة و الساحل، فكثر القحط والجفاف و قلت المحاصيل الزراعية و الغذائية، و بذلك ارتفعت أسعار الحبوب، و لقد أشار الدكتور فيتال سنة 1867م سنة 1867م إلى ذلك: "... **إن سعر القمح بلغ أكثر من 100 فرنك للصاع الواحد و سعر الشعير بلغ خمسة و أربعين فرك للصاع، في حين كان يباع عند الحرث ب 26 فرنك للقنطار في السوق...**"[4]

و قد كانت خسائر المواشي كارثية، فحسب الأرقام الرسمية كانت ماشية الأهالي كانت تتكون من 13.5 مليون رأس سنة 1867م و لم يبق منها سنة 1870م سوى حوالي 8 ملايين رأس، بينما لم تتأثر

(1) أندري برنيان و آخرون، الجزائر بين الماضي و الحاضر، تر: رابح اسطنبولي و منصف عاشور، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص340.

(2) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص68.

(3) فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، د.ط، دار القصبة، الجزائر، 2015، ص62.

(4) صالح عباد، الجزائريين فرنسا و المستوطنين...، المرجع السابق، ص44.

ماشية الأوربيين بهذه الكوارث، فمن حوالي 346 ألف رأس سنة 1867م انتقل العدد إلى حوالي 377 ألف رأس سنة 1870م.[1]

و مما يلاحظ من خلال تفشي هذه النكبات، أن الجزائريين كانوا في تناقص مستمر في حين كان المعمرون في تزايد، و في هذه الظروف الصعبة استغل اليهود مجاعة عامي 1868م و 1869م لتنمية ثرواتهم و أرباحهم عن طريق القروض المقدمة للمنكوبين بفوائد عالية، و هو الأمر الذي أدى بالجزائر إلى فقدان ممتلكاتهم العقارية و المنقولة. كما أن انعكاسات هذه الأزمة جعلت الجزائريين يبيعون حيواناتهم بأبخس الأثمان[2].

و قد وصف الكاردينال لافيجري **(Lavigerie)** هذه المشاهد المرعبة بقوله: "**منذ عدة أشهر و العرب لم يجدوا ما يقتاتون به إلا الأعشاب في الحقول أو أوراق الأشجار التي يرعون فيها مثل الحيوان و الآن مع شدة الخريف ضعفت أجسامهم فماتوا جوعا، فهم عراة يرتدون لباسا رثا يتسكعون ضالين على الطرق و حول المدن التي أخرجوا منها خوفا من الفوضة التي قد يتسببون فيها فهم ينتظرون جمع النفايات و الفواضل للصراع حولها فلا يرجعهم شيء و يحفرون الأرض للقوت من الحيوانات الجيفة، و هم يغيرون علف حيوانات المعمرين الذين كانوا يحرسون حقولهم بالسلاح، و الأفظع من كل ذلك موت الكثير عبر الحقول و تناثرهم كل صباح دون حركة حياة.**"[3]

(1) جيلالي صاري، المرجع السابق، ص172.

(2) حنيفي هلالي، الظروف التاريخية الممهدة لثورة المقراني و الشيخ الحداد و نتائجها على السياسة الاستعمارية، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 8، مخبر البحوث و الدراسات الاستشراقية في حضارة الغرب الإسلامي، الجزائر، 2015، ص16.

(3) أندري برنيان، المرجع السابق، ص341.

في ظل كل هذه الأحداث، أرسلت الحكومة الفرنسية سنة 1868م لجنة تحقيق زراعية إلى الجزائر برئاسة الكونت لوهون **(Le comte Le Hone)** للتحقيق في مشاكل المجاعة ظاهريا لكن في الحقيقة من أجل دراسة مطالب المعمرين، دام تحقيقها بالجزائر من 10 أفريل إلى جويلية 1868م، و مالت في اقتراحاتها إلى جانب المعمرين[1]. تحولت هذه اللجنة في الولايات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة) و قد ركزت في استجواباتها على الجانب الزراعي و استهدفت المناطق المدنية حيث عدد الأهالي قليل، عكس المناطق العسكرية حيث المجاعة و الفقر و عدد الأهالي كبير. أراد نابليون من خلال هذه اللجنة تهدئة الأوضاع و إزالة المخاوف[2].

و يبدو أن الإمبراطور لم يقتنع بتقرير هذه اللجنة و نتائج أعمالها، فألف لجنة تحقيق أخرى يوم 05 ماي 1869م برئاسة الجنرال راندون فقامت بتحقيق طويل دام أسابيع[3]. وجهت أسئلة مكتوبة إلى النواب الجزائريين[4] (حسين بن بريمات عن العاصمة و المكي بن باديس عن قسنطينة و أحمد ولد القاضي عن وهران) الذين رفضوا أن يكون سبب المجاعة ما يدعيه المستوطنون من جهل الجزائريين بأمور الفلاحة[5]. و قد أوضح لها النواب الجزائريون أن الأهالي يدخرون من انتاجهم في المطامر لحين الحاجة، لكن ارتفاع سعر شراء أراضي البلديات و ارتفاع الضرائب جعلت الفلاحين يبيعون جزء هاما من انتاجهم مباشرة بعد الحصاد، و دفعتهم الضرورة للاقتراض بنسبة فائدة عالية مثلت 60% فأصبح انتاجهم

(1) يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871 م و يليه مواقف العائلات الأرستقراطية من الباشاغا محمد المقراني و ثورة 1871، د.ط، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص39.

(2) فؤاد عزوز، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني (1870م-1900م)، مجلة مدارات تاريخية، م1، عدد خاص، الجزائر، 2019، ص 295.

(3) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص24.

(4) أنظر الملحق رقم 04.

(5) فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص296.

يخرج من بين أيديهم في فصل الصيف فلا يبقى لهم فائض، هذا من جهة، و من جهة أخرى، كانت الإدارة الفرنسية تغري الجزائريين بتصدير حبوبهم إلى فرنسا خاصة في حرب القرم[1].

المبحث الثاني: الصناعة و الحركة التجارية:

إن السياسة الاقتصادية التي اتبعها الاستعمار الفرنسي لم تقتصر على الجانب الزراعي، بل شملت الميدان الصناعي و التجاري، و يتضح ذلك من خلال نمو الصناعة الاستخراجية، خاصة مع اكتشاف المعادن بالجزائر و تطور الصناعية الفلاحية تماشيا مع تطور القطاع الفلاحي الأوربي بالبلاد و توجيه الاقتصاد الجزائري لخدمة الاقتصاد الفرنسي.

مطلب 01: الصناعة:

يشمل القطاع الاقتصادي التقليدي الأهلي على قطاع صناعي صغير فالصناعة الجزائرية. في السنوات الأولى لم تشهد تطورا كبيرا، فقد أثر عليها الاستعمار سلبا، فقد دمر الصناعة التقليدية، و من جهة أخرى استغل الثروة المعدنية الجزائرية عن طريق اكتشاف المواد الأولية و ذلك لفائدته.

ظل القطاع الصناعي لصيقا بأنماط الانتاج التقليدية[2] و قد أثبت وزير الحرب الفرنسي الماريشال فايان **(Vaillant)** سنة 1857م اعتراف السلطة الفرنسية بانهيار الصناعة المحلية نتيجة عدة عوامل على رأسها:

(1) صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين...، المرجع السابق، ص45.

(2) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871م-1919م)، ج1، تر: حاج مسعود، بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص683.

- منافسة الصناعات الفرنسية المستوردة للصناعات التقليدية حيث أن الأولى كانت أقل كلفة و أكثر اتقانا و ملائمة و أسرع انجازا من المصنوعات الجزائرية.

- هدم الأسواق التي كانت رائجة بالسلع في مختلف أنحاء البلاد بالإضافة إلى المصنوعات المحلية مثل: سوق القيصرية و هو سوق الأوراق و بيع الكتب و تجليدها و نسخها...إلخ، سوق المقايسة حيث تصنع و تباع الأساور و الخلاخل و الأقراط، سوق الصباغين، سوق القرابة حيث تباع المصنوعات الحديدية و ما شاكلها[1].

و بقيت الصناعة تقليدية محلية تعمل على توفير الضروريات و التي قام الاستعمار بمحوها و اعدام أي حركة صناعية في البلاد كما يقول أحمد توفيق المدني: "**فهو يستثمر الأرض و ما تحتها لفائدته... فلا فائدة من التصنيع.**"[2] و تتمثل في نسيج القطن و البرانيس و صناعة الفخار و الأسلحة و دباغة الجلود، و يبدو أنها كانت ستستجيب لحاجيات عدد معتبر من سكان المدن، و كما تسمح بتوفير بعض الفائض للقبائل المتخصصة في تلك الحرف.

و من المعلوم أن أوضاع الصناعة التقليدية كانت هشة جدا أمام منافسة المصنوعات الأوربية[3]، و لم يبق كذلك إلا بعض معامل الزيت و الصابون و صناعة السجائر و التبغ و بعض الصناعات النسيجية كالزرابي و حياكة الصوف[4]، وكذلك مطاحن الدقيق التي بلغ عددها 232 عام 1856م أهمها: مطحنة الحراش، إضافة إلى معامل العجين و معامل الأسماك المقددة، و الخضراوات المحفوظة في العلب، و في المقابل تراجعت الحرف المتمثلة في الحياكة و دباغة الجلود و غيرها أمام الصناعة

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص88.
(2) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص126.
(3) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871م-1919م)، ج1، المرجع السابق، ص683.
(4) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص126.

الفرنسية التي تعتمد على المعامل الضخمة و الآلات المتطورة، و مع ذلك سعى بعض الأهالي الجزائريين إلى تكوين معامل عصرية لمختلف الصناعات مثل معامل الموهوب بالجزائر و ابن شيكو بقسنطينة لخدمة السجائر و الدخان بآلات عصرية و معامل ابن ونيش بالعاصمة لصناعة الخشب و معامل الزيت الكبيرة في بلاد القبائل[1].

و قد تم تجهيز 6.147.420 فرنك من الحنطة و البسكويت و صناعة الكحول عام 1857م بواسطة الآلات البخارية للصناعات النسيجية، و كما تم تنصيب 3 آلات بخارية للصناعات المتعددة.[2] و في حين صدر قانون سنة 1868م الذي يقوم بإلغاء النقابات المطالبة و الأمانات الحرفية، و بالتالي تفكيك الرابط الذي يجمع الحرفيين و الصناع[3].

و ما نلاحظه أن الصناعة و الطوائف الحرفية في الجزائر قد اندثرت كلية تقريبا في سنة 1870م (إلا في تلمسان، قسنطينة و في بعض العروش القبائلية). و نجم عن ذلك انقراض في اليد العاملة الحرفية في المدن و لم يبقى منها سوى الصناعات العائلية التي لا يمكن اعتبارها نشاطا صناعيا و قد اسندت فيها مهام الانتاج للنساء[4].

أما بالنسبة للصناعة الفرنسية فقد كانت تقوم على رأس المال و على الصناعة التحويلية و فائض الانتاج و الورشات الصناعية الأسرية دون وجود مصانع، فقامت باستثمار مواردها في الجزائر برأس مال حر.

(1) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، د.ط، دار البصائر، الجزائر، د.س، ص390.
(2) صالح كليل، المرجع السابق، ص278.
(3) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص51.
(4) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا(1871م-1919م)، المرجع السابق، ص683.

حيث انطلقت الأبحاث بقيادة كل من أنفونتين و المهندس المنجمي فرونال، و قام هذا الأخير بنشر أبحاثه بداية من عام 1850م حيث عثر على 45 منجما و شرع في استغلالها مع نهاية الستينات لصالح الحكومة الفرنسية[1]، حيث بلغ انتاجها في نفس السنة 8000 طن و كان لعملية استعمال الأفران الكبرى لألوليك (6 كلم جنوب غرب بونة) و ذلك من أجل أن تتمكن الجزائر من انتاج الفولاذ المنصهر من الطراز الأول و بأسعار معقولة، و تم اكتشاف مناجم الحديد المؤكسد الممغنط في مقطع الحديد (المناجم الواقعة على بعد 31 كلم غرب بونة)، و بدأ استغلال النحاس لوادي علالة المصدر إلى سوانسي بتراجع بسبب ارتفاع المصاريف العامة، و في سنة 1857م كان عدد العمال الموظفين في المناجم لا يتعدى 35 عاملا، كما شهدت مناجم موازية فشلا آخر، أما في منطقة الغرب، فقد كان الرصاص الذي يحتوي على الفضة بمنطقة غار روبان (الواقع على بعد 30 كلم جنوب مغنية)، ففي سنة 1858م كان يستخرج 2500 كغ من المعادن في اليوم[2].

فالثروة المنجمية من أكثر العوامل التي ساعدت فرنسا على التغلغل داخل الجغرافيا الجزائرية، فقد تم إنشاء أول مصنع للحديد عام 1865م ببني صاف و عين مكرة و جبل دير بتبسة ليتم اكتشاف مناجم أخرى منها منجم الونزة و غيرها.

أما الرصاص و النحاس فأهم مناجمه منجم كاف أم الطبول شرقي القالة و الذي كانت بدايته سنة 1858م حيث بلغ انتاجه في نفس السنة 8000 طن[3]، و منجم حديد (مقطع للحديد) غربي عنابة الذي افتتح عام 1860م[4] و كما تنازلت سنة 1857م عن 40 مصدر مائي (شلالات) لبناء الرحى و

(1) صالح عباد، الجزائريين فرنسا و المستوطنين...، المرجع السابق، ص99.
(2) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص656.
(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص160.
(4) المرجع نفسه.

الطاحونات للزيت و صناعة الورق[1]. و كل هذه المواد تصدر خاصة لتلبية احتياجات الصناعة الفرنسية.

و لتسهيل استغلال المعادن و المناجم و نقلها إلى موانئ التصدير، أقيمت شبكة من السكك الحديدية لتستوعب المواد الأولية المختلفة و غير ذلك من الأغراض، كان من أوائلها و أهمها:

- مشروع مد خط حديدي يمتد من الجزائر إلى بوسعادة و ورقلة على أن يتفرع بعد ذلك الخط إلى فرعين، واحد إلى تونس و طرابلس و الآخر إلى عين صالح و الهقار ، و ذلك منذ عام 1853م[2].
- خط الجزائر البليدة الذي دشن عام 1862م، الخط الرابط بين قسنطينة و سكيكدة المدشن عام 1870م[3]، و خط وهران–سيق مع وجود فرع للمياه، حددت مدة انتهاء انجازه قبل حلول سنة 1863م[4].

و بذلك واجه الاستعمار الفرنسي في استغلال الثروة المعدنية مشاكل تمثلت في نقص المواصلات خاصة في المناطق الصحراوية، و لهذا قد تركزت جهوده على المناجم المتواجدة في الشمال حيث توجد شبكة كثيفة من المواصلات، بالإضافة إلى قربها من الموانئ.

(1) صالح كليل، المرجع السابق، ص279.
(2) يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية، د.ط، دار البصائر ، الجزائر، 2009، ص78.
(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص256.
(4) مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر... ، المرجع السابق، ص169.

مطلب 02: الحركة التجارية

كانت تجارة الجزائر عشية الاحتلال محتكرة في أغلبها من جانب اليهود كالتجارة الخارجية، أما التجارة الداخلية فكانت نشطة، لكن بعد دخول الإدارة الفرنسية بذلت جهود كبيرة لإقامة بنية اقتصادية بالجزائر تسهل عليها عمليتي الصادرات و الواردات.

و لقد بدأ تنفيذ الهدف الأول لهم بالسيطرة على السوق الداخلية الجزائرية عن طريق اصدار قوانين و ذلك في 11 جانفي 1851م الذي حول القطر الجزائري إلى ملحق تجاري تابع لفرنسا، إذ نص على تكسير الحدود الجمركية مرة واحدة ما بين البلدين، و كما فتح الباب على مصرعيه لحرية التصدير للمنتوجات الفلاحية الكبرى الجزائرية كالحبوب و الثروة الحيوانية و غيرها، في حين أقر امتيازا خاصا لفرنسا لتصدير منتوجاتها الصناعية إلى الجزائر، و هكذا ظلت الجزائر سوقا اقتصاديا هاما بالنسبة لاقتصاد فرنسا و تطور صناعاتها[1].

فقد كانت التجارة مع بداية الاحتلال محجوزة مع تونس و المغرب الأقصى و ممنوعة، ثم أزيل ذلك في سنة 1853م و استبدل بتعريفة جمركية.[2]

و سمح الفرنسيون في نفس السنة بإعادة المتاجرة مع تونس و المغرب و لكن بشروط، حيث تمر البضائع لأماكن محددة لكل بلد، كما أن البضائع الجزائرية المتبادلة مع هذين البلدين تخضع لنفس الشروط، و قد حددت تلمسان و ندرومة و مغنية لمرور البضائع المغربية، و حددت قالمة و بسكرة و

(1) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر، ط1، البصائر الجديدة ، الجزائر، 2012، ص208.

(2) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص393.

سوق أهراس و تبسة و عين البيضاء لمرور البضائع التونسية. في 17 جويلية 1867م صدر قانون يسمح بدخول البضائع التونسية و المغربية بدون بنود[1].

أما تجارة الجزائر مع فرنسا فقد كانت مقيدة بقيود كثيرة، و منذ 11 جانفي 1851م أصبح دخول بضاعة فرنسا للجزائر حر[2]، و لكن بموجب قانون سنة 1867م أعفيت البضائع الجزائرية في الموانئ الفرنسية من دفع الضرائب دون استثناء، و كذلك بالنسبة للبضائع الفرنسية في الجزائر باستثناء السكر و القهوة[3]، و أقر كذلك اكتمال الوحدة الجمركية بين الجزائر و فرنسا[4].

و كان اهتمام الفرنسيين بالصحراء ابتداء من الخمسينيات قد جعلهم يفتحون الطرق التجارية مع افريقية (السودان) و دواخلها، و قد حددت البيض و الأغواط و بسكرة كمراكز انطلاق و اتصال للقوافل سنة 1860م، و كانت أول قافلة إفريقية/سودانية وصلت إلى العاصمة في ماي 1861م و كانت محملة ببضائع منها جلود و أنياب الفيل ،البخور و الفول السوداني[5]. و كما حاولت التمدد التجاري نحو الجنوب عن طريق إحياء طرق التجارة القديمة: توقرت، غدامس، السودان، كما برزت بعض المشاريع للحد من تجارة القوافل: طرابلس و المغرب من خلال مد سكك الحديد عبر الصحراء لربط البحر المتوسط بالسودان[6].

و بعد أن تحولت الجزائر إلى ملحق تجاري لفرنسا طبق الاتحاد الجمركي حيث يتضح ذلك من خلال قيمة الصادرات و الواردات:

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م–1900م)، ج1، المرجع السابق، ص72.
(2) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص393.
(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م–1900م)، المرجع السابق، ص72.
(4) بشير بلاح، كرونولوجيا الجزائر من 1830 إلى 2000، ط1، دار أنفو، الجزائر، 2013، ص77.
(5) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م–1900م)، ج1، المرجع السابق، ص72.
(6) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص303–305.

حيث قدرت قيمة الصادرات عام 1830م، 6.7 مليون فرنك، حيث ارتفعت بنحو 16 مليون عام 1857م، كما طورت التجارة الجزائرية عام 1857م إلى 194.933.540 فرنك، أي بنسبة 11.5% و قد تم استثناء المعاملات التجارية مع الخارج و التي قدرت على النحو التالي:1830م-1850م بـ 9.228 مليون فرنك، و في 1851م-1857م بـ 10.752 مليون فرنك.

فالصادرات نحو فرنسا عام 1857م قدرت بـ 34.162.340 مليون فرنك في حين كانت عام 1850م 6.7 مليون فرنك بارتفاع نحو 27.4 مليون، في حين أن الواردات لم ترتفع سوى بـ 37 مليون فرنك.

و قد بلغت الصادرات الجزائرية 1850م-1857م، 205 مليون فرنك إلا أم ما بين 1857م-1861م قد انخفض النمو السنوي لحجم الصادرات من 2.9% إلى 8.4% لتأخذ التجارة حجما غير طبيعي[1].

و في هذا يقول أبو القاسم أن التجارة قد تقدمت منذ الاحتلال "فبلغ الاستيراد سنة 1857م حوالي 22.000.000 دولار و الصادرات من الجزائر 3.000.000 دولار.[2]

كما صدرت مواد كثيرة بكميات ضخمة نحو فرنسا سنة 1853م و منها الجلود المدبوغة (أكثر من مليون كلغ) و الصوف (أكثر من أربعة ملايين كلغ) والشمع (أكثر من سبعين ألف كلغ) و الزيت (أكثر من مليون و نصف كلغ) و غيرها من السلع.

(1) صالح كليل، المرجع السابق، ص ص280-282.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص70.

و بلغت قيمة صادرات المعادن من الجزائر إلى فرنسا 4205 طن من الحديد، 1413 طن من النحاس و 5424 طن من الرصاص، و هذا في عام 1857م.[1]

أما في سنة 1866م فقد شملت الصادرات الجزائرية نحو فرنسا الآلاف من رؤوس الغنم و البقر ثم تناقصت بسب الجوائح و الأمراض.[2]

و قد صدر قانون في عام 1861م جعل من الجزائر منطقة تجارية بامتياز، فقد نص هذا القانون على:

- جل البضائع القادمة من المستعمرات يجب أن يتم تداولها بالسوق الفرنسية.
- النقل يجب أن يتم بواسطة الأسطول الفرنسي التجاري.
- غلق أسواق المستعمرات أمام البضائع الأجنبية، فالبضائع الفرنسية لها الحق وحدها في تمويل هذه الأسواق.
- تخضع منتجات المستعمرات بالأفضلية في الاعفاءات الجمركية و النظام الجبائي[3].

جدول 02: يبرز قيمة الصادرات الجزائرية:

السنة	1851	1855	1860	1865	1870
القيمة: فرنك فرنسي	4.66	105.4	109.4	75.2	172.6

(1) بشير بلاح، كرونولوجيا الجزائر من 1830م إلى 2000م، المرجع السابق، ص64.
(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م)، ج1، المرجع السابق،ص73.
(3) صالح كليل، المرجع السابق، ص ص284،283.

جدول 03: يبرز حجم استيراد الدقيق من فرنسا:

السنة	1866	1867	1868	1869	1870
كلغ	4335229	14734015	13133279	7160217	10401530

جدول 04: تطور استيراد الخضر و الفواكه الجافة[1]

السنة	1866	1867	1868	1869	1870
الخضر الجافة/كلغ	2178973	5387784	3387497	2318497	1803681
الفواكه الجافة/كلغ	56744	1500186	5041094	2229988	1457079

جدول 05: تطور استيراد المنتوجات القطنية[2]

السنة	1866	1867	1868	1869	1870
القيمة: فرنك فرنسي	54190219	38607409	25761055	32888491	39403141

و يتضح أن التجارة الفرنسية في الجزائر في تزايد مستمر و ذلك حتى سنة 1860م عندما كان الاستعمار هو الآخر يتزايد، غير أنه ابتداء من عام 1860م كما يرى "واراينـي" "ديفال": "**أن التعمير خطأ سياسي و اقتصادي، كان النمو الطبيعي للتجارة قد توقف و تقهقر إلى الوراء..**"[3]

- تجارة الصوف: قد دلت مبيعات الصوف خلال أعوام 1866م إلى 1870م على أهمية العائدات الحيوانية.

(1) صالح كليل، المرجع السابق ، ص286.

(2) المرجع نفسه، ص287.

(3) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص210.

جدول 06: مبيعات الصوف و تطور تجارتها خلال سنوات 1866م-1870م[1]

السنة	1866	1867	1868	1869	1870
كلغ	1324753	2782967	5694166	1476258	805813

و هذا و قد سجلت لنا بعض التقارير حركية التجارة ما بين 1862 إلى غاية 1870، تمثلت في الواردات خاصة فيما يتعلق ببضاعتي الفرينة و القماش.

جدول 07: يمثل واردات مادتي الفرينة و قماش الحرير:[2]

السنة	الفرينة/كلغ	القماش/فرنك فرنسي
1862	106.544	5.608.899
1863	265.553	7.783.664
1864	34.637	8.241.984
1865	43.939	12.539.740
1866	233.405	15.626.057
1867	3.757.746	6.782.022
1868	6.584.700	4.616.659
1869	8.111.500	4.810.341
1870	6.479.530	7674.747

(1) صالح كليل، المرجع السابق، ص286.

(2) صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص 210.

أما الصادرات فقد كانت نظرا لحدة الأزمة التي أصابت البلاد كالتالي: [1]

السنة	الفرينة/كغ	القمح/كغ	الشعير/كغ	زيت الزيتون/هكتل
1862	654.710	139.089	4.543	1.277.926
1863	637.020	113.594	31.717	125.850
1864	2.557.728	330.773	98.991	1.597.852
1865	1.830.252	253.053	43.110	116.110
1866	1.191.259	299.595	31.855	1.277.213
1867	617.110	10.316	10.051	1.112.545
1868	151.900	8.755	18.382	417.710
1869	241.868	23.800	13.933	4.276.863
1870	405.370	55.635	9.118	955.426

أما النظام الملاحي بين فرنسا و الجزائر للرسو في ميناء الجزائر و التي هي الفرع الثاني للنظام الجمركي بعد النظام التجاري الذي يتحكم في التبادل التجاري بين الجزائر و الأسواق الخارجية، و قد تم استغلال النظام الملاحي من الطرف الفرنسي للسيطرة على السوق الجزائرية و تسهيل التوسع الاستعماري و بذلك لم يعد هناك انتظار طويل للمواد التي تساعد على نشاط الاستعمار و توسعه، و ذلك بفضل

(1) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص211.

قانون ماي 1866م الذي فتح باب الملاحة بين الجزائر و فرنسا لجميع البحريات التجارية و امكانية الحصول على ترخيص من الحاكم العام للرسو بين موانئ الجزائر[1].

فالإحصائيات الرسمية لسنة 1858م قد أشارت إلى أن الموانئ التالية: الجزائر، سكيكدة، وهران تتقاسم نسبة 85% من الواردات و حوالي 50% من الصادرات. فالسلع الواردة إلى الجزائر العاصمة توجه للبليدة، مليانة و الشلف غربا، والمدية جنوبا، أما السلع القادمة إلى وهران فترسل إلى تلمسان و إلى المناطق الموجودة بين الميناء الرئيسي و الشلف. أما في الشرق فتوجه من سكيكدة إلى قسنطينة، سطيف و القبائل الكبرى، أما السلع المخصصة للتصدير فتأخذ الاتجاه المعاكس للوصول إلى الموانئ[2].

و قد استقبلت موانئ الجزائر خلال سنة 1869م، 540 باخرة فرنسية محملة بالبضائع و 578 باخرة أجنبية، و ذلك كله خلال فترة قصيرة من جويلية إلى سبتمبر، أي بزيادة كبيرة في حركة البواخر سواء كانت فرنسية أو أجنبية[3].

المبحث 03: المنظومة الضريبية و المؤسسات المالية:

موازاة مع قوانين نقل الملكية المقارنة، و حركة تهجير و توطين الأوربيين بالجزائر. كان لابد من خلق سياسة تعزز بها وجودها بالجزائر و الحفاظ على مستعمراتها، و من سياساتها لإقامة الضرائب التي تكفلت المكاتب العربية بجمعها و نظام مالي لتقوية الخزينة العمومية.

(1) الدراجي بن قلية، النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر (1870م-1954م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018، ص08.

(2) رضا حوحو، المرجع السابق، ص292.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص77.

أولا: المنظومة الضريبية:

لقد حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر على نفس النظام الضريبي الذي كان سائدا في العهد العثماني و كان في أغلبه ذو طابع ديني.[1] و لقد رأت أن الأهالي لا يصرفون كثيرا و لذلك يجب فرض ضرائب عليهم بطريقة أثقل، فهم لا يسكنون البيوت المكلفة و لكن يسكنون الخيام و بيوت القصدير و نحوها، و لا يستهلكون إلا ما تصنعه أيديهم، و تساءلت عما سيفعل بها الأهالي، و لا شك أن هذا الارهاق بالضرائب كان مقصودا من قبل الإدارة الفرنسية لتجريد الجزائريين و حرمانهم و اجبارهم على الخضوع تحت وطأة الاستعمار[2].

حيث يقول في هذ الصدد مترجم سانت أرنو[3] "فاراون"(**Pharaone**) الذي كتب في كتابه "خلقة من الغزو": "**يجب أن تثقل كاهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذر عليهم الحياة، فلا يجدون ما يسدون به رمقهم، فيصبحون حينذاك بين خيارين لا ثالث لهما: إما أن يثوروا و إما أن ينخرطوا في الجنش الفرنسي.** "[4]

(1) الغالي غربي و آخرون، المرجع السابق، ص225.

(2) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص38.

(3) اسمه الحقيقي أرنو جاك لوروا، ولد سنة 1798م بالعاصمة الفرنسية باريس، التحق بالجيش في السادسة عشر من عمره، ثم قدم استقالته ليذهب للقتال في اليونان، و بعد عودته إلى فرنسا اشتغل في الكثير من الحرف و المهن: تاجرا مسافرا و متنقلا، ثم ممثلا في المسارح و الحفلات، ثم عاد إلى الجيش في جوان 1830م بعد أن اتصل به بولينياك، قدم إلى الجزائر سنة 1837م ثم أصبح ضابطا ساميا برتبة ماريشال سنة 1847م و أعجب به بيجو الذي دعاه للخدمة في الجزائر. للمزيد ينظر: الغالي غربي و آخرون، المرجع السابق، ص ص333، 334.

(4) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص160.

و كانت الضرائب المفروضة على الشكل التالي:

الضرائب العربية: كان تاريخ ميلاد الضريبة العربية التي كانت تقتبض من سنة 1845م، فبداية من هذا التاريخ لم يعد الأهالي يدفعون الضريبة نقدا، و ذلك حسب الأمر الصادر بتاريخ 17 جانفي 1845م. قسمت الضريبة إلى:

- الحكور (أي إيجار أراضي العزل)
- العشور(الضريبة على الحبوب)
- الزكاة (الضريبة على الحيوانات)
- اللوسة: (و هي ضريبة كانت تدفعها القبائل الصحراوية قبل إلغائها سنة 1858م)[1]

ثم أضيفت إليها ضريبة أنشئت سنة 1858م و هي الضريبة على الرؤوس و هي خاصة ببلاد القبائل أو ما يدعى اللزمة القبائلية. و هناك أنواع أخرى من ضريبة اللزمة التي كانت تقبض بثلاثة أشكال مختلفة[2].

و قد ضبطت الضرائب العربية و أدخلت عليها تعديلات، فقد كان الأهلي يدفع في البداية جزءا من ضريبة الدخل عينا كدفعة شاة واحدة أو عنزة لكل مائة و ثورا واحدا لكل ثلاثين، و كدفعة عشر محصول الحبوب ثم تحول من الدفع العيني إلى الدفع النقدي و كانت الأسعار مرتفعة مما يضطر الفلاح إلى بيع رأسين أو أكثر مما يملك حتى يدفع ضريبة رأس واحدة. فإن المرسوم الملكي المؤرخ في 25 أوت 1852م رفع حصة الضريبة إلى 10% و 40% من الفاتح جانفي من 1859م، و أخيرا إلى 50% منذ

(1) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص125.

(2) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871م-1919م)، ج1، المرجع السابق، ص125.

سنة 1859م. و ترجع هذه الزيادة الكبرى إلى ازدياد حجم المشاريع التي كان يقوم بها المستوطنون في البلديات[1].

و صدر قرار وزاري في 30 جويلية 1855م أسس ضريبة جديدة تسمى السنتيمات المضافة، و هذا ما رفع مجموع الضريبة العربية من 3.818.256 فرنك فرنسي في سنة 1856م بزيادة 15.65 فرنك[2].

و قد حدد النظام الضريبي كما يلي:

1/ العشور: كانت ضريبة العشر في سلم الهيكل الضريبي تجبي بشكل أساسي من عشر المحاصيل الزراعية، و تحدد حسب الجابدات و الزويجات و هي وحدة متقلبة بحسب طبيعة الأرض و تقدر بحوالي 12 هكتارا يفرض عليها مقدار مالي من 10 إلى 20 فرنك([3]) و تحسب بعدد المحاريث و تقدر بنوعية العلة، و لا تسري ضريبة العشور سوى على مزروعات الحبوب، و كان جميع الأهالي يدفعونها ثم استثني منهم سنة 1859م الخماسون و العاملون في الأراضي التي يملكها الأوربيون[4] و هي الضريبة المعمول بها في مقاطعة قسنطينة في غياب الزكاة[5].

2/ الحكور: كانت هذه الضريبة خاصة بالشرق الجزائري و تعود إلى عهد صالح باي و تعتبر إيجارا يدفعه الفلاحون في المزارع المقتطعة أو تمثل "عزل"، و يتعلق بأزيد من 2/3 من البايلك. و قد عممت الإدارة الفرنسية هذه الضريبة على جميع أراضي العرش إلى درجة الإيجار، حيث تحول الشرق

(1) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص109.
(2) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871م-1919م)، المرجع السابق، ص465.
(3) الغالي غربي، المرجع السابق، ص225.
(4) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871م-1919م)، المرجع السابق، ص466.
(5) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية في الاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص128.

القسنطيني إلى ضريبة عقارية ثابتة إلى جانب العشور، و قد تواصل دفعها و كانت قاعدة ضبط هذه الضريبة في حساب عدد المحاريث التي تدفع نقدا بعد الحصاد. و في سنة 1858م كان المبلغ 30 فرنكا للمحراث ثم قد خفض بعد هذا التاريخ إلى 20 فرنك ثم 10 فرنكات.[1]

3/ الزكاة: لم تفرض هذه الضريبة إلا بعد سنة 1858م بحسي القرار الصادر من الحاكم العام "راندون" الذي فرض استخلاص الزكاة[2]. و لم تفرض على كامل القطر الجزائري، فلم يكن الشرق القسنطيني يعمل بهذه الضريبة القرآنية التي وضعها الأمير عبد القادر، كانت تقطع على الشكل التالي: شاة في خمسة جمال، و الأبقار 1/30، و بالنسبة للأغنام و الماعز 1/40، و احتفظت بشكلها إلى غاية 1863م حيث تم ضبطها بتحديد: زكاة الجمال بـ 04 فرنكات لكل رأس، 3 فرنكات لكل رأس بقر، 0.15 فرنك لكل رأس غنم، 0.20 فرنك لكل رأس ماعز، و كانت ضريبة تفرض على قطعان الماشية و طبقت في ولايتي الجزائر و وهران، و لم يشرع في تطبيقها في قسنطينة إلا ابتداء من سنة 1863م[3].

4/ اللزمة: لم تطبق إلا بدءا من تاريخ 18 جوان 1851م. كانت تظهر في شكل ضريبة ثابتة شاملة و هي بمثابة حق ولاء القبائل البعيدة أو في شكل ضريبة فردية و تعرف بأسماء متعددة منها ضريبة الدم أو الرأس أو الجزية، و كان يتحملها شاب قادر على حمل السلاح تعويضا على دفع الزكاة أو العشور. أما في الجنوب فتدفع هذه الضريبة على كل نخلة بدل للشخص المالك. و كانت هناك أربعة أنواع للزمة:

- لزمة القبائل الكبرى: و هي عبارة عن ضريبة الرأس تؤدى من كل البالغين بحسب ثروته (من 5 فرنكات إلى 100 فرنك) و قسم السكان البالغون وفقا لدرجة ثرائهم إلى سبعة أقسام.

(1) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871م-1919م)، المرجع السابق، ص465.
(2) صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري...، المرجع السابق، ص297.
(3) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص39.

- لزمة المنازل: فكانت تقريبا تؤدى بشكل جماعي على منازل القرية.
- اللزمة الثالثة: و تمثل الصنف الثالث، فلم تكن سوى تأقلما و تكيفا مع بعض النواحي السابقة (القبائل الصغرى، الأوراس، ميزاب.)
- لزمة النخيل: كانت كرسم ضرب على الأشجار المثمرة و الجدير بالذكر أنها لم تفرض على أهالي عمالة وهران[1]. و هي نوعان: في مناطق القيادة العسكرية، و اللزمة الثانية الخاصة بمناطق الجنوب[2].

5/ العسة و اللوسة: ضريبة كانت تدفعها القبائل الصحراوية و الرحل و التي كانت تأتي إلى الشمال بحثا عن الكلأ و التي انطوت تحت الحكم الفرنسي و ألغيت سنة 1858م[3].

(1) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص41.
(2) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا...، المرجع السابق، ص463.
(3) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص41.

جدول 08: يمثل قائمة الضرائب العربية[1]

الأرض	ولاية وهران	ولاية الجزائر	ولاية قسنطينة
المدنية	- الزكاة	- الزكاة	- الزكاة
	- العشر	- العشر	- العشر
	- //	- العشر	- الحكر
	- //	- لزمة القبائل الكبرى	- الحكر
	- //	- // // //	- اللزمة الثابتة
	- //	- // // //	- اللزمة البيتية
	- //	- // // //	- لزمة النخيل
العسكرية	- الزكاة	- الزكاة	- الزكاة
	- العشر	- العشر	- العشر
	- //	- العشر	- الحكر
	- اللزمة الثابتة	- اللزمة الثابتة	- اللزمة الثابتة
	- اللزمة الثابتة	- لزمة النخيل	- لزمة النخيل

و بسبب الارتفاع الفاحش، كانت سنة 1857م تمرد و عصيان، و نلمس دليلا آخر مفاده أن الإدارة الاستعمارية كانت تلجأ إلى فرض المزيد من هذه الضرائب لتكميم الأفواه من جهة، و إثراء الخزينة من جهة أخرى. و بالرغم من أنه كان يوجد من أدانوا سلوك الإدارة الاستعمارية في سنة 1852م و تأسفوا و طالبوا بفرض ضرائب أخف.[2]

و في عام 1859م كان الفلاح الجزائري بالإقليم العسكري يدفع ما يلي:

- الحكر بقيمة 20 فرنكا للمحراث الواحد بالنسبة لأرض العرش.
- العشور بقسمة 25 فرنكا للمحراث الواحد بالنسبة لأراضي العرش و كذا الملك.
- الزكاة في إقليم القبائل بالإضافة إلى السنتيمات الإضافية.

(1) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص126.

(2) عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، ج1، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص241.

أما الإقليم المدني، فقد كان الفلاح يدفع بالإضافة إلى العشور بقيمة 25 فرنك للمحراث الواحد الزكاة و سعر الكراء و التكاليف البلدية[1].

و في سنة 1867م قد ارتفعت حدة النظام الضريبي و أثقلت كاهل الصانع الحرفي و الفلاح مما أدى بالجزائري إلى رهن و بيع أراضيه، بسبب المجاعات و الكوارث و الأوبئة و هلاك الكثير من المحاصيل الزراعية، و تنامى الغضب الشعبي و اندلاع الثورات خاصة ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864م-1865م. كانت الضرائب الحربية المفروضة على الأهالي تعجيزية، حيث بغت مثلا عام 1866م، 29.197 فرنكا، في حين أن الضرائب تراجعت نوعا ما بسبب تلك الأوضاع و العجز الكبير عن الدفع، حيث قدرت الضريبة المستخلصة عام 1866م بـ 6.695.092.65 فرنكا، صارت في سنة 1867م 3.642.131.25 فرنك و لتصبح عام 1868م و إلى غاية أوت 1869م تقدر بـ 2.711.363.68 فرنكا[2].

إن هذه الضرائب لم تكن سوى وسيلة كذلك من الوسائل الاستعمارية تجبى بقوة الحديد و النار و لا يستفيد منها الأهالي سوى البؤس و الشقاء و الدمار، و المستفيد منها هو المحتل و الكولون، و لم تكن قائمة أو مؤسسة على قواعد ثابتة بل كانت خاضعة لأهواء الاستعمار، حيث عبر الأهالي في موقفهم التالي: "... **و يعلم الله كم ستفرضون من ضريبة العام المقبل (1852م) و فوق ذلك لا أحد يستطيع أن يمنعكم من ذلك.**"[3]

(1) صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري...، المرجع السابق، ص299.
(2) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية ...، المرجع السابق، ص128.
(3) صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري...، المرجع السابق، ص301.

ثانيا: المؤسسات المالية:

إلى جانب كافة الجهود التي بذلتها الإدارة الاستعمارية مع بداية العهد الإمبراطوري لتحقيق نهضة الكولون الاقتصادية من الاستيلاء على الأراضي و قوانين نقل الملكية و غيرها، كان لا بد من خلق نظام مالي لتثبيت الاستعمار و تطويره نظرا للأهمية القصوى التي يحتلها المال في الحياة الاقتصادية، لذلك اتجهت إلى انشاء مؤسسات مالية داعمة للقطاعات الثلاث (الزراعة، الصناعة، التجارة) قادرة على تحقيق تطور اقتصادي هام في الجزائر[1].

في هذا الإطار عملت الإدارة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال على نشر العملة الفرنسية و تداولها، لذلك أصدرت قانون 7 ديسمبر 1831م الذي نص على أن النقد الفرنسي هو العملة الرسمية في الجزائر. و أخذت الأمور بعدها تتطور حيث بدأ التفكير عام 1844م في إنشاء بنك للجزائر في شكله البسيط قادر على إجراء المعاملات المالية.[2] فتم السماح بإنشاء مؤسسة بنكية عام 1845م رأسمالها 10 مليون فرنك فرنسي، 2 مليون يدفعها البنك الفرنسي و 8 مليون فرنك تدفع من التبرعات الشعبية، و يؤمن تسيير هذه المؤسسة البنك الفرنسي من باريس. لكن هذه المؤسسة لم تعرف تطورا خاصة بعد ثورة فيفري 1848م و ما نجم عنها من أزمة اقتصادية و اجتماعية، و هو ما قلل من موارد المؤسسة البنكية في الجزائر[3].

(1) عبد اللطيف بن أشهنو، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830م-1962م، مر: عبد السلام شحاذة، تد: محمد يحي ربيع، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979، ص94.

(2) الدراجي بن قلية، المرجع السابق، ص27.

(3) عبد اللطيف بن أشهنو، المرجع السابق، ص88.

أنشئ بعد ذلك "بنك الجزائر" في 4 أوت 1851م و كان يهدف إلى تمويل و تنمية جميع الأنشطة الاقتصادية و تسهيل عملية التجارة و التبادل بين الفرنسيين و المستعمرين المقيمين في الجزائر، ثم تم إصدار العملة سنة 1852م و التي أصبحت تطبع في مطابعها الخاصة بعد أن كانت تطبع في باريس، و أصبح هذا البنك أكبر مؤسسة مالية في الجزائر في ذلك الوقت و فتح فروعا له في وهران في 13 أوت 1853م و قسنطينة في 3 ديسمبر 1856م و في عنابة بتاريخ 11 جويلية 1863م و التي كان لها دور في الاستيطان و تمليك الأراضي[1]، بالإضافة إلى بنوك فرنسية أخرى افتتحت فروعا لها في الجزائر و ساهمت في ميدان الانتاج و التسويق للمحاصيل الزراعية، فقد طرح لامار **(Lamarre)** عام 1859م مشروع القرض الفلاحي التعاوني ثم البنك الفلاحي الجزائري عام 1861م و البنك الاستيطاني الجزائري سنة 1863م[2].

في نفس السنة تم اقتراح مشروع لإنشاء المصرف الفلاحي، كما حاول الإنجليز استغلال الحماس المالي الفرنسي باقتراح روتشليد **(Rothschild)** اليهودي إنشاء شركة إنجليزية للقرض الفلاحي عام 1864م لكن كل هذه المشاريع لم يكتب لها النجاح إلا بعد إنشاء بنك الجزائر الذي كان مصدر العديد من التشريعات لتنظيم العمليات المالية و تعاملات المتعاملين الاقتصاديين و كذلك الوكلاء الماليين، إذ تم تحديد رأس ماله بـ 3 مليون فرنك مقسمة إلى أسهم من 500 فرنك لكل سهم. و في 30 مارس 1861م صدر مرسوم يسمح برفع رأسماله إلى 10 مليون[3].

(1) أحميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري، د.ط، دار البحث، قسنطينة، 1986، ص69.

(2) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص244.

(3) صالح كليل، المرجع السابق، ص361.

و قد كان الهدف من إقامة البنوك إصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا و عزلها تجاريا و تغليب الشركات الفرنسية الحديثة التي تنتج بجودة عالية و أسعار أقل مما كانت تنتجه الحرف الجزائرية. ضف إلى ذلك تصدير رؤوس الأموال باحتكار فرنسا للسوق الجزائرية و ربط الجزائر بالصندوق المشترك للعملة الصعبة و الذي لم تكن تستطيع السحب منه إلا في حدود حساب قدر السحب الذي تحضره فرنسا و تمونه[1].

اتضح من خلال كل هذا أن الجزائر في ظل الإمبراطورية الثانية عرفت تحولات اقتصادية هامة مست مختلف القطاعات، و قد بذلت الإدارة الاستعمارية في هذه المرحلة جهود كثيرة للنهوض بالقطاع الاقتصادي الكولونيالي باستخدام كافة الوسائل من تطوير المزروعات التجارية و إرساء دعائم الصناعة الأوربية على الصناعة الاستخراجية و التحويلية الفلاحية في الجزائر، مستغلة رؤوس الأموال و تطوير التجارة الخارجية بنظام جمركي يربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، مدعمة ذلك بمؤسسات مالية. إلى جانب كل هذا، أخضعت الشعب الجزائري لنظام ضريبي قاسي لخدمة مصالح المستوطنين، و قد أدت السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية و التي أثرت على المجتمع الجزائري.

(1) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص712.

الفصل الثالث: الواقع الاجتماعي في الجزائر و انهيار الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852م-1870م).

المبحث الأول: الواقع الصحي و المعيشي.

المبحث الثاني: وضعية الثقافة و التعليم.

المبحث الثالث: النشاط التبشيري.

المبحث الرابع: زوال حكم نابليون الثالث.

الفصل الثالث: الواقع الاجتماعي في الجزائر و انهيار الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852م-1870م)

تمهيد:

تعرضت الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية إلى أحداث اجتماعية مؤلمة نظرا للسياسة القصوى التي اتبعها الفرنسيون اتجاه الجزائريين، و لم يكتف بإبعاد العنصر الجزائري عن الأمور السياسية و الإدارية بل أبعدوهم عن أرض آبائهم و أجدادهم و تركتهم عرضة للبطالة و التشرد و الفقر، ثم لتتوالى النكبات و الكوارث الطبيعية على البلاد مما حول الجزائريين إلى طبقة محرومة و بائسة، كما سعى إلى تجريدهم عن إرثهم الثقافي و الديني الذي يعد الحصن المقاوم لهم.

المبحث الأول: الوضع الصحي و المعيشي:

1-الوضع الصحي:

لقد عرفت الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية تطورا ملحوظا فيما يخص الواقع الصحي و ذلك باستمرار موجة الأوبئة و المجاعات و الكوارث الطبيعية التي اشتدت خاصة خلال فترة حكم الإمبراطور نابليون الثالث، فقامت حكومته بتقديم الخدمات الصحية بإنشاء المنشآت الصحية.

مراكز الاسعاف و دور الآباء البيض (Hospices Indigènes): يعود تأسيسها إلى مبادرة الدكتور بوزان **(Dr. Pouzin)** الذي اقترح فكرة تأسيس مراكز الاسعاف أو المأوى على اللجنة الإدارية و التي اجتمعت بتاريخ 25 جويلية و 04 أوت 1855م، و اقترح المشروع على الحاكم العام الذي صادق عليه

و أمضى على قرار تأسيس هذا الهيكل يوم 04 أوت 1835م. و قد تضمنت بنوده التسعة تمويل و فعالية هذا المركز، و كانت المراكز مسيرة من طرف الأخوات المسيحيات و الآباء البيض المسيحيين. تكفلت بمراكز المأوى الموجودة ببايلك قسنطينة أخوات مسيحيات أصلهن من مدينة نانسي، أما مراكز وهران تحت نظام التريبديين، أما مراكز الجزائر فكلفت بتسييرها أخوات سان فانسان دي بول[1].

مدرسة الطب: التي فتحت سنة 1857م و هي مدرسة تكوين فريق طبي جزائري، أطباء و ممرضين و قابلات بغرض انشاء حلقة وصل بين الأهالي و الطب الفرنسي، حيث يتم تكوينهم لمدة ثلاث سنوات من أجل تقديم العلاج للأهالي[2]، التي أشرف عليها الدكتور بيرتراند **(Dr. Bertherand)**. لم يلتحق بها إلا عدد ضئيل من الطلبة الجزائريين[3].

كانت بداية هذه المدرسة متواضعة، خصصت السلطات الاستعمارية بعض المنح، و الواقع أن المنح ليست من ميزانية الدولة و إنما مما كان يسمى "غرامة العرب"، كما جعلت معرفة اللغة الفرنسية إجباريا، فلم يلبي الشرط سوى تلميذين سنة 1867م، و ثلاثة سنة 1869م[4]، و كان اتقان اللغة الفرنسية يشكل عائقا أمام مزاولة التكوين الطبي في هذه المؤسسة[5].

كما حرصت الإدارة الفرنسية على تكوين أطباء جزائريين **(Corps Spécial de médecins indigènes)** و ذلك بعد انشائها لمدرسة الطب، فكونت بعض الأطباء الذين أطلق عليهم ضباط

(1) فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص ص401، 402.
(2) حليمة سعدية، سامية والي، المرجع السابق، ص32.
(3) فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص415.
(4) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي(1830م-1954م)، ج7، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص ص275، 276.
(5) فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص415.

الصحة[1]، و يتم تكوينهم في ظرف ثلاث سنوات عوض خمس الذي يتطلبها آنذاك تكوين الطب العادي، و قد حددت مهمتهم في ممارسة مهنة الطب في الجزائر ضمن العائلات العربية، و قد تخرجت دفعة من هؤلاء الأطباء الجزائريين[2] في حدود سنة 1867م و هم: بن بلو بشير، قدور أحمد إضافة إلى الصيدلي عبد الله بن محمد[3].

في الفترة ما بين (1851م-1854م)، نقص عدد الأطباء على مستوى المقاطعات الثلاث (الجزائر، قسنطينة، وهران) و ذلك رغم الحاجة الصحية خاصة و أن وهران و قسنطينة تميزتا بارتفاع عدد سكانهما، و كان اقبال المرضى الجزائريين ضئيلا جدا على المراكز الصحية حيث يقول أحد الأطباء: "**لم يتردد على الهياكل الاستشفائية إلا عدد قليل من المرضى الذين غالبا ما يطلبون علاجا ضد الجوع و ليس ضد الداء الذي أصابهم.**"[4]

و إن تكوين أطباء جزائريين قد أملتها دوافع استعمارية هدفها توزيع الأطباء عبر كل البلاد تمكنهم لغتهم من التقرب للمرضى و استدراك أحوالهم الصحية و التفاهم معهم و اقتراح العلاج عليهم، فمادام الطبيب الذي يفحصهم من أصلهم و دينهم يرتاحون إليه و يثقون به و يتقبلون منه الدواء و العلاج[5].

و عليه تدهورت الأحوال الصحية بالجزائر نتيجة الأمراض و الأوبئة التي انتشرت و أدت إلى انتكاس الوضع الصحي، و منها:

(1) حليمة سعدية، سامية والي، المرجع السابق، ص34.
(2) فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص416.
(3) حليمة سعدية، سامية والي، المرجع السابق، ص34.
(4) فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص ص338-400.
(5) المرجع نفسه، ص416.

الأوبئة:

الطاعون: الذي تعرضت له منطقة مليانة في شتاء 1852م-1853م، و من أعراضه ظهور البثور و الجمرة الخبيثة.

الجدري: في عام 1850م امتد الجدري إلى ندرومة و سيدي بلعباس في مارس و مستغانم في جوان، و في عام 1851م جاء دور تنس و البليدة[1]، ثم انتشر في مدينة الأصنام عام 1857م و مس عين تيمونشنت عام 1862م، و لم يخمد مرض الجدري و عانى سكان قسنطينة من الوباء سنة 1862م. كما تسلط على مدينة معسكر و ضواحيها سنة 1867م، و دلس و بني سليم، و كان مرفوقا بالتيفوس الذي صنع فراشه البؤس و سوء التغذية. و ضرب الجدري مناطق عديدة: سكيكدة و الأصنام التي فقدتا نسبة هامة من سكانهما و خاصة الأطفال، أما الناجون فقد أصابهم العمى و الإعاقة[2].

الكوليرا: و هي جرثومة تغزو أمعاء المريض و تسبب الإسهال الشديد و القيء مما يؤدي إلى الجفاف[3]، حيث انتقلت عدوى الكوليرا من مرسيليا إلى وهران و ذلك طوال عام 1854م. ثم انتشر الوباء في البلاد سنة 1856م عن طريق سفينة آتية من تونس إلى عنابة، كانت حاملة لشهادة مشكوك فيها، و أثبت أن ركابها مصابون بالكوليرا، ففرض عليهم الحجر الصحي لمدة ثلاثة مرات (24 ساعة) بالإضافة إلى الاغتسال و التهوية على متن السفينة من سلع و ركاب، و اجتاحت الكوليرا مستشفى الداي بمدينة

(1) مصطفى خياطي، الأوبئة و المجاعات في الجزائر، د.ط، منشورات ANEP، الجزائر، 2011، ص ص61-78.
(2) فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص212.
(3) مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص156.

الجزائر في 28 سبتمبر 1860م، إلا أن ضواحي المدينة كانت خالية من الوباء، و تجدر الإشارة إلى زوال الوباء في ديسمبر عام 1860م[1].

ثم عاد الوباء من جديد في شهر نوفمبر 1865م حيث سجلت بعض الحالات في مدينة الجزائر و ضواحيها، ثم تسرب إلى قسنطينة و ضواحيها، و انتشرت العدوى في غرب الشاطئ الجزائري، أي في كل من تنس، الأصنام، القليعة، شرشال، و حل وباء الكوليرا محل وباء الطاعون[2].

في الفترة ما بين جويلية 1867م و أول جانفي 1868م، أصيبت أراضي المقاطعة التي يبلغ مجموع سكانها 1.200.000 بوفيات الكوليرا بلغت 34.271 ضحية تتوزع على الجهات كما يلي:

- جهة عنابة: بعدد سكانها البالغ 150.399 نسمة أصابها 6.881 وفاة أي بنسبة 4.5%.
- جهة قسنطينة بعدد سكانها البالغ 399.281 نسمة أصابها 9.663 وفاة أي بنسبة 2.5%.
- جهة سطيف: بعدد سكانها البالغ 411.137 نسمة أصابها 8.057 وفاة أي بنسبة 2%.
- جهة باتنة: بعدد سكانها البالغ 240.539 نسمة أصابها 9.670 وفاة أي بنسبة 4%[3].

التيفوس: من الأمراض المعدية، فهو ينتشر بسهولة إذا وجد الأرضية الخصبة، و هو ما يعني حالة المجاعة و سوء التغذية[4].

(1) فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص207.

(2) جيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية (1867م-1868م) ، تر: عمر المعراجي، د.ط، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص193.

(3) عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص118.

(4) جيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية ...، المرجع السابق، ص195.

ففي عام 1861م تم تسجيل حالات لأول مرة بين الساكنة الجزائرية من قبل ليونار و ماريت اللذان حددا 240 حالة في بلدية صدوق (منطقة القبائل) و قد سجلت 162 حالة وفاة من 330 إصابة، و قد ضرب الوباء 32 دشرة، و هكذا كانت البداية في الجزائر ببجاية في عام 1862م ثم قسنطينة عام 1863م ثم قسنطينة مرة أخرى عام 1866م، فمدينة الجزائر عام 1868م، و صادف هذا الوباء أسوأ مجاعة عرفتها الجزائر في تاريخها كله[1]، حيث قيل عنها: "**ما هي إلا مجاعة سوداء لم نرى في الزمان السالف أقبح و أفضح منها و ليس الخبر كالعيان.**"[2]

ففي عمالة مدينة الجزائر خلال الأشهر الأولى من عام 1868م تم تسجيل 150 حالة في المستشفيات العسكرية، 312 حالة في مستودعات المتسولين أو قاعات التمريض، و يضاف إلى هذا 500 عسكري و 162 أوربي. أما في قسنطينة فقد أحصت 1664 إصابة و 416 وفاة في أوساط الأهالي وحدهم. أما وهران سجلت 2027 إصابة من الأهالي في ظرف أربعة أشهر داخل مستودعات المتسولين، و سجلت 293 حالة وفاة، فكان المجموع 2743 وفاة[3].

و قد تزامن انتشار وباء الكوليرا مع مرض التيفوس، فأخذ الجزائريون يموتون بالجملة في القرى و الطرقات العامة حيث أرغمت السلطات الفرنسية السكان على حفر خنادق عميقة لدفن الموتى[4].

بالرغم من الدمار الذي أحدثته الأوبئة، إلا أن الجزائريين لم يغيروا من موقفهم السلبي من التلقيح و استمروا في مقاومتهم، و جاءت أسباب الرفص في البلاد عام 1855م عديدة، فهي تارة الآثار التي

(1) مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص110.
(2) عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص104.
(3) مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص112.
(4) يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج1، المرجع السابق، ص435.

يتركها التلقيح على الأطفال تسهل التعرف عليهم في وقت لاحق ليرحلوا إلى فرنسا و يجندوا في الجيش، و هي تارة أخرى سم يصيب الطرف الآخر بالشلل فيمنعه من حمل السلاح و المشاركة في الحرب، و مرة ثالثة، أنجح وسيلة لتدمير القدرات الإنجابية لدى الذكور و الإناث، بما يؤول إلى انقراض الجنس العربي بأسره، فقررت السلطات الفرنسية منع حملات التلقيح في عام 1858م قبل أن يعود العمل به في قسنطينة (1868م–1869م) على يد الجنرال ديفوا الذي خطرت له فكرة الأطباء العرب و تجاوزت كل التوقعات، و منذ ذلك اعتمدت حملات التلقيح و باستمرار[1].

الأمراض:

بجانب الأوبئة المذكورة سابقا نجد أيضا الأمراض التي كان لها الدور السلبي في التأثير على الوضع الصحي والديمغرافي للبلاد. ومن هذه الامراض نذكر:

- **حمى المستنقعات:** ارتبطت بالتغيرات المناخية و فكلما كان العام ممطرا كان محموما، حيث يقول الدكتور فينو **(Finot):** "**فهو شعب يعيش مع الحمى**" و قد بلغت ذروتها من سنة 1849م إلى 1853م، بالإضافة إلى سنة 1860م.
- **حمى التيفونيد:** حيث سجلت حالات عديدة من سنة 1857م إلى 1859م، حيث أودت بحياة 175 شخص في مدينة الجزائر العاصمة و أثرت على الوضع الصحي في المنطقة خاصة في سنوات 1864م إلى غاية 1868م، و ذلك بسب الاكتظاظ السكاني و انعدام النظافة و تلوث المياه.

(1) مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص87.

- **حمى المتقطعة:** سببها يعود إلى أكل الفاكهة بدون نضجها أو إلى رداءة نوع الفاكهة، حيث سجت مدينة الجزائر في سنة 1852م-1858م 462 حالة وفاة، لكنها لم تحمل الشكل الوبائي المعدي[1].
- **الزهري:** سجل في عام 1865م 92 مصابا و 97 مصابا في عام 1866م و 106 مصابا في عام 1867م و 131 مصابا في عام 1868م و 103 مصابا في عام 1869م[2].
- **السل:** مرض معدي و خطير انتشر في مقاطعة الجزائر، مما زاد من عدد المصابين هو قدوم المستوطنين إلى الجزائر حاملين معهم المرض، حيث وصل عدد الوفيات بالسل حسب التقديرات 7.5% في سنة 1860م بعد أن سجل 2% سنة 1838م في الجزائر العاصمة، ثم جاءت المجاعة لتعبد الطريق لانتشار عدوى السل[3].

2-الوضع المعيشي:

عرفت الجزائر تراجعا كبيرا في عدد السكان مع بداية الاستعمار، و هذه الظاهرة مما لا شك فيها قد ارتبطت بأسباب متعددة من بينها استشهاد مئات الآلاف من الأسر الجزائرية، حروب الإبادة التي تفنن فيها الفرنسيون و معارك المقاومة، إضافة إلى أعداد هامة ذهبت ضحية الأوبئة و المجاعة.

إن نصف سكان الجزائر سنة 1852م قد قتلوا و أخرجوا من ديارهم فولوا وجوههم إلى المنفى[4]، و بذلك تراجع عدد سكانها من حوالي 3 ملايين أو أكثر بقليل عام 1830م إلى نحو 2.5 مليون عام 1852م، و في سنة 1856م، تاريخ إجراء أول إحصاء للسكان بالجزائر، بلغ عدد السكان الجزائريين

(1) حليمة سعدية، سامية والي، المرجع السابق، ص43.
(2) مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص ص148، 149.
(3) المرجع نفسه، ص181.
(4) فرحات عباس، المرجع السابق، ص36.

أكثر من 2.307.349 نسمة و هذا دون حساب سكان القبائل و مناطق الصحراء[1]، لأن منطقة القبائل لم تحتل إلا سنة 1857م، أما الصحراء فلم يتم إحصاء كل سكانها، و اقتصر الاحصاء على شريط ورقلة و عين الصفراء[2].

كما قامت سلطات الاحتلال بإجراء تعداد خماسي لسكان الجزائر عامي 1856م-1861م و أظهر ارتفاع عدد السكان و نموهم ما بين التعدادين[3]، و ذلك راجع إلى التراجع المؤقت لداء الكوليرا، حيث بلغ مجموع سكان الجزائر سنة 1861م 579.310 نسمة بما فيهم الأوربيين و الأهالي، ففي مقاطعة قسنطينة 284.595 نسمة، أما في مقاطعة وهران 104.505 نسمة، و في مقاطعة الجزائر 190.210 نسمة[4].

فكانت حركة الهجرة قوية عامي 1854م و 1860م حيث هاجر الأمير عبد القادر و أعيانه و اتخذوا اتجاهات عديدة منها المغرب، تونس، الحجاز[5].

كما قامت حكومة الإمبراطورية الفرنسية الثانية بتجريد الأهالي من أراضيهم و إحلال محلهم غزاة من أجناس أوربية مختلفة، أكثرهم من أرذل أقوامهم و من المجرمين، حيث ترك الأهالي أراضيهم قهرا و ظلما و طغيانا لأن الفرد الجزائري يخير بين الخروج من أرضه تسليما للكولون أو يقتل، و في غالب الأحيان تعطى له مقابل بيع أرضه دراهم بخسة محدودة[6].

(1) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص163.
(2) جمال خرشي، المرجع السابق، ص200.
(3) أنظر الملحق رقم 05.
(4) فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص494.
(5) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص554.
(6) صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري...، المرجع السابق، ص257.

كما هدفت إلى إفقار المجتمع الجزائري بإصدار قانوني 1863م-1865م، و يعتبران أخطر سلاح وجه لهدم البنية الاجتماعية و تفكيكها[1]، حيث سلم جزء من الأملاك العمومية إلى الدولة، و وضعت بعض الأراضي للبيع، حيث سلمت في شهر ماي 1867م 11.902هكتارا، و بيعت 19.948 هكتارا منها 249 هكتارا بمنطقة الوسط، و 9430 هكتارا بالغرب و 10.268 هكتارا بمنطقة الشرق، و 11.500 هكتارا للأوربيين و7000 هكتارا للجزائريين، و بذلك قسمت القبائل و الأعراش[2].

فتدهورت الأوضاع الاقتصادية للأهالي مما أدى إلى انخفاض مستوى معيشتهم لا سيما في المواسم التي يكون فيها المردود الزراعي سيء، و قد عاشت الجزائر خلال حكم نابليون الثالث أزمات حادة:

ففي عام 1864م بدأت أفواج الجراد تغزو البلاد من كل صوب[3]، و اتخذ شكلا خطيرا في مطلع عام 1866م "عام الجراد" و عبرت في شهر أفريل جبال الأطلس من الجنوب إلى حقول الشمال ومزارعه و التهمت كل ما وجدته من الخضر و الثمار، ففقد السكان انتاجهم، و تعرضوا لضائقة مادية شديدة، و كان أكبر المتضررين هم الجزائريون، أم الأوربيون فكانت الأزمة خفيفة عليهم، ولقد ادعى الأب بورزي: "**بأن العرب لم يقاوموا الجراد و عندما سألناهم عن سبب ذلك قالوا بأن الله بعثه و هو الذي سيطرده.**"[4]

(1) مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص15.

(2) جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم، المرجع السابق، ص44.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص150.

(4) يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج1،المرجع السابق، ص484.

و من جهة أخرى، رجع الجفاف و القحط و شح المطر سنة 1865م و لا يزال إلا بمقدار، حيث جفت ينابيع كثيرة و قل ماء الشرب عام 1867م[1] فقلت مياه السقي فيبست الحشائش و ماتت المواشي خاصة في الهضاب العليا، فأصبح الأهالي في ضيق شديد حيث استنفذوا ما عندهم من المواد الغذائية و ما بقي من الحيوانات التي نجت من الموت بأبخس الأثمان، و أخذ سكان الهضاب العليا يهاجرون أفواجا و جماعات إلى إقليم التل بحثا عن الطعام، و أكل الكثير منهم جذور الحشائش و أوراق الشجر و الحيات و الكلاب، بل إن البعض منهم نبشوا القبور و أكلوا جثث الموتى[2] و ربما أكل بعض الناس حتى الأحياء من البشر[3].

حيث يذكر الأب بورزي: "**إن الجياع كانوا يفدون إلى المراكز الأوربية منهوكي القوى، و غابت عنهم الصورة البشرية، إذ أصبحوا هياكل عظمية**"[4] و امتلأت الشوارع بالمتسولين و بلغ الأمر أن أصبحوا يتنازعون على المزابل و الفضلات[5].

كما أقدم الأهالي على ارتكاب جرائم القتل و السرقات حتى يلقى عليهم القبض فيضمنوا لقمة العيش داخل السجون و المعتقلات[6].

و تبع هذا الجفاف أمطارا غزيرة جدا و ثلوجا قوية أتلفت المحاصيل الزراعية و قضت على الثروة الحيوانية، و يصفها ابن العربي: "**نزلت ببلاد الجزائر نزلا عجبا، حيث نزلت حجرة قدرها 3 أذرع و**

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م-1900م)، ج1، المرجع السابق، ص150.
(2) يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب،ج1، المرجع السابق، ص484.
(3) عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص103.
(4) أنظر الملحق رقم 06.
(5) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830م-1871م)، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص103.
(6) مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص16.

عرضها مثل ذلك حيث هلكت الأنعام."[1] بالإضافة إلى حدوث الزلازل، حيث ضرب زلزال عنيف مدينة البليدة صبيحة 02 جانفي 1867م على الساعة 07:15 صباحا، و أهتز السكان بالهلع و الخوف و خرجوا من منازلهم إلى الشوارع التي لم يأمنوها حتى، بسبب التصدعات الكبيرة التي حدثت فيها. و قد خربت معظم المنازل و القرى و ظل معظم الناس دون مأوى و لا عائل، في حين أن من صمدت منازلهم، رفضوا العودة إليها بسبب الهلع الذي خلفه الزلزال مما أجبرهم على المبيت في الخيم التي خصصتها الإدارة العليا للضحايا رغم الأمطار الغزيرة التي هطلت تلك الليلة.[2]

و قد تسبب من جراء كثرة الجفاف و القحط و الأوبئة التي اشتدت، فحصلت المجاعة العظمى بسائر البلاد 1866م–1868م، حيث يقول صاحب كتاب "طلوع سعد السعود": "**و وقعت المسبغة الكبرى التي أفنت العباد.**"[3]

و نتج عن المجاعة غلاء في الأسعار في السنين الثلاثة المتقدمة في سائر الحبوب و الأقوات المطبوخة و غير المطبوخة مع نقص الدراهم بأيدي الأهالي، و قل البيع و الشراء، فأفقرت بذلك الغني و أهلكت الفقير، و أصبح الكثير من الجزائريين المصابين يأكلون ما لا يباح أكله من المحرمات شرعا[4].

فمثلا ارتفع سعر الحبوب بصفة عامة، فوصل سعر الشعير الذي كان يباع بثمن 12.13 إلى 17.16 ألف للقنطار الواحد في سبتمبر 1868م فكانت نسبة الزيادة 32% أما سعر القمح الذي كان بثمن 25.86 فقد ارتفع إلى 64.46 ألف أي بنسبة 50% سنة 1867م، ثم وصل السعر إلى 30.86

(1) حليمة سعدية، سامية والي، المرجع السابق، ص47.

(2) L'Abbé Burzet, Histoire des désastres de l'Algérie (1966-1967-1968) : Sauterelles – Tremblements de terre – Choléra – Famine, Imprimerie centrale algérienne, Alger, 1869, PP 43, 44.

(3) الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و إسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: يحيى بوعزيز، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص209.

(4) عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص ص103، 104.

ألف في أكتوبر من نفس السنة أي بنسبة 17%[1]، حيث قضت هذه المجاعة على 500.000 جزائري[2].

أمام هذه المصيبة العظمى، أشعر إسماعيل أوربان نابليون بخطورة الوضع في الجزائر، فرأى الإمبراطور نابليون أن يكاتب الجنرال مكماهون الحاكم العام للجزائر آنذاك، و يبدو أن هذا المسؤول العسكري لم يطلع الإمبراطور على حقيقة المجاعة، و مما قاله الإمبراطور نابليون الثالث: "**لا ترغب فرنسا في أن يقال عنها يوما أنها تركت الخاضعين لحكمها يموتون جوعا**" و يبدو أن ماكماهون عمل على فتح ورشات عمل في الجهات الخاضعة للحكم المدني و ملاجئ عبارة عن محتشدات عسكرية جمع فيها هؤلاء المنكوبين، لا من أجل اسعافهم بل من أجل توفير الأمن للأوروبيين، كما أنه وزع صدقات على الجائعين[3].

و قدر عدد الضحايا 250.000 ضحية حسب الأب بورزي، أما حسب تقرير الجنرال ألار الذي قدمه إلى المجلس التشريعي في مارس 1868م، فإن عدد الضحايا قد بلغ سنة 1867م 89.577 صحية، منهم 86.791 من الجزائريين، أما جريدة المرشد الجزائري فتذكر أن العدد بلغ في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1868م 128.812 ضحية[4].

و يصف ابن العربي هذه الحالة المروعة بقوله: "**... و مات الخلق كثيرا، في بعض الأعراش يموتون منها النصف و البعض الثلث و في البعض أكثر، و في بعض المواضع تموت الفرقة كلها...**

(1) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص102.
(2) فرحات عباس، المرجع السابق، ص62.
(3) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص104.
(4) المرجع نفسه، ص103.

أصبح الناس موتى في الشعاب و الأودية و البيوت و في الغيران و تحت الكهوف... تمشي في المواضع تجد فرائس الموتى في كل موضع و فرقة."[1]

ثم انتشر الجراد في عامي 1869م–1870م مرة أخرى بشكل كبير مما زاد من بؤس الأهالي. و يصف صالح العنتري ما وقع في البلاد قائلا: "**و قد لا يخفى ما جرى من الكروب و المحن علينا فأقول أن في سنة 1283هـ الموافق لسنة 1866م و في السنتين اللتين بعدها أيضا، أعني 84 أربعة و ثمانين و سنة 85 خمسة و ثمانين المطابقة لسنة 1868م وقعت مجاعة عظمى و قحط في السنين الثلاث ببلد قسنطينة و سائر وطنها، و أعظمها بأسا في السنة الوسطى.**"[2] و جراء هذه المأساة و عام الشر حدث في تلك الفترة كارثة ديمغرافية كادت تقضي على مستقبل الشعب الجزائري[3].

و بالرغم من الأزمات التي مرت بها الجزائر فقد زادت عليها سلطات الاحتلال بالعمل على مزيد من تفكيك المجتمع الجزائري بالنفي والتهجيل وخاصة اشعال نار الفتنة بين القبائل والسكان، ونشر الفساد بكل أنواعه[4].

(1) حليمة سعدية، سامية والي، المرجع السابق، ص49.

(2) صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، د.م.ن، 1974، ص53.

(3) جيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية (1867م–1868م) بالجزائر، مجلة الثقافة، ع76، جويلية–أوت، 1983، ص109.

(4) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص175.

المبحث الثاني: وضعية الثقافة و التعليم

إن الاحتلال الفرنسي للجزائر لم يكن سياسيا و اقتصاديا فحسب، بل تعدى إلى مشروع استعماري متكامل في إطار ما عرف بهيمنة الغرب على الشرق، فكانت الثقافة و الهوية هما محور الصراع لإحلال المشروع الاستعماري متعدد الأشكال و الأهداف و البرامج الثقافية.

كانت الأوضاع الثقافية في الجزائر صورة حية لسياسة التهجيل التي انتهجتها فرنسا منذ 1830م، متجهة منذ البداية للقضاء على الثقافة العربية و الإسلامية تمهيدا لدمج الجزائريين في الكيان الفرنسي[1]، و في إطار السياسة الثقافية الفرنسية خلال فترة حكم الإمبراطورية الثانية، بذلت حكومة نابليون الثالث جهودا كبيرة لصالح التقارب الفرنسي الأهلي في مجال اللغة بشكل خاص و ذلك من أجل إقامة فرنسا بالجزائر بلغتها و حضارتها و قيمها معاييرها الثقافية بشكل أشد مكرا، فكانت هذه الفترة هي فترة وضع الحضارة الفرنسية على الأرض الجزائرية بإدماجها ثقافيا[2]، و كانت الانطلاقة نحو تهميش الإنسان الجزائري و مجتمعه و عزله عن ثقافته العربية الإسلامية و قيمه و مبادئه، فجاءت برامج الإدارة الاستعمارية في هذا السياق موضوعة بشكل يجعل الإنسان الجزائري يتطور في محيط عقيم علميا و ثقافيا لا يزيد من شأنه، و في المقابل عملت على تسخير كل شيء لخدمة مصالح المستوطن الأوربي في الجزائر[3].

(1) أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية، ع28، جامعة بابل، 2016، ص170.

(2) كميل ريسيلر، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر: أهدافها و حدودها (1830م-1962م)، تر: نذير طيار، ط1، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، د.م.ن، 2016، ص ص53، 54.

(3) عمار هلال، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830م-1962م)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص106.

و لقد لعب الإسلام دور الجدار الواقي ضد الفرنسة و هذا ما جعله خطيرا في عيون السلطات الفرنسية، لذلك كان لابد من إضعافه، فبدأت بتضييق الخناق على الزوايا أو تحقيق الوصاية عليها و افتكاك التحكم في المدارس من خلال التعليم فيها باللغتين (العربية و الفرنسية) و توجيهها نحو التعامل مع القوة الاستدمارية[1]، في هذا العمل الموجه لزعزعة الاستقرار الثقافي كانت المساعدة التي قدمها ضباط المكاتب العربية بين سنتي 1844م و 1867م ثمينة، فقد كانوا مطلعين على الثقافة العربية أحسن من أي شخص آخر، فهم يعرفون العشائر بعاداتها و كذا التقاليد الإسلامية[2]، و قد كان استهداف مؤسسات التعليم الإسلامية ضروري كما يؤكد عليه أحد منظري الاستعمار الفرنسي في الجزائر في أوائل الستينات عن طريق تقرير موجه من طرف الجنيرال دوكرو **(Ducrot)** لنابليون الثالث جاء فيه حرفيا: "**فلنعرقل قدر الإمكان تطور المدارس العربية و الزوايا... و بكلمة واحدة يجب أن نعمل على إحباط الأهالي ثقافيا و ماديا.**"[3]

و لتطبيق فرنسا لسياستها الثقافية، استهدفت السلطات الفرنسية التعليم و اتخذت منه وسيلة لتحقيق أهدافها و خدمة الثقافة الفرنسية. و بحلول الحكم الجمهوري محل الحكم الملكي بفرنسا، كان لذلك أثره على التعليم في الجزائر، حيث حاول الجمهوريون وضع صورة للمدرسة الاستعمارية في الجزائر و هيكلتها وفقا للحاجيات الجديدة و الفرنسة الثقافية، لذلك أعلنت حكومة الجمهورية أن التعليم الأوربي في الجزائر أصبح تابعا لوزارة المعارف العمومية في فرنسا و ليس من اختصاص وزارة الحربية و لا الحاكم

(1) كميل ريسيلر، المرجع السابق، ص91.
(2) المرجع نفسه، ص89.
(3) عمار هلال، المرجع السابق، ص110.

العام الفرنسي للجزائر، بينما التعليم الأهلي الإسلامي بقي تحت إشراف هذا الأخير، و قد ظل تعليم المسلمين مهملا تماما[1].

و في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية، ظل التعليم الخاص بالجزائريين ضعيفا، إلا أنه شهد بعض الانتشار مقارنة مع الجمهورية الفرنسية الثانية على الرغم من صدور المراسيم و القوانين الحكومية لتنظيمه و توسيع مجاله بالكيفية التي ترغبها الإدارة الفرنسية[2]. وفي إطار تطبيق فرنسا لسياستها التعليمية و توجيهها لخدمة مصالح فرنسا، عمل منظرو الاستعمار الفرنسي على تنظيم التعليم كالتالي:

- **التعليم الابتدائي:**

أبدت السلطات الاستعمارية رغبتها في إنشاء مدارس ابتدائية للأهالي الجزائريين لإحكام قبضتها على المستعمرة و لتكوين أجيال مثقفين بالثقافة الفرنسية و حضارتها[3]، مع العلم أن إدارة الاحتلال في المرحلة ما بين 1830م–1850م لم تقم بأي جهد جاد في ميدان تعليم الأهالي[4] الذي اقتصر على تعليم الكتابة و القراءة و بعض السور القرآنية الصغيرة منذ بداية الاحتلال[5]، لكن الحال لم يبق كما كان عليه، فقد تبلورت النقاشات و تبادلت وجهات النظر منذ سنة 1850م لوضع اللبنة الأولى في منظومة التعليم الأهلي للمستوى الابتدائي، و قد مثل المرسوم الصادر في 14 جويلية 1850م الخطوة الأولى التي تحققت بالنسبة لهذا المستوى من التعليم، حيث نص على إنشاء ستة مدارس ابتدائية أطلق عليها اسم

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي(1830م–1954م)، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص285.

(2) عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص51.

(3) بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية...، المرجع السابق، ص130.

(4) جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر...، المرجع السابق، ص40.

(5) صالح فركوس، تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال (814ق.م–1962م)، ج2، د.ط، دار إيدكوم، الجزائر، 2013، ص113.

المدارس العربية الفرنسية في كل من الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، مستغانم و البليدة على نفقة الحكومة، و التعليم فيها مجانا، و قد حضي تعليم اللغة العربية في هذه المدارس بنفس العناية المكفولة للغة الفرنسية نوعا ما[1].

و قد انتشرت هذه المدارس[2] و نظمت على أساس علمي في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية، و كان الغرض الأساسي من تأسيسها سياسي أكثر منها ثقافي، و قد وضح أحد الفرنسيين غرض هذا النوع من المدارس سنة 1863م بقوله: "**إن الغرض من نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين عن طريق المدارس المختلطة – العربية الفرنسية – هو القضاء على المدارس العربية الإسلامية الخاصة و الحرة**"[3].

عنيت الإدارة الاستعمارية بالتعليم الابتدائي في عهد نابليون الثالث، حيث أنه سنة 1852م كان عدد المدارس في كل من الجزائر، قسنطينة و وهران قد بلغ 223، و عدد التلاميذ بها بلغ 12766 تلميذ. و قد تطور التعليم الابتدائي عبر السنوات التي تليها على النحو التالي:

السنة	عدد المدارس	عدد التلاميذ
1854م	348	19271
1855م	408	21964
1856م	407	24641
1857م	393	24651

(1) جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار...، المرجع السابق، ص40.

(2) أنظر الملحق رقم 07.

(3) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص54.

و عليه فإن الزيادة قد أسفرت منذ سنة 1852م عن 170 مدرسة و 11885 تلميذ.[1]

و لقد احتوى برنامج التعليم في المدارس العربية الفرنسية على اللغة العربية و الفرنسية، حساب، نظام الموازين و المكاييل و المقاييس، إلى جانب معلومات عامة في التاريخ و الجغرافيا[2]، إلا أنه في الحقيقة، محتوى برنامجها لم يتجاوز غسل المخ و توجيه جيل من الجزائريين نحو الفرنسة و قطعه عن جذوره و ذبذبة الأسرة و المجتمع[3].

بعد زيارة نابليون إلى الجزائر سنة 1865م زاد الاهتمام بقضية تعليم الجزائريين، فاقترح الحاكم العام ماكماهون (**Mac-Mahon**) بموافقة مدير التربية و التعليم بالجزائر أن تكون برامج التعليم في المدارس العربية الفرنسية هي نفسها البرامج الموجودة في فرنسا مع وجود اختلاف في إعطاء مكانة للغة العربية في الجزائر. كما يكون للتعليم الإسلامي نصيب في هذه البرامج، و قد حظيت المدرسة الابتدائية العربية الفرنسية (التسمية المكرسة في العهد الإمبراطوري) بمساندة المكاتب العربية، و ذلك ما مكنها من التطور إلى غاية سنة 1865م.[4]

في إطار تبليغ المدرسة الفرنسية إلى الأوساط القبلية ضمن السياسة العامة لنابليون في استقطاب الجزائريين و دمجهم في الإمبراطورية الفرنسية، تبين للضباط ضرورة الشروع في تحضير المدرسين للتكفل بتلك المهمة. طلب نابليون الثالث إنشاء مدرسة لتكوين المعلمين في مدينة الجزائر، افتتحت ذلك المدرسة سنة 1865م و حددت لها مهمة تكوين معلمين ذوي دراية باللغة العربية الدارجة و الاطلاع على عادات

(1) عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر...، المرجع السابق، ص224.
(2) جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار: دراسات في التاريخ المعاصر، مج6، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص31.
(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص285.
(4) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص52.

الناس و تقاليدهم، و تركز الاهتمام بصفة خاصة على اختيار مرشحين يتمتعون بالقدرة على تكييف أساليبهم مع الأعراف الثقافية السائدة في الأوساط الأهلية[1].

غير أن سياسة المدارس المختلطة، العربية الفرنسية لم يكتب لها النجاح الرامي إلى إعطاء دفع جديد للتعليم و ذلك نتيجة قرار مؤسف من الحاكم العام أبطأ وتيرة سير العملية و وضع حدا للطموحات المستقبلية، ففي 02 ماي و 11 ماي 1865م صدر مرسوم نص على وضع المدارس العربية الفرنسية تحت مسؤولية البلديات، هذه الأخيرة التي لا يهمها تعليم و تثقيف الجزائريين، كلفت بتحمل الأعباء المالية المرتبطة بصيانة و مراقبة مدارس الأهلية، و ظلت المدارس التابعة لمنطقة السلطة العسكرية وحدها تسدد مصاريفها من عائدات السنتيمات الإضافية للضرائب العربية[2]، و فورا رفضت المجالس البلدية تخصيص اعتمادات مالية للمدارس العربية الفرنسية بدعوى أن على الأهالي أن يرسلوا أولادهم للدراسة في مدارس الأوربيين[3].

لكن نلاحظ أن بعض الكتاب الفرنسيين كانوا يرون أن هذا النوع من التعليم قد حقق النجاح الذي كانت تأمله الإدارة الفرنسية، ففي سنة 1868م و في يوم توزيع الجوائز في المدرسة العربية بتبسة، ألقى المقدم سيريزيا **(Seriziat)** كلمة: "**لقد هنأ التلاميذ و شجعهم، لقد جعلهم يكتشفون فضاء للتعليم و أفهم أولياءهم بأن تعليمنا كان مستقلا عن مسائل الدين، و أن الحضارة الأوربية تسير نحو هدف واحد جارة معها أناسا من ديانات مختلفة.**"[4]

(1) شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون و فرنسا (1871م–1919م)، ج1، المرجع السابق، ص587.
(2) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص55.
(3) شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون و فرنسا (1871م–1919م)، ج1، المرجع السابق، ص587.
(4) إيفون توران، المواجهة الثقافية في الجزائر المستعمرة: المدارس و الممارسات الطبية و الدين (1830م–1880م)، تر: محمد الكريم أوزغلة، د.ط، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص30.

تجدر الإشارة أن تعليم البنات الجزائريات في هذه المرحلة كان شبه معدوم على الرغم من تلك المراسيم و القوانين نظرا لانعدام الإرادة الحسنة ازاء هذا القطاع، فحتى قرار 02 ماي 1865م الذي أعاد تنظيم المدارس العربية الفرنسية بالجزائر لم تطرق إلى موضوع تعليم الإناث و لو بإشارة[1].

- **التعليم الثانوي:**

شملت عملية تنظيم التعليم الخاص بالجزائريين المستوى الثانوي أيضا، لذلك فكرت الإدارة الفرنسية بإنشاء معاهد عربية–فرنسية بالمستعمرة الفرنسية من أجل تكوين نخبة جزائرية مثقفة باللغتين العربية و الفرنسية تعمل على خدمة فرنسا و مصالحها[2] و كذا فتح المجال للتلاميذ الراغبين في استكمال دراستهم و المتخرجين من المدارس الابتدائية لرفع مستواهم التعليمي، بالإضافة إلى تقليل الأفراد المعاديين للإدارة الاستعمارية من خلال تقريبهم من الثقافة الاستعمارية[3]، و هو ما تجسد في تأسيس المعاهد العربية الفرنسية. في هذا الصدد كان الماريشال فايان **(Vaillant)** وزير الحربية يشاطر ليون روش **(Léon Roche)** الرأي بتوجيه الخطاب أولا إلى الأعيان و الأهالي[4]. و تجسدت رغبة وزير الحربية بصدور المرسوم الإمبراطوري في 14 مارس 1857م يقضي بإنشاء أول معهد ثانوي في مدينة الجزائر يتم فيه التدريس باللغة الفرنسية، كما خصص للغة العربية و آدابها مكانة في مقررات هذه المؤسسة، تتكفل الدولة بتقديم 150 منحة لأطفال الضباط و صف الضباط من الأهالي و لأبناء الباشاغوات، الآغوات، القياد و شيوخ القبائل[5].

(1) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص53.
(2) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص408.
(3) شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون و فرنسا (1871م–1919م)، ج1، المرجع السابق، ص589
(4) المرجع نفسه، ص589.
(5) جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار...، مج6، المرجع السابق، ص37.

كان أبناء الرؤساء الجزائريين والعائلات الكبرى وأبناء الفرنسين أول من التحق بهذا المعهد عند فتحه في بداية سنة 1858م، وفي 16جوان 1865م صدر مرسوم امبراطوري آخر نص على تأسيس معهدين آخرين في كل من قسنطينة ووهران ، و كان الهدف من هذه المعاهد تقليص عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس العربية الإسلامية الخاصة و منافستها للتقليل من النفوذ المعادي للوجود الفرنسي[1].

فتح معهد قسنطينة أبوابه أمام التلاميذ في بداية شهر جانفي 1867م ليستقبل 112 تلميذا جزائريا و أربعة أوربيين، و عدد التلاميذ المنضمين سنويا كان يزيد عن 100 تلميذ، حيث وصل عددهم في سنة 1870م في المعهدين إلى 233 تلميذ[2]. و على العموم إن مجموع الطلاب المتخرجين من هذه المعاهد العربية الفرنسية كانوا يتوجهون إلى وظائف الجيش أو إدارة المناطق القبلية، و التحق العديد منهم بالمدارس العليا[3].

لم تلقى هذه المعاهد ترحيبا بل عارضها المستوطنون معارضة شديدة لما تقدمه من خدمات تعليمية للجزائريين، و احتجوا بالنفقات المالية الباهظة، و قد تحققت رغبتهم بعد مجيء الحاكم العام لويس هنري دو قايدون **(Louis Henri de Gueydon)** فألغى معهد الجزائر و ألحقه بثانوية الجزائر العامة لإرضاء مطالب الأوربيين[4].

(1) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص57.
(2) جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار...، مج6، المرجع السابق، ص40.
(3) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871م-1919م)، ج1، المرجع السابق، ص592.
(4) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص57.

- **التعليم العالي:**

بالإضافة إلى التعليم الابتدائي و الثانوي، اهتم الاستعمار بالتعليم العالي، حيث أنشأ في مدينة الجزائر جامعة علمية تشمل أربعة كليات، أولها كلية الحقوق و ثانيتها كلية الطب و الصيدلة وثالثتها كلية الأدب، أما الرابعة فهي كلية العلوم[1]. و قد كان التعليم العالي في عهد نابليون الثالث يشمل سوى دروس عمومية بالعربية في كل من مدن الجزائر، قسنطينة و وهران، و قد اهتم خصيصا بهذا المستوى العالي من التعليم الفرنسي في الجزائر المارشال راندون[2] **(Randon)**، و كانت المحاولة الأولى في هذا الميدان هي إنشاء مدرسة طب في الجزائر سنة 1857م، و التأسيس الحقيقي لهذه المدرسة قد نص عليه قرار أوت 1857م، و كانت بدايتها متواضعة، فكان بها ثمانية من الأساتذة الرسمين و أربعة احتياطين، لم يكن هدفها تدريس الطب و خدمته كما في فرنسا، بل كان هدفها مساعدة الطب لمشكل الحضارة الأهلية، و قد بقيت محتكرة من طرف الفرنسيين، فلم يدخلها الجزائريين إلا نادرا، ففي سنة 1867م كان بالمدرسة جزائريان فقط و هما: علي بن محمد بن بولكباشي و قدور بن محمد[3].

إلى جانب كل المبادرات التي سبق ذكرها في كافة مستويات التعليم الفرنسي بالجزائر، صدر مرسوم إمبراطوري في 29 ماي 1865م يقضي بإنشاء مدرسة فلاحية عربية فرنسية **(La ferme école)** في مدينة الجزائر لاستقبال التلاميذ (أهالي و أوربيين) كخطوة أولى في انتظار فتح مدارس مشابهة في وهران و قسنطينة، و تستقبل هذه المدرسة صنفين من التلاميذ: الصنف الأول المسجلون في المدرسة على نفقة عائلاتهم بصفة كاملة و جزئية، و الصنف الثاني هم التلاميذ اليتامى أوربيين و أهالي، يشرف

(1) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المرجع السابق، ص296.

(2) عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص223.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص305.

عليها الوالي العام، و هو الذي يعين المدير و الإطار التربوي، بالإضافة إلى طبيب يتكفل بالحالة الصحية للتلاميذ[1].

المدارس الإسلامية الثلاثة:

لجأت فرنسا إلى محاولات أخرى للوصول إلى مبتغاها عن طريق التعليم، فعمدت إلى تأسيس المدارس الإسلامية الحكومية ذات المستوى العالي، و هي ثلاث: مدرسة بالجزائر و أخرى بقسنطينة و أخرى بتلمسان. ظهرت الأولى بقرار 30 سبتمبر 1850م بالمدية، و نقلت إلى البليدة سنة 1855م ثم استقرت بالعاصمة سنة 1859م[2]. كانت مهمة التدريس فيها مقتصرة على المواد التالية: النحو، الأدب العربي، الفقه و التوحيد، و قد لقيت مبادرة إنشاء المدارس الإسلامية إقبالا من طرف الطلبة في البداية حيث سجل في مدرسة قسنطينة وحدها في السنة الأولى من افتتاحها 77 طالب[3].

كان الغرض الأساسي من هذه المدارس هو تكوين فئة مسلمة تلعب دور الوسيط بين السكان و الإدارة الفرنسية و إبعاد السكان الجزائريين عن تأثيرات رجال الدين و إلغاء دور الزوايا و المساجد و المدارس القرآنية[4]. كانت هذه المدارس تحت رقابة السلطات الفرنسية العسكرية، و من أشكال شروط هذه المراقبة الشروط التي أقرتها للانضمام لهذه المدارس و التي منها اتقان اللغة الفرنسية، كما يتعهد كل من ينضم إليها باحترام كل القوانين الخاصة بها، و بناء على توصية من (لجنة قاستنيد) جرى امتحان دخول

(1) جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار...، مج6، المرجع السابق، ص43.
(2) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871م-1919م)، ج1، المرجع السابق، ص594.
(3) جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار...، المرجع السابق، ص67.
(4) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص59.

المدارس الثلاث، و شارك فيه لأول مرة سنة 1869م رجال الزوايا و فازوا بوظائف القضاء، و لكن مشاركتهم ألغيت في عهد الحاكم العام شانزي **(Chanzy)** [1].

كانت طبيعة الدروس في المدارس الثلاث جزائرية محضة سواء من التلاميذ أو الإدارة و ذات برنامج عربي إسلامي، إلى أن تدخلت الإدارة الفرنسية و جعلت إدارتها فرنسية و معلميها من الفرنسيين و الجزائريين مع الأخذ في الحسبان أن أغلب المدرسين الجزائريين كانت تختارهم الإدارة الفرنسية من الأكثر ولاء لها خدمة في تكوين أمة لها قابلية للاستعمار [2].

لم يتهاون الجزائريون في مناهضة مخططات الثقافة الاستعمارية منذ نزول المحتل أرض الجزائر، فقد جابهوا هذا المشروع بشتى الطرق و الأساليب بدءا بالتمسك بثقافتهم العربية الإسلامية التي تدرس في الزوايا و المساجد، هذه الأخيرة التي لعبت دورا أساسيا في المعركة خلال حشد الجزائريين حولها و تعليمهم، كما قاطعوا المدارس الفرنسية لعقود من الزمن و بالمقاومة المسلحة في أحيان أخرى[3].

و على غرار كل هذا نجد أن المعمرين كانوا يقفون ضد أي مبادرة يمكن أن توجه لخدمة و انعاش الثقافة الوطنية، بل كانوا يعارضون بشدة تعليم الجزائريين[4]، ففي هذه الفترة حدثت مواجهة بين ثقافة البلاد الأصلية و الثقافة الدخيلة عليها، و من نتائج ذلك أن الثقافة الوطنية لم تستطع الصمود أمام

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص372.
(2) مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر...، المرجع السابق، ص179.
(3) سفيان لوصيف، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في الجزائر المظاهر و الانعكاس، المجلة التاريخية الجزائرية، ع3، جوان 2017، ص152.
(4) أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص171.

فرنسا تاركة المجال فسيحا أمام الثقافة الدخيلة، و لم تستطع الثقافة الوطنية أن تسترجع شيئا من طاقتها المفقودة إلا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى[1].

في الأخير، لا يسعنا القول إلا أنه رغم أن فرنسا استطاعت أن تملك الأرض و أن تلحقها بممتلكاتها، إلا أنها لم تستطع أن تملك العقول و القلوب التي ظلت تمتلك حقدا و تبحث عن فرصة للانتقام، فقد فشلوا في تحويل شعور الجزائريين إلى شعور فرنسي مسيحي يكون مساويا لهويتهم و ثقافتهم.

المبحث الثالث: النشاط التبشيري

تعرضت الجزائر منذ الوهلة الأولى لحملة شرسة من قبل رجال الدين المسيحيين المدعمين من قبل السلطات الفرنسية، هدفها تنصير الجزائريين و استغلال الظروف المأساوية الطارئة للتغلغل بين السكان تحت غطاء المساعدة و الخدمات الإنسانية.

التبشير في عهد الأسقف بافي (Pavy) (1846م-1866م):

كان الأسقف بافي خلفا للأسقف ديبوش[2] **(Dubouche)**. هو الأسقف لويس أنطوان بافي الذي حل بالجزائر يوم 10 جويلية 1846م، كان دبلوماسيا، و من أجل نشر رسالته ربط علاقات حسنة مع السلكة العسكرية، و بذلك اكتسب عطف الجنيرال بيجو عليه و على رجال الدين، فبدأ نشاطه الخيري

(1) عمار هلال، المرجع السابق، ص111.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص72.

بتخصيص يوم الاثنين من كل أسبوع لتوسيع الصدقات على المعوزين من المسلمين على غرار الطريقة المستخدمة في التبشير مما يستطيع أن يجلبهم إليه[1].

فقد كان عهده أكثر اضطرابا و ثورة على الدين الإسلامي، حيث عرفت الجزائر في عهده تقلبات: تغيرات إدارية، ثورات شعبية ، استيطان أوربي، مواقف من التعليم و الدين الإسلامي و القضاء، حركة الهجرة للجزائريين نحو المشرق، حوائج، فلذلك تحمس للاستمرار في مشروع سلفه، وهو استعادة نشاط الكنيسة الكاثوليكية كما كان من قبل و اعتبار الحلقة الإسلامية مرحلة عابرة[2].

و قد كثر في عهده بناء الكنائس بالمقاطعات الثلاث: سبع كنائس في مقاطعة الجزائر، كنيستين في مقاطعة وهران و كنيستين كذلك في مقاطعة قسنطينة[3] مثل كنيسة أوغسطيس سنة 1854م، كما أقام كنيسة على حصن سانتا كروز بوهران سماها "كنيسة الخلاص"، و وضع الحجر الأساس لإنجاز كنيسة السيدة الإفريقية بأعالي بوزريعة سنة 1854م، و وسع كاتدرائية سانت فيليب (جامع كتشاوة سابقا) التي دفن بها درويش سنة 1864م، كما أحضر باقي المعلمين المعروفين باسم (إخوة المدارس المسيحية) و أحضر كذلك عدد من الجزويت اليسوعيين و فتح بعض المدارس و الملاجئ في زواوة و غيرها، و أكمل مشروع الحلقات الدراسية بالقبة و سانت أوجين (العاصمة)[4].

(1) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص60.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830م–1954م)، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص114.

(3) شاوش حباسي، المرجع السابق، ص29.

(4) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص116.

و كذلك من النشاط التبشيري الذي كان يقوم به بافي، هو الطعن في الإسلام، و اتهم الرسول صلى الله عليه و سلم بالكذب، كشف من خلاله تعصبه الأعمى و حقده الصليبي[1]، و في سنة 1853م اعتبر أن القرآن الكريم كان عاجزا على تلبية حاجيات الإنسان، إلا أن الحكومة خشيت من عواقب الصراع بين العرب و الكولون و طلبت منه أن يكون معتدلا في هجومه على الإسلام، و اهتم بافي في البداية بتنصير المسلمين في المدن، لكن بعد فشله اتجه إلى المناطق النائية[2]، كما أولى عناية خاصة بمنطقة القبائل بعد سنة 1857م، حيث أن بعد انتصار الفرنسيين على المقاومة الجزائرية في بلاد القبائل تحت القيادة الروحية للالة فاطمة، ذهب الفرنسيون و معهم الأسقف بافي إلى عين الحمام فبارك الأسقف هذا العمل، و أطلق عليه حصن نابليون[3].

و من بين الجمعيات التي وفدت في عهده:

- **إخوان العقيدة المسيحية (Les frères de la doctrine chrétienne)**

و لقد سمح لهم 1853م بتأسيس مدارس في كل مناطق البلاد (الجزائر، البليدة، وهران، سيدي بلعباس، قسنطينة).

(1) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص61.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص117.

(3) شاوش حباسي، المرجع السابق، ص29.

- **إخوان المدارس المسيحية (Les frères des écoles chrétiennes)**

هذه الجمعية وفدت بطلب من الأسقف بافي، حيث أداروا المدارس ابتداء من سنة 1854م، ف كل من وهران، البليدة، قسنطينة، تلمسان، سيدي بلعباس، مستغانم، مليانة، سكيكدة و عنابة، كما أنهم أداروا ملاجئ الأيتام في بن عكنون و الحراش في سنة 1868م[1].

- **بنات الإحسان (Les sœurs de Saint Vincent de Paul)**

التابعات للقديس فانسان دي بول، و قد أنشأت مؤسساتهن و كلفن بتسيير دار القدسية "أنفونس" الواقعة بالقبة، كما أنشئ لهن ملجأ للعجزة التي كان بمصطفى ثم حول إلى الدويرة[2]، كما أدرن شؤون التعليم العمومي في كثير من مناطق البلاد و استقر فوج منهن في بسكرة سنة 1868م[3].

- **الخورنيات**

أنشأ الأسقف بافي الخورنيات التي وصل عددها في الفترة ما بين 1852م–1853م إلى أكثر من 92 خورنية بعد أن كان عددها سنة 1851م 69 خورنية، أي هناك 23 إنشاء جديدا، منها 11 في مقاطعة الجزائر و 7 في مقاطعة وهران و5 في مقاطعة قسنطينة. وفي سنة 1854م تأسست 13 خورنية، و في سنة 1855م أنشئت 9 خورنيات: 3 في مقاطعة الجزائر و 4 في مقاطعة وهران و 2 في

(1) محمد الطاهر واعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830م إلى 1904م، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص37.

(2) عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص248.

(3) محمد الطاهر واعلي، المرجع السابق، ص36.

مقاطعة قسنطينة، و أنشئ خلال سنتي 1857م-1858م 16 خورنية، كما وصل عدد الخورنيات الجديدة إلى 71 في ظرف ستة سنوات[1].

و كما عمل بافي على توسيع التعليم باللغة الفرنسية و إنشاء المكتبات، و قد وقعت محاولات التنصير في عدة أماكن: الأغواط و ميسرغين، و عمل على تعليم تقنيات الفلاحة في مدارسه من أجل مساعدة المستوطنين الفرنسيين، و ركز نشاطه على المراكز الاستيطانية، كما سعى في نهاية عهده على أن يحصل على فتح أسقفتي وهران و قسنطينة، لكن الماريشال بيليسيي **(Pélissier)** لم يؤيده، فاغتنم بافي الفرصة عند زيارة الإمبراطور نابليون الثالث للجزائر عام 1865م و وافق هذا الأخير على طلبه برفع مستوى الأسقفية، لكنها حدثت أزمة دبلوماسية بين فرنسا و الفاتيكان، و لكن موت الأسقف بافي أنهى الأزمة[2].

التبشير في عهد الكاردينال لافيجري (Lavigerie) (1867م-1892م):

بعد وفاة الأسقف بافي ترشح لمنصبه بعض القساوسة، منهم "كلود بافي" (أخوه السابق) و "قاستلتي"، و حصل هذا الأخير على الأغلبية في الأصوات، لكن المنازعات ظلت بينهم إلى أن اقترح الماريشال ماكماهون اسم "شارل لافيجري[3]" سنة 1867م[4]، و ذلك بعد تقديم اقتراح الحاكم العام على

(1) عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص ص246، 247.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص ص117، 118.

(3) ولد شارل أنطوان مارسيال لافيجري (Charles Antoine Martial Lavigerie) في 31 أكتوبر 1825م بمدينة وير، و هو الإبن الأكبر في عائلته، أبوه ليون لافيجري، أما أمه فهي لور لاتريل، و هو من عائلة برجوازية. أخذ منذ صغره توجها دينيا. عين شماسا إنجيلي، ثم ارتقى إلى رتبة قسيس... في جانفي 1867م عين مطرانا على أسقفية الجزائر. للمزيد ينظر: سعدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري و أساليب المواجهة الجزائرية له (1867م-1892م)، د.ط، وزارة الثقافة، الجزائر، د.س، ص ص41-53.

(4) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص118.

نابليون الثالث، و رأى بأن عناده و قله تحذره تجعل منه رجل دين متشدد[1] في بلاد إسلامية –الجزائر– [2].

ظهر الكاردينال لافيجري لاستكمال سياسة التبشير و هو أخطر عنصر عرفته الجزائر[3] في المجال الديني لما عرفه من أدوار رئيسية في تنصير السكان[4]، فاستحق بذلك لقب زعيم الحركة التنصيرية[5].

و تزامنت فترة مجيئه على رأس أسقفية مع المجاعة التي شملت سائر بلاد الجزائر (1866م–1868م)[6] حيث قال " **اعتبرت المجاعة الكبرى لعام 1867 فرصة من الله لإزالة العقبات التي تقف امام أنجلة افريقية** "[7].

و قد لقي الكاردينال لافيجري دعما و تشجيعا من الأميرال دي قايدون **(De Gueydon)** الذي أعلن حربا على المسلمين و الإسلام في الجزائر، كما قام بمراقبة شديدة على الزوايا و المؤسسات الدينية و أهملها و منع الجزائريين من أداء فريضة الحج، و لقبه المعمرون بالأميرال كاردينال[8]، كما أرسل لافيجري رسائل إلى أوربا لتقرأ في الكنائس، فجمع المساعدات و المعونات المالية من كل صوب (فرنسا،

(1) أنظر الملحقين رقم 08 و 09.
(2) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص106.
(3) أنظر الملحق رقم 10.
(4) بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر...، المرجع السابق، ص145.
(5) محمد بن ساعو، قراءة في كتاب الجزائر و معركتها مع الثالوث المدمر: التنصير و الاستشراق و الاستعمار للدكتور مختار بن قويدر، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، ع12، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جوان 2017، ص303.
(6) أنظر الملحق رقم 11.
(7) عبد القادر بوتنشة، لافيجري و التنصير في الجزائر، مج11، مجلة آفاق علمية، ع2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 20–05–2019، ص660.
(8) شاوش حباسي، المرجع السابق، ص31.

بريطانيا، إسبانيا، بلجيكا)، و بعث له البابا بيوس التاسع[1] **(Pie IX)** 5000 فرنك، كما طاف القساوسة مختلف مدن الجزائر لجمع المال، و كان لهذا الغرض لجان خاصة، حيث بلغت قيمة ما جمع من مال 300.000 فرنك، كما أرسلت له البغال و العربات و الخيم و بعض الجنود لغرض الحراسة و التمريض[2].

و قد استغل الكاردينال لافيجري "كاردينال الجزائر" الظروف القاسية التي كان يعيشها الجزائريون نتيجة الأوبئة و المجاعات التي قضت على نصف مليون مسلم، و على إثر هذا جمع سنة 1867م 1753 طفلا تتراوح أعمارهم بين الثامنة و العشر سنوات و منعهم من رؤية ذويهم و استردادهم لأهلهم[3]، توفي منهم 600 طفلا و أرجع إلى أهله 200 طفلا، و بقي لدى لافيجري 378 ولدا و 342 بنتا، و نقل إلى فرنسا 300 طفلا، و جمع الأطفال اليتامى بدار الأيتام تمهيدا لتنصيرهم، فوضع بعضهم في ملجأ بن عكنون، لكن أغلبهم في المناطق المحيطة بسهل الشلف، أي مليانة و ثنية الأحد و تنس و شرشال[4].

و فكر لافيجري بعد تخوفه من مطالبة سلطات مدينة الجزائر بأرض ملجأ بن عكنون في أرض واسعة أن ينشأ عليها جامع لكل يتامى المجاعة الذكور، فأنشئ ذلك في منطقة البيت المربع في الحراش على مقربة من شاطئ البحر الأبيض المتوسط، و على بعد 12 كلم من مدينة الجزائر و على مساحة 600 هكتار، التحقت الدفعة الأولى مع بداية 1869م و الدفعة الأخرى مع بداية سنة 1870م و جمع

(1) أنظر الملحق رقم 12.
(2) عبد القادر بوتنشة، المرجع السابق، ص661.
(3) عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص125، 126.
(4) شاوش حباسي، المرجع السابق، ص32.

اليتيمات الجزائريات بملجأ القبة[1]، كما أنشئت مراكز بالأبيار و بوزريعة و بولوغين من أجل علاج المنكوبين و تنصيرهم[2].

و في سنة المجاعة 1867م، التقى لافيجري بطفل مسلم في العاشرة من عمره يتيم الأب اسمه "عمر بن سعيد"، قدم إلى دار الأيتام و كان ذلك على نصيحة أمه التي لم تعد تملك شيئا لإطعامه. هذا الطفل قد صادفته الكثير من الأخطار، فكان خوفه من العرب الذين قيل عنهم أنهم يخطفون الأطفال فيأكلونهم، حيث سار في النهار و أوى في الليل، و تناول ما تيسر له من الحشائش البرية، و في بعض الأحيان طلب الطعام من بعض الشيوخ المسلمين و الزوايا، إلا أنهم عاملوه بقسوة و أطلقوا عليه كلابهم لتنهشه، فسارع إلى الهرب و أقام بدار الأيتام، و نصر برغبة صادقة منه فأصبح اسمه "شارل عمر بن سعيد" و تزوج من فتاة مسيحية معتبرا أن الكاردينال لافيجري أبا أفضل من والديه[3].

فاعتبر لافيجري المسلمين متوحشين و دين الإسلام دين التعصب، و معتنقيه عبيد للذات و الشهوات، أما الفرنسيون فقد جاؤوا لهداية السكان و إخراجهم من الوحشية إلى الحضارة و التقدم[4].

و كان شعار هذه الدور في تصريح لافيجري: "**علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا لدولة مسيحية تضاء أرجاؤها بنور مدينة منبع وحيها الإنجيل... تلك هي رسالتنا الإلهية.**"[5]

(1) سعدي مزيان، المرجع السابق، ص273.

(2) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص176.

(3) ممدوح حسين، مدخل إلى تاريخ حركة التنصير، ط1، دار عمار، الأردن، 1990، ص ص78، 79.

(4) عبد الله خليفي، سياسة التنصير في الجزائر، مجلة المصادر، ع9، 2009، ص48.

(5) صالح عوض، معركة الاسلام والصليبية في الجزائر، د.ط، الزيتونة للإعلام والنشر،الجزائر،1989 ،ص209.

كما اشترى لافيجري أراضي واسعة بالعطاف في سهل الشلف في نوفمبر 1868م و أنشأ بها قريتين هما قرية القديس سبيريان و قرية القديس مونيك[1]، و أمله في ذلك أن تكون قرى مسيحية.[2]

و التبشير الذي كان يريده لافيجري هو الذي يعمل على تحقيق الإدماج عن طريق التنصير، و ليس الإدماج الذي يتم عن طريق القوانين أو القوة، لأن القوة في نظره لن تؤدي إلى نجاحه في الجزائر، و أسس بذلك فرقا تمثلت في:

- **فرقة الآباء البيض (Pères blancs)**

أسست من طرف المطران لافيجري، سميت بذلك نسبة إلى الزي الأبيض الذي يلبسه أعضاؤها و تسميتها الحقيقية "جمعية مبشري السيدة الإفريقية" أو "مبشرو الجزائر العاصمة"[3] و جمع فيها مبشرين من الآباء و الكهان، و أعلنت النشرية التبشيرية الرسمية التي نشرت في مجلة "السيدة الإفريقية" في 20 سبتمبر 1868م عن افتتاحها لمعهد الأبيار لتكوين أعضاء الفرقة الدينية. و في 02 فيفري 1869م و بعد ثلاثة أشهر من التكوين، لبس الآباء لباسهم المسيحي و بوركوا في كنيسة "السيدة الإفريقية"، و يشبه لباسهم الزي العربي الجزائري الإسلامي[4]، مكوناته جبة طويلة بيضاء مصنوعة من القطن و الصوف و يوضع فوقها برنوس أبيض اللون و من شاشية حمراء توضع فوق الرأس انسجاما مع الزي التقليدي، و تحاط الرقبة بسبحة وردية اللون بها صليب أبيض أو أسود. و كان أول من تطوع في هذه الفرقة ثلاثة

(1) أنظر الملحق رقم 13.

(2) عبد الفتاح اسماعيل غراب، العمل التنصيري في العالم العربي، د.ط، مكتبة البدر، د.م.ن، د.س، ص90.

(3) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص107.

(4) محمد الطاهر واعلي، المرجع السابق، ص38.

رجال دين من المدرسة الأكليركية بالقبة[1] و جعلت بلدة الحراش القريبة من العاصمة مركزا رسميا لفرقة الآباء البيض[2].

- **فرقة الأخوات البيض (Sœurs blanches)**

يعود تأسيس هذه الفرقة إلى 02 سبتمبر 1869م و ذلك بعد وصول ثمانية بنات مسيحيات للجزائر. جمعت هؤلاء البنات في ملجأ سانت شارل بالقبة قرب مدينة الجزائر تحسبا لتكوينهن، حيث يتكلفن بيتامى المجاعة و تعويد أنفسهن على العمل الفلاحي، و انصب عملهن التبشيري[3] تقريبا على منطقة القبائل و القرى العربية المسيحية التي أنشئت بمنطقة العطاف و الشلف، و كان الاسم الأكثر تداولا هو "الأخوات البيض" لارتدائهن الجبة البيضاء توازيا مع إخوانهن البيض[4].

و كان هدفها التأثير في المرأة المسلمة التي تمثل حصنا منيعا من كل ما هو دخيل على المجتمع، بحكم الدين و العادات و التقاليد و التربية، و الوصول إليها وصول إلى الأسرة كلها، و لذلك سمح لفرقة الأخوات البيض التغلغل في صفوفها بعد إدراك مقامها.

و انطلقت فرقتا الآباء البيض و الأخوات البيض بعد أن اقتدوا باللباس العربي الخاص بالمشايخ المسلمين، و ذلك من أجل الاحتكاك به و التقرب منهم و معرفة طرق معيشتهم و عاداتهم[5].

(1) سعدي مزيان، المرجع السابق، ص80.
(2) صالح عوض، المرجع السابق، ص208.
(3) أنظر الملحق رقم 14.
(4) سعدي مزيان، المرجع السابق، ص ص89، 90.
(5) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص125.

حدد لافيجري مهمتهم في التبشير عن طريق عن طريق التعليم الابتدائي بالنسبة للذكور و الإناث و الاهتمام باليتامى الجزائريين، خاصة الإناث، و الإشراف على المدارس و الدور و الملاجئ و الإشراف على المستشفيات و المستوصفات، و القيام بالزيارات الميدانية لتقديم الاسعاف لأهالي المرضى حتى في بيوتهم، و المواظبة على الصلوات و تحويلهم عن دينهم، خاصة العنصر النسوي[1].

و كما أعلم لافيجري في يوم 16 أفريل 1868م من خلال رسالته عن عزمه على استبدال القرآن بالإنجيل و نادى بتخليص الجزائريين من البؤس الذي حل بالشعب الجزائري، و هاجم فكرة المملكة العربية، و طالب بترك الحرية لدعاية التنصير من أجل دمج الجزائريين في الحياة الفرنسية أو طردهم نحو الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر[2].

و لما أدرك ماكماهون خطورة الوضع الذي يترتب عن قرار لافيجري، بدأت المراسلات بين ماكماهون و لافيجري من جهة، و السلطات الفرنسية من جهة أخرى، حيث كتب ماكماهون إلى مجلس الدولة أن لافيجري أصبح يهدد مصالح فرنسا لأن الجزائريين ستثيرهم دعايته الدينية، و كتب لافيجري رسالة أن العرب لم تعد لديهم القوة للثورة، و اتهم ماكماهون أنه يخفي الحقيقة على نابليون. و في البداية قال نابليون للكاردينال لافيجري بأن عليه العناية بالأوربيين و وعظهم و ترك العرب للحاكم العام، لكن سرعان ما أبدى الإمبراطور تأييده للافيجري. و ساندت سلطات باريس و الجزائر مشروع لافيجري ليبعث الكنيسة الإفريقية[3].

(1) سعدي مزيان، المرجع السابق، ص ص90، 91.
(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860م–1900م)، ج1، المرجع السابق، ص159.
(3) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص113، 114.

و أنتهى حكم الماريشال ماكماهون من الجزائر سنة 1870م و سقطت الإمبراطورية، و خلا الجو للافيجري مع صمود المدنيين الذي وقف إلى جانبهم عند صمودهم ضد سياسة نابليون في الجزائر، و واصل نشاطه إلى غاية سنة 1892م[1].

المبحث الرابع: زوال حكم نابليون الثالث

شهد عهد نابليون الثالث ازدهار في حركة الاستيطان الأوربي في الجزائر المستعمرة، إلا أن تبنيه لفكرة المملكة العربية و اعتبار نفسه إمبراطورا للعرب مثلما أنه إمبراطور للفرنسيين و دعمه للإدارة العسكرية، و عرضه لخيار المواطنة من خلال إصداره قانون سيناتوس كونسيلت في 14 جويلية 1865م، جعل المستوطنين يعلنون عداءهم للإمبراطورية[2]، ضف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية الجزائرية (1866م-1870م) و الصراع الخفي الذي كان بين ماكماهون و المكاتب الباريسية، و لقد نشط المعارضون في إطار البرلمان بأعضائه: اليساريين و اليمنيين[3]، حيث أن السياسة التي انتهجها نابليون و حاول تطبيقها لصالح العرب واجهت هجومات عديدة من طرف دعاة الاستيطان، و توالت ردود الأفعال و نصبت الطاولات بساحة الحكومة لمدينة الجزائر للتوقيع على العرائض، و دخلت الكنيسة الفرنسية بالجزائر هذا الجدل و أظهرت الصحافة الجزائرية اعتراضاتها و كذا الصحافة الفرنسية حيث اتهم بأنه يشجع قومية عربية مزعومة[4].

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص126.

(2) صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري...، المرجع السابق، ص230

(3) أندري برنيان و آخرون، المرجع السابق، ص352.

(4) Mezhoura Hocine L'hadj, Napoleon's project of the Arab Kingdom in Algeria (1852-1870), Route educational and social science journal, V7, January 2020, P 232.

في خضم هذه الأحداث في الجزائر، كان نابليون الثالث كذلك منشغلا بنشر النفوذ الفرنسي فيما وراء البحار في إطار سياسته الخارجية، و لكن هذه الصورة الناجحة بدأت تخبو بعد عام 1866م بسبب سلسلة من الإخفاقات في سياسته الخارجية، منها فشله في الحصول على بعض التعويضات بعد انتهاء الحرب الروسية النمساوية، إخفاق حملته المكسيكية و فشل مخططاته بين 1866م-1870م[1]، فلقد أثرت الحرب النمساوية البروسية سنة 1866م على فرنسا، حيث شعر الفرنسيون أن كل نصر تحرزه بروسيا يعتبر ضربة قوية توجه إلى فرنسا، لا سيما أن فرنسا كانت تخاف الوحدة الألمانية إلى حد كبير، حيث أن وجود دولة ألمانية على حدودها الشمالية يهدد أراضي الدولة الفرنسية، و قد قام بيسمارك[2] **(Bismarck)** الداعي إلى تحقيق الوحدة الألمانية كمقدمة لذلك، بوضع خطته على أساس قهر النمسا أولا ثم فرنسا، و قد زاد تدخل نابليون الثالث في الحرب البروسية النمساوية اقتناعا بأن فرنسا تريد عرقلة الوحدة[3]، و ما إن انتهى من الصراع مع النمسا، أخذ بيسمارك يستعد لمواجهة فرنسا، و قد ظل يسعى لذلك حتى تهيأت له الفرصة سنة 1870م[4]، و منذ أن شعر الفريقان سنة 1867م أن الحرب واقعة لامحالة، أخذ كل منهما يعمل على تهيئة وضع ملائم في أوربا، ففرنسا أخذت تبحث لها عن حلفاء ضد بروسيا لعلمها بأن الجيش البروسي قوي، أما بروسيا فأخذت تسعى لعرقلة الجهود الفرنسية في أوربا[5]، و بسرعة كبيرة و قبل أن يتمكن الفرنسيون من تهيئة جيوشهم، تقدمت الجيوش البروسية على الأراضي

(1) زينب عصمت راشد، تاريخ أوربا الحديث في القرن التاسع عشر، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د.س، ص325.

(2) أوتو فون بيسمارك (Otto Von Bismarck) (1815م-1898م)، و لد في براندبورغ من أسرة أرستقراطية تخرج من جامعة بوتنجن في هانوفر سنة 1836م، و في سنة 1849م أنتخب عضوا في البرلمان البروسي الجديد، و بعد حل برلمان فرانكفورت، عين مندوبا لبروسيا في "الدايت الألماني"، و في 1859م عين سفير بروسيا في موسكو، و في ماي 1862م في باريس، و منذ بداية حكمه عبر عن إتجاهه نحو الوحدة القومية... للمزيد ينظر: جمال يحيى، التاريخ الأوربي الحديث و المعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، د.س، ص132.

(3) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص282.

(4) عبد الفتاح أبو علية، اسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص342.

(5) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص248.

الفرنسية، ناقلة المعركة إلى أرض العدو[1]. اندلعت الحرب في جويلية 1870م، عندها أرسل القادة اللذين ارتبطوا بالإمبراطورية الفرنسية مصلحيا (و هم الذين عاملهم الإمبراطور بشرف) رسائل عديدة إلى الإمبراطور، طلبوا فيها أن يأذنوا لهم بالمشاركة في الحرب إلى جانبه، و كان الشيخ المقراني من أكثر الملحين على المشاركة في هذه الحرب، و السبب في ذلك كون عائلته من أقوى العائلات الجزائرية و أكثرها ارتباطا بالحكم العسكري[2]، و لقد كان صيف 1870م عبارة عن سلسلة من الهزائم للجيوش الفرنسية تحت القيادة العليا لنابليون الثالث، حيث تم الهجوم على ماكماهون في وورث **(Woerth)** و هزموا فروسار **(Frossard)** في سبيشرن **(Spichern)** و بهذين الانتصارين: الأول في الألزاس و الثاني في اللورين، حدثت مأساة كبرى من الاستنكار الشديد و الهلع في فرنسا، و هو ما جعل نابليون الثالث يتخلى عن القيادة العليا و يسندها إلى بازين[3] **(Bazaine)**. لقد توالت ضربات الألمان بهدف تطويق و عزل "بازين" و جنوده، و بسبب بطئه تمكن الألمان من أن يلتفوا حوله و حاصروه[4]، و هذا ما جعل ماكماهون يتقدم بجيشه لفك الحصار على جيش بازين، لكن سرعان ما لقي حتفه هو الآخر، حيث حاصره الجيش الألماني بقيادة القائد البروسي "هيلموت فون مولتكه" **(Helmuth Von Moltke)**، عندما التقى به في سيدان[5] **(Sedan)** حيث تمكنت قواته من دخول حصونها على الساعة الثالثة و ألحقت به هزيمة ساحقة في 02 سبتمبر 1870م[6].

(1)عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص287.

(2) صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين...، المرجع السابق، ص59.

(3) هـ.أ.ل. فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789م–1950م)، تع: أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع، ط6، دار المعارف، القاهرة، 1972، ص293.

(4) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص188.

(5) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص288.

(6) جرجي أفندي بني الطرابلسي، تاريخ حرب فرنسا و ألمانيا، ط1، مطبعة الجمالية، مصر، 1911، ص96.

و تجدر الإشارة إلى أنه في الأيام الأخيرة من حكم لويس نابليون، بدأ المعمرون الأوربيون يفرضون أنفسهم على الساحة الجزائرية، خاصة أن سياسته كانت مهزوزة، و الباريسيون يعارضون مشاريعه[1]، و لمحاولة إرضائهم أصدر مرسوما في 31 ماي 1870م يجعل الولاة مستقلين عن القادة العسكريين، و في 11 جوان 1870م أصدر الإمبراطور مرسوما آخر يسمح للمستوطنين الفرنسيين بإجراء الانتخابات في المناطق المدنية و انتخاب الأعيان في الأراضي الراجعة للحكم العسكري، و أمام هذه التحولات، استقل ماكماهون رغم رفض الإمبراطور لذلك و عاد إلى فرنسا، و هو ما فتح عهدا ثوريا في تاريخ الإدارة الجزائرية[2]، و لكن انهيار الإمبراطورية و وقوع الإمبراطور نفسه أسيرا في يد الألمان و استسلام ماكماهون و الجيش بأكمله الذي بلغ حوالي 825.000 بعد الكارثة الت حلت بسيدان في 02 سبتمبر 1870م[3]، كان بمثابة نهاية الصراع بين الحكومة الفرنسية و المعمرين حول كيفية تسيير الجزائر[4].

و بوصول أنباء الهزيمة إلى باريس، سقط الحكم الإمبراطوري و أعلنت الجماهير الفرنسية الساخطة في 04 سبتمبر 1870م قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة[5]، و قامت حكومة الدفاع الوطني التي التي تشكلت في فرنسا بإجراءات ضد الحكم العسكري، حيث أصدر وزير العدل في حكومة الدفاع

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص138.
(2) أندري برنيان و آخرون، المرجع السابق، ص352.
(3) أ.ج جرانت، هارولد تمبرلي، المرجع السابق، ص573.
(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص138.
(5) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص288.

المدني، السيد "كريميو[1]" **(Crémieux)** جملة من القرارات في إنهاء الحكم العسكري في الجزائر و إعطاء السلطة المطلقة للمعمرين[2]، و بناء على هذه المراسيم الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1870م تقرر:

- إلغاء منصب الحاكم العام بالجزائر التابع لوزارة الحرب و يعوض بحاكم عام مدني يوضع تحت تصرفه ثلاثة رؤساء عمالات أو رؤساء مقاطعات إدارية.
- تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط، و لا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية.
- يقوم الحاكم العام الذي يتم تعيينه من طرف مجلس الوزراء بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.
- يقوم رؤساء العمالات بإنشاء مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسيين فقط، و في كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتعيين سبعة مسلمين.

ثم جاء المرسوم الثاني الذي سمح لليهود أن يتحصلوا الجنسية الفرنسية ويشاركوا في الحكم مع الأوربيين الغزاة ،وبذلك بقي أبناء البلد الأصلين محرومين من المشاركة السياسية[3].

(1) اسمه اسحاق موسى كريميو، يدعى أدولف، يهودي الأصل، رجل سياسي فرنسي ولد في نيم سنة 1796م، كان محاميا ثم نائبا في المعارضة سنة 1848م، أصبح وزيرا للعدل في الحكومة المؤقتة بعد ثورة فيفري 1848م، أيد مع اليسار ترشيح نابليون الثالث، و أصدر عدة مراسيم بما فيها مرسوم تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية سنة 1870م. توفي في باريس سنة 1880م... للمزيد ينظر: حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871م-1895م)، د.ط، دار الهدى، عيم مليلة، الجزائر، 2012، ص19.

(2) صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري...، المرجع السابق، ص231.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص138.

وفي24 ديسمبر 1870صدر قرار كان بمثابة إدانة مسبقة لرؤساء المكاتب العربية ،ورغبة في التخلص من النظام الموروث منذ عصر لويس فليب حيث تضمن جدول هذا القرار توضيحا الهدف منه هو احداث القطيعة مع هذا التنظيم .وهذا بمعاقبة ضباط الشؤون الأهلية عن أية انتفاضة قد تحدث[1].

و بالتالي، نتيجة الحرب الفرنسية البروسية التي تسببت في سقوط الإمبراطورية الثانية و قيام الجمهورية الثالثة، أصبحت الجزائر خاضعة لعناصر الحكم المدني الذي أعلن عن قيامه تحت ضغط من المعمرين بتاريخ 09 مارس 1871م[2].

(1) صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري...، المرجع السابق، ص231.

(2) محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص127.

الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع البحث توصلنا إلى النتائج التالية :

- اتسمت أوضاع الجزائر قبل انقلاب نابليون الثالث على السلطة بتغيرات، خاصة بعد اعلان دستور 1848م بأن الجزائر جزء لا يتجزأ عن فرنسا، أي صنع الجزائر الفرنسية بكل أبعادها ومعانيها.
- فرض الإمبراطور نابليون الثالث سياسة قاهرة في حق الجزائريين، ولعل أهم السياسات التي اتبعها سياسة التوغل، التهجير والاستيطان والتي أجبرت الأهالي على خدمة مصالح المعمرين في ظروف سيئة للغاية .
- وقام نابليون بإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات كتجربة للحكم المدني، ثم تراجع إلى الحكم العسكري وأعلن عن مشروع جديد يهدف من ورائه إلى اعتبار الجزائر مملكة عربية وعرضها على الامير عبد القادر لكن هذا الاخير رفض الفكرة، فلم يتجسد المشروع على أرض الواقع.
- سن نابليون الثالث عدة تشريعات قانونية، أبرزها قانون سيناتوس كونسيلت في 22 أفريل 1863م و الذي شكل خطرا على الجزائريين باستهداف رأس مالهم ألا وهي الأرض، هذه القاعدة المحورية التي تتمركز حولها بنية المجتمع الجزائري. و كذلك سيناتوس كونسيلت في 14 جويلية عام 1865م الذي يعرف بقانون التجنيس الهوية والمواطنة، و الذي يمنح الجزائريين حق التجنس بالجنسية الفرنسية مقابل تخليهم عن أحوالهم الشخصية الإسلامية.
- لم يهدأ الجزائريون في محاربة سياسة الإمبراطور نابليون الثالث، وتجسد ذلك في استمرار المقاومة الشعبية، ورغم دعم نابليون للكولون، إلا أنهم أول من انتقدوا سياسته، إضافة إلى رفع الشكاوي والعرائض والاحتجاجات.

- شهدت الأوضاع الاقتصادية نوعا من التدهور جراء الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، حيث حرصت حكومة الإمبراطورية الفرنسية الثانية على ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وتوجيهه لفائدتها بإقامة نظام جمركي، احتكار الأسواق و منح القروض للتجار، و حرم الأهالي الجزائريين من القروض البنكية، بالمقابل أخضعوا لنظام ضريبي قاسي وذلك خدمة للمعمرين وسلطة الاحتلال.

- انعكس تردي الأوضاع الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية مما أدى إلى ظهور المجاعات وانتشار الأوبئة والأمراض التي أثرت سلبا على الأحوال الصحية للسكان، مما أدى إلى المزيد من الخسائر البشرية، و عانى بذلك الجزائريون أقصى درجات البؤس والحرمان، فاستغل المبشرين الأوضاع المأساوية و أنشأوا الجمعيات التبشيرية التي كان هدفها تحويل المسلمين من الدين الاسلامي إلى الدين المسيحي.

- انتهى عهد الامبراطورية الفرنسية الثانية بسقوط الامبراطور نابليون الثالث في الحرب الفرنسية البروسية، وقيام الحكم المدني وبذلك بدأ عهد جديد في الجزائر وهو عهد حكم المستوطنين .

قائمة الملاحق

الملحق رقم: 01

صورة الإمبراطور نابليون الثالث

(1) www.herodote.net/Un_empereur_a_la_fibre_sociale-synthese-305.php

الملحق رقم: 02

... ولو قيل ان العرب لا حقوق لهم فى ملك اراضيهم ، وان سلطانهم فيما مضى من الزمان هو مالك الاراضي واننا ورثنا منه ملكها بمجرد امر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض قواعد قديمة وواهية اساسها كبير الترك ان ذلك محال ، ولو كان قصد الدولة انجاز هذا الامر المكروه وجب عليها ان تطرد العرب كلهم من اوطانهم وتشردهم فى الصحراء كما وقع للاجيال المتوحشة بين من بلاد امريقة الشمالية حين دخلها بعض امم النصارى فى القرون الماضية ، شردوهم من البلاد المعمورة الى المفاوز والقفار لكن ذلك مذموم عندنا ومخالف للانسانية وغير ممكن فى زماننا . فنطلب الآن الوصايل لاصلاح خاطر العرب وامالة قلوبهم الينا لانهم جنس زينتهم العقل والهمة العلية والشجاعة والمهارة فى بعض امور الفلاحة . وقد علمنا ان قانون من قوانين شرعنا مورخ سنة 1851 يتضمن اقرار حقوق العرب فى املاكهم وحقوق الانتفاع التي كانت لهم زمان الفتح ، لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بتقييدها ، والآن يلزم علينا الخروج من هذا الحال المشكل الذي يحير فيه عقل اللبيب . ونبدأ بالنظر فى اوطان الاعراش وحدودها ثم نقسم كل وطن أقساما بين الدوار حتى يمكن للدولة فيما بعد تمريد الاملاك وتعيينها لاصحابها شخصا شخصا سالكة فيه طريق التيقظ والاحتياط ، ثم عند اقرار العرب فى املاكهم اقرارا مطلقا ثابتا يسهل لهم التصرف فيها كما يشاءون فتكثر حينئذ المعاملات بينهم وبين النصارى وتزيد يوما يوما ان شاء الله وذلك انفع من القهر فى تاليف قلوب العرب واصلاح لنفوسهم بقبول عوايدنا وعمراننا ثم ان بلاد الجزاير مساحتها واسعة جدا والمحصولات لتي يمكن استخراجها منها كثيرة . فللانسان فيها ما يكفي حاجته يجد بها مسرحا لعمله ومحلا لمهارته على قدر طبيعته وعوايده وحاجاته . اما العرب فلهم تربية الخيل والانعام مع الاشتغلال بما سهل من امر الحراثة . واما النصارى المميزين بالفهم والنشاط فى العمل فلهم جلب المنافع من الغياب والمعادن وتنوير المياه والغدران وحفر القناوات والأخذ بالأسباب الجديدة المستحسنة فى اصلاح مر الفلاحة ونشاء المصانع والمعامل الدالة على ترقى الحراثة أو مصاحبة لها واما الدولة فلها النظر والعمل فى المصالح العامة وتأديب النفوس بتعليم العلوم وتكثير خير العباد باحداث كل ما يتعلق بنفعهم من فتح الطرق وغير ذلك ، وتعطيل القوانين الواهية المتشابهة التي فايدتها غير ظاهرة فيجوز للناس كلهم التصرف الكامل فى معاملاتهم ، وعلى الدولة أيضا موافقة سعي الجماعات اتي يعقدها أصحاب الأموال بقصد انتشار فواید التجارة والحراثة ويلزمها منذ الآن الامتناع من التدبير بنفسها فى تعمير البلاد باقامة القرى الجديدة واصراف ما لها فى جلب السكان اليها من وراء البحر تخلص بذلك من حاجة النظر فى حال المساكين الذين انعمت عليهم بقطع أرض وليس لهم حرفة يكسبون بها معاشهم . ومما ذكرنا تفهم يا محبنا المرشال مقصودنا فى شأن الجزاير وتوضح لك الطريق التي عزمت على سلوكها لأن تلك البلاد لا يليق بها اسم قولونية يعني ماوى لبعض أمم من جنسنا بل هي مملكة عربية وأهلها على سواء مع الفرانساويين وتحت ظل دولتنا المنصورة ، لأنى امبراطور العرب وامبراطور لفرانساويين معا ... (1)

من رسالة نابليون الثالث إلى حاكم الجزائر العام بيليسيي بتاريخ 06 فيفري 1863م.

(1) عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص ص161، 162.

الملحق رقم: 03

فهي حينئذ مملكة عربية ، وفي ذات الوقت مستوطنة أوروبية ، ومعسكر فرنسي ، ولذلك يقتضي الأمر النظر في المسألة من أوجهها الثلاثة . ان تهدئة العرب هي القاعدة التي لا غنى عنها للاستيطان ، وان التباين في الدين والعادات لا يشكل حاجزا منيعا في وجه التهدئة ، فعلينا اذن واجب استمالتهم بممارسة عدالة سريعة ومنصفة ازاءهم ، والعمل على اسعادهم أكثر ، وتنمية التربيه ومكارم الأخلاق لديهم . وهل كانت المجهودات الحكومية السابقة كلها في هذا الاتجاه ؟ من المسموح للانسان أن يشك في هذا ، ذلك ان المصالح المختلفة من أجل تدعيم احتلالنا كانت مسيرة من العاصمة ، وهذا الى غاية سنة 1861 وأن أنواع الادارات التي تعاقبت قد عمل كل نوع منها في مجاله الخاص من غير اهتمام بالتصور الشامل للمسألة .

ينقسم السكان العرب الى قبائل ، على رأسها عائلات ذات نفوذ ، لكننا افلسناها وجردناها من اعتباراتها ، كما حاولنا تفكيك القبائل ، والاخلال بالقضاء الاسلامي ، من غير أن يكون لدينا عوض نمنحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها من غير دليل ، بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله وتعصبه الديني .

لقد طرد السكان من أراضيهم (وهناك وثائق تبين الطريقة القسرية التي استعملتها مصلحة الأملاك اتجاههم) ؛ واضطروا الى اكتراء الأراضي المحتجزة التي هي ملك لهم منذ عهد سحيق كما أبعدوا من السهول ، فالتجأوا الى الجبال حيث منعتهم ادرة الغابات استغلال هذه الأماكن التي اتخذوها فيما سلف مراع لمواشيهم .

أما أراضي العزل (وهي جزء من ملكية الدولة . كان العرب على الدوام يستأجرونها ، فتكترى بالمزايدة . وأن نقصا في الأراضي عند

الأهالي سيؤدي الى مزايدات مبالغ فيها قد تفلسهم ، وتكون نتيجتها افقار الأرض بسبب ارهاقهم لها لمواجهة احتياجاتهم .

وأما الضربة التي تشمل الأراضي والأنعام والأشجار المثمرة فهي الأخرى غير سليمة ، اذ المفروض أن تكون عقارية فقط ، وفى الأراضي المدنية وقع تجاوز للشرع باستخلاص رسوم بلدية ثقيلة من الأهالي القاطنين الخيام ، فى الوقت الذي لا تعود عليهم بأي نفع .

وهذه الأعباء جميعها تتطلب من أكثريتهم سلفيات ربوية قد تؤدي بهم الى الافلاس الكامل ، خاصة أن كل الملكيات العربية مثقلة بالرهون ، التي ستسلب منهم يوم أن تتأسس الملكية الخاصة ..

... وبشأن تنشيط الاستيطان تم تطبيق اجراءين ، هما موضع لوم أيضا . يتمثل الأول فى تأسيس المراكز الاصطناعية بما تتطلبه من وسائل وما تستوجبه من العناية بالكولون من حيث معيشتهم وعملهم ، لفترة ثلاث سنوات على الأقل ، فى حين كان الأمر يقتضي تحديد دائرة معينة بوضوح حول كل واحدة مَن العواصم الثلاث كمكان لتمركز الاستيطان ، ومثال أمريكا التي يساق عادة فى هذا المضمار غير مقنع لأن ما كان يخلص الكولون عند وصولهم الى العالم الجديد هو الأجور العالية لليد العاملة ، وعثورهم بسرعة على شغل مدرار بالكفاية يسمح لهم بالتوفير ويمكنهم من تملك الأرض .

أما الاجراء الثاني فكان منح القطع الأرضية بالمجان ، وهذا من شأنه أن يحدث نتائج مضرة ، كمساعدته على خلق مضاربات لا طائل تحتها ، وعلى انحطاط القيمة الأرضية ، وبذلك يلحق الأهالي خطر محقق من غير تعويض من حيث التوسع الاستيطاني .

مقتطف من رسالة نابليون الثالث الطويلة إلى ماكماهون بتاريخ 20 جوان 1865م.

(1) عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص ص163، 164.

الملحق رقم: 04

السؤال الأول:

إنّ المجاعة الواقعة التي مات بسببها كثير من العرب، أتظنون أن لو كانت الأرض محروثة حراثة متقنة أو كانت مطامير الزرع معدة لوقت الحاجة، لكانت تلك المجاعة أضعف مما وقعت، ولا يمكن إتقان الحرث إلا بمشاهدة من هو أهل لذلك، باتخاذ الآلات التي تصلح لذلك، ولا يحصل ذلك إلا بمجاورة الأوربيين، فكيف بكم تجنبتموهم؟

السؤال الثاني:

ألم يقع وقت اقتسام الأرض للحرث عند شروع الناس فيه الظلم أحيانا، إما أن القايد والشيخ يختارون بعض الأراضي الجيدة لأنفسهم، أو يخصون بها أقاربهم ويحرمون منها بعض ضعفاء أهل محلتهم؟ ولا يخفى عنكم أنّ هذا الفعل ظلم والخلاص منه صعب، فلو أنّ كل شخص يستقل بملكه لأمكنته المدافعة على حقوقه، فلا يقع عليه ظلم، وهناك فائدة عظيمة في استقلال كل واحد بملكه، لأنّ بذلك تتقن حراثة الأرض وتحيى أبوارها، وغير خاف عنكم أنّه يجد ويجتهد في ترتيب أحواله، ويسعى في كل ما يجلب الخير والغنى له ولعيلته، وبسبب ذلك لا تخشى العيلة ضياعا وتشتيتا، بل العيلة تنمو ويكثر خيرها وفي ذلك فائدة للعرب.

السؤال الثالث:

أتظنون أنّ العرب يختارون أداء مغرم معين محدود مبني على حسب الرتبة الوسطة من مغارم السنين الماضية، ويكون ذلك المغرم عاما لأرض الحراثة وأرض المرعى، ويبطل مغرم – الحكر – والزكاة والعشر التي أمرها صعب في الضبط لها والقيام بخدمتها؟

السؤال الرابع:

هل الأمر السلطاني البارز في ترتيب الكومون[1] بأراضي العرب مفهوم أم لا؟، وهل فيه فائدة ومنفعة للعرب أم لا؟ وهل يوجد من يشتكي من تلك الحكومة الموجودة الآن؟ وهل إن خدمة البيرو عرب[2] سالكة طريق العدل والاجتهاد في مصالح الوطن؟

السؤال الخامس:

هل علم العرب بالبحث الواقع في شؤون الفلاحة؟ وهل عرفوا ما تكلم بها الفلاحون الأوروبيون في شأن ذلك؟ وهل ارتضاهم ذلك الحال أم لا؟ هل العرب سكان الأعراش بهم أمان في أن دولة السلطان نابليون لها نية طيبة معهم؟

الوثيقة الثانية:

نص أجوبة النواب الجزائريين عن أسئلة لجنة التحقيق:

الحمد لله رب العالمين[1]، الذي يقضي الحق وهو خير الفاصلين، والصلاة والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين.

الجواب عن السؤال الأول:

أما كون المجاعة تضعف بسبب إتقان حراثة الأرض فلا نسلمه، ونقول إن خدمة الأرض المعتادة عند العرب هي التي تناسب غنيهم وفقيرهم ويسهل عليهم القيام بها، وقد كانوا معها على أحسن حال منذ قرون عديدة، وأما ادخار الزرع في المطامير فليس فيه كبير فائدة للعامة، لأنه لا ينتج منه إلا وجود الحبوب في الوطن، وإنّما تكون فائدة تلك المطامير خصوصية بأربابها، ومع هذا فإنّ الزرع الآن لا يضر وجوده لما أنّ التجار يجلبونه من سائر الأقطار.

نعم كان في السالف كثير الفلاحين يكون عندهم الفاضل في الزرع عن قدر كفايتهم، فيحفظونه في المطامير ويخرجونه وقت المسغبة ليدفعوا به المضرة، ولما حل بهم غلو السعر في كراء الأراضي الدومينية وغيرها، مع الزيادة في المغرم، وصارت الحاجة تدعوهم إلى قرض الدراهم بالفائدة المضرة، كستين في المائة ونحو ذلك ممن انتصب لذلك، ولم يرحم خلق الله، كما تدعوهم أيضا إلى بيع الزرع الذي يحصدونه في الصيف، يخرج كلهم من أيديهم في الشأن المذكور، ولم يبق بأيديهم فاضل يدخرونه، نعم إن وقع في المستقبل التزام العامة كل سنة بجمع نصيب من الزرع وإدخاره للحاجة إليه ففي ذلك مصلحة عظيمة.

والحاصل أنّ المسغبة إنّما تحصل من عدم المطر ويبس الزرع والكلأ، وإصابته بالبرد والجراد، ولا يخفى على أحد أنّ الجوانح المذكورة تفسد زرع الحرث المتقن وغيره، وكما أنّ الجوانح المذكورة أوقعت المسغبة بمملكة الجزائر، كذلك أوقعتها بالمملكة المراكشية والتونسية، غير أنّها كانت في أراضي السواحل من الأقاليم الثلاثة أخف ضررا وأقل موتا، لما أنّ أراضي السواحل أصابها بعض المطر مع جودتها، ووجود الماء المعدني ببعضها، وكونها مصب الأودية مع أنّ الجراد لم يصبها إلا قليلا، وكان ضرره بالأراضي الموالية للصحراء فما بعدها، لأنّه يكون أشد ضررا في ابتداء أمره، وما وصل إلى سواحل مملكة الجزائر إلا بعد أن كان العرب والعساكر قتلوا جله.

وأما كون إتقان الحرث لا يعرف إلا بمشاهدة صاحب المعرفة وبإتخاذ الآلات المعدة له فلا نزاع، غير أنّه لا يعسر تحصيل ذلك لمن أراده من الفلاحين، لأنّ الشخص إذا حصل له داع لشيء موجود بوطنه ولو مع البعد، فإنّ داعيه يوصله إلى غرضه.

وأمّا مجاورة الأوربيين، فإنّها لا تناسب الآن العرب الذين هم جهلة بالأحوال التي تنبغي في معاشرة الأوربيين، وغلاظ الطبع، وعاداتهم إهمال المواشي والمجاوزة عن بعضهم في ذلك، وفي الرعي في أرض بعضهم بعض، وغير ذلك من العوائد الجارية بالرفق والمعاملة فيما بينهم، فينبغي لهؤلاء أن تكون أرضهم متصلة ببعضها وغير مختلطة بأراضي الأجانب، وأن يبقوا على حالهم إلى أن يكبر أولادهم المنتقلون الآن من المكاتب والمدارس الابتدائية إلى المدارس السلطانية بالمملكة الجزائرية، ثم إلى المدارس الحربية والصناعية بفرنسا، فإذ ذاك يتم المراد ويسهل الاختلاط وتحسن المجاورة. اهـ

الجواب عن السؤال الثاني:

أما قسم الأرض المشاعة بين سكان العرش وقت الحراثة، فغالب الظن أنّه لم يكن، لأنّ المعروف في الوطن أن لكل عيلة نصيبا من الأرض تتصرف فيه كما كان سلفها قبلها.

وأما تعدي القواد والمشايخ لمنفعة أنفسهم أو لمنفعة الغير، فلا يكون إلا نادرا، ومهما انتهى الخبر إلى الحاكم أزال الظلمة وعاقب فاعلها بما يناسبه.

وأما ما ذكر في السؤال من قوله فلو كل شخص يستقل بملكه لأمكنته المدافعة على حقوقه... إلخ، فلا نراع فيه، غير أنّه إن كان المراد بالشخص أصل العيلة، أي الأب مع أولاده وأهله فلا ضرر في ذلك، وأما إفراد الولد عن أبيه، أو الزوجة عن زوجها مثلا، فإنّ ذلك يؤدي إلى الإضرار بالعيلة وتشتيتها، ويؤدي أيضا إلى فساد الأراضي وتقسيمها على المنوال الذي لا يمكن معه الانتفاع بها، لأنّ القطعة الصغيرة في أراضي الأعراش لا ينتفع بها، لكون عملهم في الأراضي حرث الزرع أو المرعى، ولا يمكنهم غير ذلك لعدم الماء، وأما إفراد ابن العم عن ابن عمه ونحو ذلك، فلا بأس به، حيث يأخذ حظه لينتفع به لنفسه أو يبيعه لأهل محلته، وأما بيعه لنصيبه لأجنبي فيخشى منه الضرر وتشتيت شمل تلك العيلة، والتحفظ على جمع العيلة أولى من مصلحة الفرد.

هذا في أراضي الحراثة، وأما أراضي المرعى والاحتطاب، فللائق بالعرب أن تكون أرض كل فرقة من العرش مجموعة لما ذكر من المرعى والاحتطاب، ينتفعون فيها مع بعضهم بعض على سبيل الاشتراك، لأن اقتسامها وتصييرها قطعا قطعا يؤدي إلى الهرج بينهم وعدم الانتفاع على الوجه اللائق، ولأنّ قسمة أرض المرعى ربما توجب الاختلاط بأرض الحراثة، فهذا يحرث حصته وهذا يخليها للرعي، وفيه ما لا يخفى من السبب في الهرج، ولا تستقيم معيشة أهل البادية إلا إذا كانت حراثتهم على جهة والمرعى على جهة أخرى، اهـ.

الجواب عن السؤال الثالث:

أما كون العرب يرضون باتحاد المغرم وتبديله وإجرائه حسب مساحات الأرض وجنسها، بالمراعاة للقدر الوسط مما كان يدفعونه من المغارم في عشر سنين مضت، فالذي نظن أنّ ذلك لا يليق في جانب العرب كلهم على الإطلاق، وإنّما يناسب ذلك في العمالات السيفلية[1] فقط، لقلة الأرض مع عمارتها إن كان ذلك برفق، مع التأمل في الفرق بين حال العرب في السبع سنين الأولى من المعاشرة، وفي الثلاثة الأخيرة منها، وأما الأعراش

المتصرف فيها الحكم العسكري فلا يناسبهم ذلك، لاتساع أرضهم وقلة المنتفع به مع ضعف الماء وفقره، وحال أهل الأعراش اليوم من قلة مواشيهم بسبب المسغبة التي مرت عليهم ضعيف، فينبغي لهؤلاء أن يبقى مغرمهم على ما كان عليه. اهـ

الجواب عن السؤال الرابع:

إنّ القانون السلطاني البارز في ترتيب الكومون بأرض العرب، فهمه الخواص من الناس فقط، وأما فائدة العرب في الكومون فهي شيء تافه، وذلك أنّ كثير المنافع التي يشتهر فيها المير[1] والديوان، في المنافع التي يحتاج إليها الأورباويون، وأما منافع المسلمين فلا يلتفتون إليها في الغالب، حتى أنّ المكاتب المفتوحة بالكومون لم تكن مؤسسة على الطرق اللائقة بأبناء العرب، وكلمة المسلمين المشاركين لهم في المشورة إن انفردت لا تجدي نفعا، وبحسب ذلك، فلا ينال المسلمون شيئا من منفعة الكومون إلا بالتبعية للأورباويين، كالانتفاع بالطرق ونحو ذلك، ولا يخفى أنّ جباية الكومون غالبها تقبض من المسلمين، وأما شكاية العرب في ذلك فموجودة، فالكومون الذي ليس لميره خليفة مسلم أضر بالعرب، ذلك لأنّهم وقت الحاجة بالمير قد لا يجدونه، وإن وجدوه فلا يوجد من يترجم عليهم، فتجدهم يترددون إلى الفيلاج[2] مرارا في الأمر الذي من حقه أن يقضى في ساعة، فشق عليهم الحال وتعطلت بعض من منافعهم.

وكما يتأسفون في كثير من النواحي من عدم اعتناء المير والديوان بالقيام بالمنافع اللازمة لهم، فاللائق هو أن يجعل في الكمونات جميعا شيخ مسلم مع الشيخ الفرنساوي، يعلم أبناء العرب ما يلزمهم تعليمه، ويكون له راتب قدر الكفاية، ويجعل أيضا خليفة مسلما في الكمونات التي ليس فيها خليفة، ليكون وسيلة بينهم وبين المير، يرفعون إليه أمورهم، ويبصر المير بأحوال أهل الدائرة وعاداتهم.

وأما ترتيب الجماعات في الدواوير على حسب ما قرر عليه، من أنّهم يدبرون في مصالحهم اللازمة لهم، ثم يعرضون نظرهم على حاكم عمالتهم، وهو الذي يتصرف على وفق ما تقتضيه القوانين المؤسسة في شأن ما ذكر، ففي ذلك مصلحة عظيمة، لأنّه صار ما يجمع من الجبايات الخاصة يصرف في مصالحها.

وأما خدمة محاكم العرب[1]، فإنّها قائمة بمنافع البلاد والعباد، باذلة جهدها في نشر العدل وقمع أهل الفساد، ساعية في إنصاف المظلوم من ظالمه، حافظة للطرق من اللصوص، ومشتهرة في زرع التمدن بين الناس، مغرومة بتعليم أبناء العرب المعارف الفرنساوية وغير ذلك مما يطول تتبعه. اهـ

الجواب على السؤال الخامس:

إنّ البحث الواقع في شؤون الفلاحة بمملكة الجزائر بواسطة السيد الكونط الهون[2]، لم يعلم بحقيقته ولا بما قاله الأوروباويون في ذلك إلا بعض الخواص من العرب، ومن علم بذلك لم يرتض ما قاله الأوروباويون، كما أنّهم في بعض العمالات جاوزوا الحد وخرجوا عن المقصود، حتى أنّهم تكلموا فيما يضر بالشريعة الإسلامية.

ومن غريب ما وقع بعمالة قسنطينة أنّ ما طلبه الأوروباويون من السيد المذكور، كرروا طلبته من جماعة الديوان الأعظم السنتو[3] المنعقد سنة 1868م، ورغبوهم في أن يجردوا ذلك المطلب من جانب الدولة، ولم يقبل منهم طلبهم الجماعة المذكورة.

وأما أمان العرب بالدولة السلطانية وأنّها ماتؤمل إلا الخير للعرب، فذلك أمر محقق، وأن العرب لايخطر ببالهم أنّ الدولة الفرنساوية تنقض عهودها ومواثقها التي كانت التزمت بها للعرب في اليوم الخامس من شهر جويلية 1830م، ثلاثين وثمانمائة

وألف، وقد تأكد عندهم ذلك من يوم مخاطبة حضرة السلطان نابليون لهم، أطال اللّه حياته ووعده إياهم بأن يوفي لهم بما التزمت به لهم الدولة يوم وضع قدمها بتراب الجزائر، من احترام دينهم وشريعتهم وعوائدهم وأنفسهم وأموالهم، وبالغ حفظه اللّه في إظهار محبتهم، بأن جعلهم وأبناء جنسه بمنزلة واحدة حيث قال: أنا سلطان للعرب كما أنا سلطان للفرنساويين.

فمن يوم قدوم حضرته السعيدة لإقليم الجزائر ودورانه به ومشاهدة العرب للين جانبه معهم وكثرة حنانته عليهم، وإشغال باله بالتدبر في مصالحهم، ازداد في قلوب العرب حبه وحب عيلته، وصاروا داعين له ولزوجه الطاهرة الكريمة ونجله السعيد بتأييد الملك ودوامه بكل لسان وكل مكان.

وها نحن اليوم نجدد الدعاء ونردده، ونتضرع إلى اللّه في قبوله لحضرتهم العلية وعيلته المفخمين المبجلين، بقولنا: اللّهم أطل عمر السلطان نابليون الثالث مع العافية الدائمة، وأطل عمر نجله السعيد وعايلته الشريفة، وخلد اللهم الملك في عقبه وعقبهم ما دامت الدنيا، وكن اللّهم معينا وظهيرا ووليا ونصيرا لهم ولمن أعانهم وأحبهم من الوزراء والأمراء والنواب والمتصرفين، آمين، اللّهم آمين، يا رب العالمين.

وكتب من يضع أسماءهم فيه، مسلمون على من يقف عليه، ورحمة اللّه وبركاته: حسين بن بريهمات لطف اللّه بهما في الحركات والسكنات، أحمد ولد القاضي لطف اللّه بهما آمين، المكي بن باديس، بتاريخ الثاني والعشرين من ديسمبر سنة 1869م بباريس.

أسئلة لجنة التحقيق و أجوبة النواب الجزائريين

(1) يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج1، المرجع السابق، ص ص492-498.

الملحق رقم: 05

الجنسيات	سنة 1856م	سنة 1861م	نسبة النمو
فرنسية	92.738	112.229	19.491
الأجانب	66.544	80.517	13.973
عرب المدن	123.250	358.760	235.510
عرب الأرياف	2.184.099	2.374.091	189.999
اليهود	21.048	28.097	7.049
مجموع السكان	8.388	13.142	4.754
المجموع	2.496.067	2.966.836	470.769

جدول يمثل ارتفاع عدد السكان في الجزائر و نموهم ما بين سنتي 1856م-1861م.

(1) فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص493.

الملحق رقم: 06

صورة عن المجاعة في الجزائر

(1) جيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية (1867م-1868م)، المرجع السابق، ص136.

الملحق رقم: 07

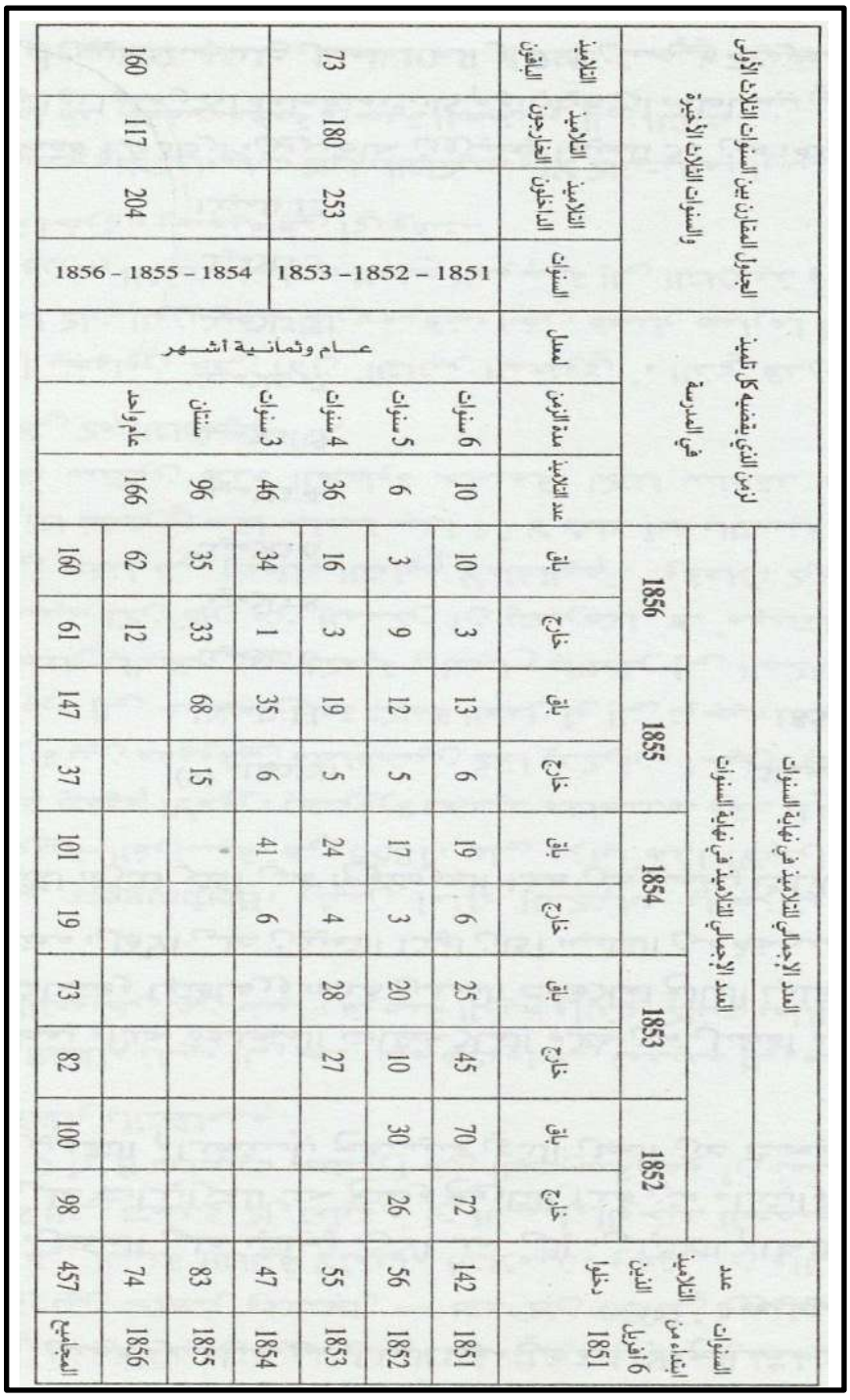

السنوات ابتداء من 6 أفريل 1851	عدد التلاميذ الذين دخلوا	العدد الإجمالي للتلاميذ في نهاية السنوات												لزمن الذي يقضيه كل تلميذ في المدرسة				العجول المقارن بين السنوات الثلاث الأولى والسنوات الثلاث الأخيرة			
		1852		1853		1854		1855		1856				عدد التلاميذ	مدة الزمن	لمعدل		السنوات	التلاميذ الداخلون	التلاميذ الخارجون	التلاميذ الباقون
		خارج	باق	خارج	باق	خارج	باق	خارج	باق	خارج	باق										
1851	142	72	70	45	25	6	19	6	13	3	10			10	6سنوات	ثمانية أشهر		1851 – 1852 – 1853	253	180	73
1852	56	26	30	10	20	3	17	5	12	9	3			6	5سنوات						
1853	55		27		28	4	24	5	19	3	16			36	4سنوات						
1854	47					6	41	6	35	1	34			46	3سنوات			1854 – 1855 – 1856	204	117	160
1855	83							15	68	33	35			96	سنتان						
1856	74									12	62			166	عام واحد						
المجاميع	457	98	100	82	73	19	101	37	147	61	160										

جدول يبين سنة بسنة عدد التلاميذ الذين دخلوا و خرجوا منذ افتتاح المدرسة العربية الفرنسية بقسنطينة.

(1) إيفون توران، المرجع السابق، ص262.

الملحق رقم: 08

كومبيين في 17 نوفمبر 1866 .

مونسيور (مولاي)

وصلني اللحاة نبأ وفاة المنسنيور بافي ، مطران الجزائر لقد فكرت ، في هذا الظرف المؤلم عمن سيكون خليفته في حالة ما إذا استشارني فخامته (الامبراطور نابليون الثالث) حول خليفة له . وبعد تفكير عميق توصلت الى أنني لا استطيع أن أقترح عليه مترشحا تتوفر فيه أحسن الشروط،وذلك لنيل منصب مطران الجزائر ؛ سوى المطران الحالي لنانسي (المطران لافيجري) . أنه قراري الخاص ، ولكن لا يمكنني أن أخبره بذلك (نابليون الثالث)؛ الا عندما أقف على نواياكم في الأمر. أتقدم إليكم إذا، حتى تفوضوني في حالة ما إذا كنتم ستقبلون هذا المنصب ، وهو حسب رأيي من أهم المناصب التي يمكن أن تسند لرجال الدين الفرنسيين،انه في الواقع يتضمن صعوبات كبيرة ، ولكنني أعرف اهتمامكم بالدين،وهو ما يؤكد لي بأن الصعوبات لا يمكن أن تكبح رجلا في مثل طينتكم .

رجائي أن تجيبوني في أقرب وقت ممكن .

الإمضاء الماريشال ماك ماهون .

مراسلة الماريشال ماكماهون إلى المطران لافيجري

(1) محمد الطاهر واعلي، المرجع السابق، ص251.

الملحق رقم: 09

نانسي في 19 نوفمبر 1866 .

سيدي المارشال .

بعد أن فكرت مليا ، وطلبت من الله أن ينير بصيرتي حول ما أستطيع أن أجيب به معاليكم ، بشأن موضوع الطلب، غير المنتظر، الموجه إلي ، بتاريخ أول أمس . سأعطيكم وجهة نظري بكل صراحة .

لا يمكن أن أفكر وحدي أبدا في مغادرتي الأسقفية التي أكن لها حبا عميقا، حيث بدأت فيها خدمات عديدة ،ولو أن معاليكم اقترح علي منصبا أكثر أهمية من الذي أنا فيه في نانسي، سيكون جوابي بالسلب حتما ، ولكنني لم أقبل الأسقفية إلا كعمل فيه التفاني والتضحية . إنكم تقترحون علي مهمة شاقة ومجهدة ، أي مقرا أسقفيا أقل أهمية، في جميع الجوانب،عن مقري الحالي، حيث يستلزم مني النفي، والتخلي عن كل ما هو غال علي . إنكم تعتقدون بأنني أستطيع أن أفيد هناك أكثر من أي شخص آخر . إن المطران الكاثوليكي ، سيدي المارشال ، لا يعطي إلا جوابا واحدا لمثل هذا الاقتراح : أقبل التضحية الموجعة التي أهدت الي ،وإذا احتاج الإمبراطور الى إخلاصي، فإنني لن أتردد، مهما كلفني ذلك .

أسمح لمعاليكم أن تعلموا فخامته فحوى جوابي هذا .

الإمضاء : شارل ، مطران نانسي

مراسلة المطران لافيجري إلى الماريشال ماكماهون

(1) محمد الطاهر واعلي، المرجع السابق، ص252.

الملحق رقم: 10

صورة عن الكاردينال لافيجري عند قدومه للجزائر سنة 1867م

(1) سعدي مزيان، المرجع السابق، ص518.

الملحق رقم: 11

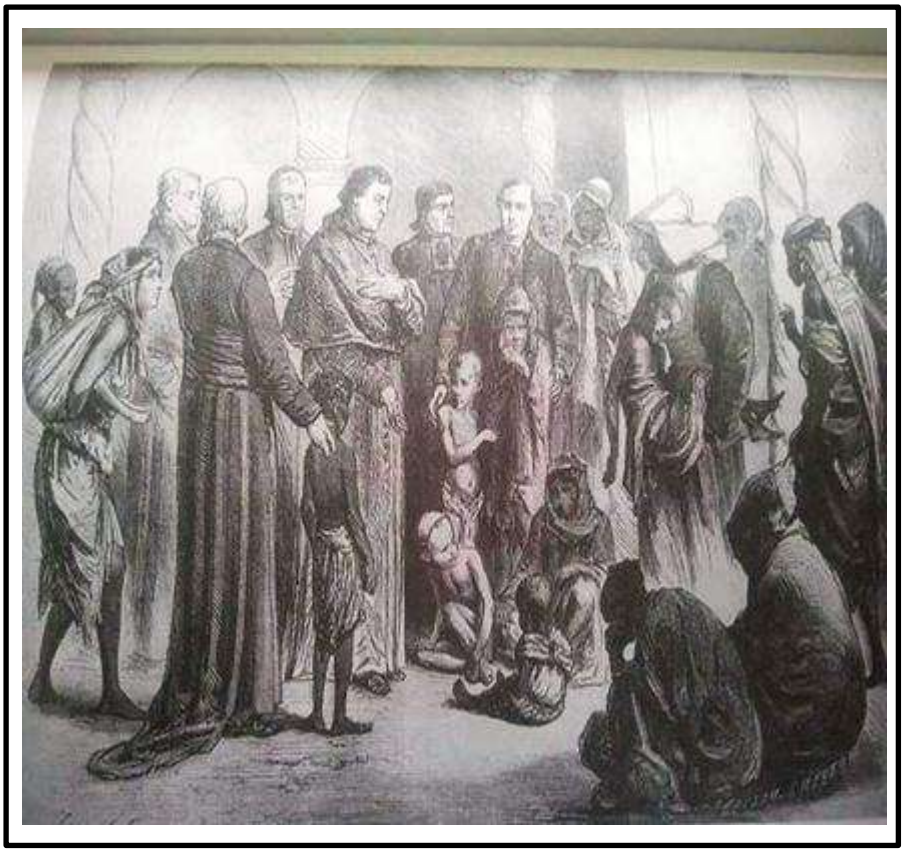

الكاردينال لافيجري أثناء مجاعة 1867م-1868م

(1) Charles André Julien, Op. Cit, P448.

الملحق رقم: 12

من البابا بيوس التاسع ،الى أخينا المبجل شارل ،مطران الجزائر
أخونا المبجل ،تحية وبركة رسولية عليكم .

اذا تألمنا بشدة ،نتيجة للكوارث المتعددة التي أصابت أسقفيتكم ،واذا تحصرنا مما آل اليه شعبكم ،ومن المحنة والمتاعب التي تتحملونها ، فاننا نحس من جهة أخرى بمساواة حقيقية ،عندما نرى وسط هذا العدد الكبير من المراقيل والبلايا ، لمعان نور وفضيلة الاحسان المسيحي ، ونقف على الأعمال الخيرية المعتبرة النابعة عن الدين والمجتمع ،بواسطة تفانيكم الرسولي ، وكرمكم وشجاعتكم .

انه ،بدون شك ، حسب الحكم الالهي المطلق ، يجب أن يلقن الانجيل لشعبكم ، مثل جميع الشعوب ،ولكن تبقى عاداته ، وديانته وثوراته ضد أمتكم عقبة ضد التنصير ،لا يمكن تجاوزها .

ولازالة هذه العقبة ،فان اله الرحمة ، أراد أن ينجد العرب الذين المت بهم المآسي ، بواسطة الأعمال الخيرية المسيحية للفرنسيين ،مما كشف لهم فضيائل ديانة الهية ،جعلتهم يحبونها قبل أن يعرفوها .

لا تستطيعون أن تستجيبوا بشكل جيد وبفعالية أكثر للمقصد الصادر عن العناية الالهية ، الا بأن تكونوا في كل مكان ،وباستمرار، حيث تناديكم المجاعة والموت ،بحضور مساعديكم ،من أجل العمل على فتح ملاجئ للمجزة المعوقين ،وللأرامل والأطفال المهملين .

لا يمكن إذاً ، أن نستمر في السكوت ،وعلينا أن نقدم لكم،من أجل هذه الخدمات الجليلة ، التشكرات التي أنتم وقساوسة ومبشرو وأخوات أسقفيتكم .،أهلا لها.، هؤلاء الذين يشاطرونكم تفانيكم ، لم يدخروا أي جهد من أجل راحة الفقراء وشهداء الاحسان ولم يترددوا في التضحية بأنفسهم من أجل أن ينقذوا إخوانهم.

يستحيل على هذا الشعب الذي برهنتم له على قانون الخير الذي سلمه لنا المسيح ، أن لا يفهم بأنكم حقا خادموه ، وبأنكم مجدتم أباكم الذي هو في السماء ، عندما علمتم إنجيله لهذه الأمة الكافرة بواسطة الفصاحة المؤكدة ،وبقوة أكثر مما يمكن أن تقوموا به بواسطة الكلام .

أما بالنسبة للأطفال الذين انتزعتموهم من مخالب الموت والذين تطعمونهم وتكسونهم ، وتعلمونهم العادات الصالحة والعدالة والعمل في الحقول ، فكيف لا يحبون الأمة والديانة اللتين هم مدينون لها في كل شيء ، حتى في وجودهم نفسه ؟ كيف ،وهم الذين أصبحوا بواسطة العمل يتكفلون بعائلاتهم ،لا يستطيعون أن يقربوا بحضورهم وخدماتهم وأحاديثهم ذهنيات أهاليهم من الديانة والشعب اللذين فقدا لهم هذا العدد الكبير من الفضائل .

لا يتعلق الأمر إذا بالديانة فقط ، ولكن بفرنسا التي تخدمونها أنتم وأتباعكم ،بواسطة خدمات الاحسان المسيحي المؤثرة . قمتم ، بلا شك ، بجذب النفوس إليها ، الأمر الذي لا يمكن القيام به بواسطة وديان من الدماء ، وبمصاريف باهظة ،وبجهد سنين عديدة من العمل .

واصلوا بثقة في مهامكم ،ولتكن العراقيل حافزا يزيد من شجاعتكم ، لأنه وسط العراقيل ،تستمر خدمات الله في التيسير واكتساب القوة ، بمساعدة الله سوف لن ينقصكم وأتباعكم العفو والقوة والوسائل المادية لبلوغ أهدافكم . نتمنى لكم كل هذه الأشياء من صميم القلب ، وبنعمة الله وعطفنا الخاص ،نقدم لكم البركة الرسولية ، أيها الأخ الموقر ، ولجميع من يساند خدماتكم الجليلة ، ولكل أسقفيتكم .

التوقيع:البابا بيوس التاسع .

رسالة البابا بيوس التاسع إلى المطران لافيجري

(1) محمد الطاهر واعلي، المرجع السابق، ص ص253، 254.

الملحق رقم: 13

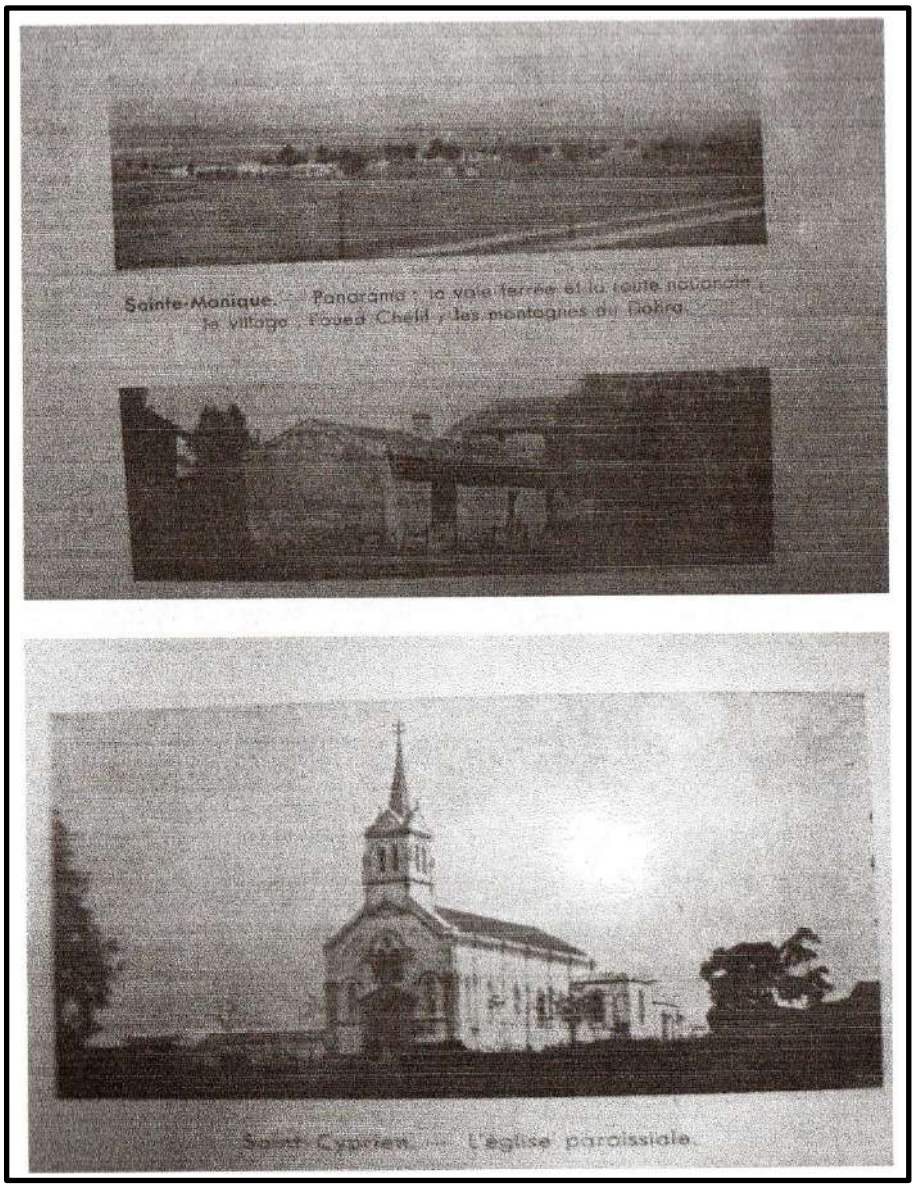

صورة عن القريتين "سانت مونيك" و "سانت سبيريان"

(سهل العطاف بالشلف)

(1) سعدي مزيان، المرجع السابق، ص525.

الملحق رقم: 14

نشاطات الأخوات البيض مع بنات العرب

(1) سعيد بوخاوش، الاستعمار الفرنسي و سياسة الفرنسة في الجزائر، د.ط، دار تفتليت، الجزائر، 2013، ص142.

قائمـة المصـادر

و المراجـع

I. المصادر

أ. باللغة العربية

1. العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974.
2. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، دار البصائر، الجزائر.
3. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
4. عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

ب. باللغة الفرنسية

1. L'Abbé Burzet, Histoire des désastres de l'Algérie (1866-1867-1868) : Sauterelles – Tremblements de terre – Choléra – Famine, Imprimerie centrale algérienne, Alger, 1869.

II. المراجع

أ- باللغة العربية

5. أبو الروس أيمن، شخصيات لا ينساها التاريخ: نابليون بونابرت إمبراطور فرنسا الذي اكتسح أوربا ثم وقع في الفخ الروسي، ط1، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2013.
6. أبو علية عبد الفتاح، ياغي اسماعيل أحمد، تاريخ أوربا الحديث و المعاصر، ط3، دار المريخ، السعودية، 1981.
7. أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871-1919)، ج1، تر: حاج مسعود بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
8. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

9. أحدادن زوهير، شخصيات و مواقف تاريخية، أكاديمية الجزائر للوثائق و المصادر التاريخية، دحلب، 2012.

10. اسماعيلي زوليخة المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

11. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة و المجتمع، تر: حنيفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

12. البستاني يوسف، النسر الأعظم، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، 2012.

13. الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمة، الجزائر، 2007.

14. الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري: جذوره التاريخية الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

15. الصلابي علي محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال و سيرة الأمير عبد القادر، تاريخ الجزائر لما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، بيروت.

16. العسلي بسام، الماريشال بيجو (1784-1849)، ط2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1982.

17. القشاعي موساوي فلة، الواقع الصحي و السكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي (1518-1871)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

18. المزاري الآغا بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و اسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: يحيى بوعزيز، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

19. الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي (1830-1962)، تر: جوزف عبد الله، دار الحداثة، بيروت.

20. برنيان أندري و آخرون، الجزائر بين الماضي و الحاضر، تر: رابح اسطنبولي و منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

21. بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

22. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

23. .....، كرونولوجيا الجزائر من 1830 إلى 2000، ط1، دار أنفو، الجزائر، 2013.

24. بلحاج صالح، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1910-1939)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2015.

25. بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين (1881-1954)، وزارة الثقافة، الجزائر.

26. بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، مر: عبد السلام شحاذة، تد: محمد يحيى ربيع، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979.

27. بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستيطان، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

28. بن داهة عدة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، 2008.

29. بني الطرابلسي جرجي أفندي، تاريخ حرب فرنسا و ألمانيا، ط1، مطبعة الجمالية، مصر، 1911.

30. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

31. بوخاوش سعيد، الاستعمار الفرنسي و سياسة الفرنسة في الجزائر، دار تفتليت، الجزائر، 2013.

32. بوشيخي شيخ ، الحركة الوطنية للثورة الجزائرية (1954م-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

33. بوضرساية بوعزة و آخرون، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، 2007.

34. .....، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930) و انعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، 2010.

35. بوعزيز يحيى، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية، دار البصائر، الجزائر، 2009.

36. .....، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، دار البصائر، الجزائر، 2009.

37. .....، ثورة الباشا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871 و يليه مواقف العائلات الأرستقراطية من الباشاغا محمد المقراني: ثورة عام 1871، دار البصائر، الجزائر، 2009.

38. .....، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، دار البصائر، الجزائر، 2008.

39. .....، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

40. .....، موضوعات و قضايا في تاريخ الجزائر و العرب، ج1، دار الهدى، ميلة، 2009.

41. تشرشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، دار التونسية، تونس، 1974.

42. توران إيفون، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة: المدارس و الممارسات الطبية و الدين (1830-1880)، تر: محمد الكريم أوزغلة، دار القصبة، الجزائر، 2005.

43. جرانت. أ.ج تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر و العشرين، تر: بهاء فهمي، مر: عزت عبد الكريم، ط6، مؤسسة سجل العرب.

44. جوليان شارل أندري، تارخ الجزائر المعاصرة الغزو و بدايات الاستعمار (1827-1871)، تر: المعهد العربي العالي، ج1، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008.

45. حباسي شاوش، مظاهر الروح الصليبية في الجزائر (1830-1962)، دار هومة، الجزائر.

46. حسين ممدوح، مدخل إلى تاريخ حركة التنصير، ط1، دار عمار، الأردن، 1990.

47. حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 1999.

48. خرشي جمال، الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962)، تر: عبد السلام عزيزي، مر: مصطفي ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2009.

49. خياطي مصطفى، الأوبئة و المجاعات في الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر، 2011.

50. ريسيلر كميل، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر: أهدافها و حدودها (1830-1962)، تر: نذير طيار، ط1، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، 2016.

51. زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، ج1، دار هومة، الجزائر، 2005.

52. .....، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، موفم للنشر، الجزائر، 2010.

53. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

54. .....، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

55. .....، الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900)، ج1، دار الرائد، الجزائر، 2009.

56. .....، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

57. .....، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

58. .....، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج7، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

59. سعدي عثمان، الجزائر عبر التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2010.

60. سعيدوني نصر الدين، الجزائر منطلقات و آفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2008.

61. سليمان نوار عبد العزيز، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوروبا: من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ، 2014.

62. سيدي صالح حياة، اللجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين (1871م-1895م)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.

63. صاري جيلالي، الكارثة الديموغرافية (1867-1868)، تر: عمر المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

64. .....، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

65. عباد صالح، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين (1830-1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة.

66. .....، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

67. عبيد مصطفى، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر (1830-1870)، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013.

68. عصمت راشد زينب، تاريخ أوربا الحديث في القرن التاسع عشر، دار الفكر العربي، القاهرة.

69. عمر عمر عبد العزيز، تاريخ أوربا الحديث و المعاصر (1815-1919)، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

70. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

71. عميراوي أحميدة و آخرون، آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

72. .....، جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري، دار البحث، قسنطينة، 1924.

73. .....، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004.

74. عوض صالح، معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر، الزيتونة للإعلام و النشر، الجزائر، 1989.

75. عيساوي محمد، شريخي نبيل، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871)، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.

76. غراب عبد الفتاح اسماعيل، العمل التنصيري في العالم العربي، مكتبة البدر.

77. غربي الغالي و آخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر -الخلفيات و الأبعاد-، دار هومة، الجزائر، 2007.

78. غليسي جوان، الجزائر الثائرة، ط1، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1812.

79. فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012.

80. .....، تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال (814 ق.م-1962م)، ج2، دار إيدكوم، الجزائر، 2013.

81. .....، شهادة إيداع مشروع بحث في إطار البرنامج الوطني للبحث، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري، الأعضاء: صالح فركوس، شرقي محمد، بورغدة رمضان، روابحي العياشي، قاسمي يوسف، سلاطنية عبد المالك، قالمة، 06-12-2010.

82. فشر هـ.أ.ل، تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789-1950)، تع: أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع، ط6، دار المعارف، القاهرة، 1972.

83. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر (1830-1954)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

84. قاسم محمد، حسين حسني، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، ط6، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، 1929.

85. قنان جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار: دراسات في التاريخ المعاصر، مج6، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

86. .....، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار (1830-1944)، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

87. .....، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

88. .....، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1914)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

89. مزيان سعدي، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري و أساليب المواجهة الجزائرية له (1867-1892)، وزارة الثقافة.

90. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

91. .....، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر و ردود الفعل الوطنية (1830-1962)، دار الثقافة، الجزائر.

92. منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، 2006.

93. مهديد ابراهيم، القطاع الوهراني ما بين 1850 و 1919... دراسة حول المجتمع الجزائري: الثقافة و الهوية الوطنية، منشورات دار الأديب.

94. مياسي ابراهيم، المقاومة الشعبية، دار مداني، 2009.

95. نجادي بوعلام، الجلادون من 1830م الى 1962م، تر : محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2007.

96. هلال عمار، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962) ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

97. واعلي محمد الطاهر، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

98. يحيى جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1950)، دار المعرفة، القاهرة.

99. يحيى جمال، التاريخ الأوربي الحديث و المعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

ب- باللغة الأجنبية

1. BOUCHENE Abderrahmane et autres, L'histoire de l'Algérie à la période coloniale, Barzakh, Alger, 2012.
2. JULIEN Charles André, Histoire de l'Algérie contemporaine : La conquête et débuts de colonisation (1827-1871), Casbah édition, Alger, 2005.
3. Statistiques et documents relatifs au Sénatus-Consulte sur la propriété arabe, Paris, Imprimerie impériale, 1863.

III. الرسائل الجامعية

1. إيلال نور الدين، قانون سيناتوس كونسيلت و أثره على الملكية و السكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863-1914)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.
2. بنعاس خليدة، بوارني فاطمة، ردود الفعل الوطنية اتجاه سياسة فرنسا القضائية في الجزائر (1830-1870)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ حديث و معاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017-2018.
3. بن قلية الدراجي، النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر (1870-1954)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018.
4. بوترعة سارة، حمودة حياة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر: القوانين 1865-1873-1912، مذكرة لنيل شهادة الماستر، التاريخ العام، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017-2018.

5. حوحو رضا، شبكة الطرقات الفرنسية في جزائر القرن التاسع عشر: ظاهرة حضارية أم أداة عسكرية (1830-1900)، أطروحة دكتوراه، تاريخ حديث و معاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، 2017-2018.

6. حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)، أطروحة دكتوراه، التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

7. رواحنة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870-1930)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

8. سعدية حليمة، والي سامية، الأوبئة و المجاعات و الكوارث في الجزائر خلال القرن التاسع عشر ميلادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

9. سعودي مراد، الاستراتيجية العسكرية للقادة الفرنسيين في الجزائر (1830-1870)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ الجزائر و العالم المعاصرين، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2016-2017.

10. سيساوي أحمد، البعد البايلكي في المشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث (1830-1871)، أطروحة دكتوراه علوم، التاريخ الحديث و المعاصر، كلية الآداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2017-2018.

11. كليل صالح، التنظيمات الإدارية و الاقتصادية في الجزائر (1830م-1870م)، أطروحة دكتوراه علوم التاريخ الحديث و المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2017-2018.

IV. المقالات

أ- باللغة العربية

1. إيلال نور الدين، المرسوم المشيخي 1863 في الجزائر و المواقف المختلفة منه، مجلة البحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، عدد1، 2017.

2. بلحسين رحوي آسيا، وضعية التعليم في الجزائر غداة الاحتلال الفرنسي، مختبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية، عدد7، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ديسمبر 2011.

3. بن ساعو محمد، قراءة في كتاب الجزائر و معركتها مع الثالوث المدمر: التنصير و الاستشراق في الاستعمار للدكتور مختار بن قويدر، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، عدد12، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جوان 2017.

4. بوتنشة عبد القادر، لافيجري و التنصير في الجزائر، مجلة آفاق علمية، مجلد11، عدد2، جامعة حسن بن بوعلي، الشلف، 20-05-2019.

5. بوجمعة أكرم، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية، عدد28، جامعة بابل، 2016.

6. بورغدة رمضان، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة (1830-1890)، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، جانفي 2009.

7. بوعافية رضا، الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية في الجزائر قبل الاستقلال، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، مجلد2، عدد9، 2018.

8. خليفي عبد الله، سياسة التنصير في الجزائر، مجلة المصادر، عدد9، 2009.

9. سلوان رشيد رمضان، المشهداني الجرعاني مؤيد محمود حمد، الاستيطان الأوربي في الجزائر (1830-1871)، مجلد20، عدد4، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة تكريت.

10. صاحب منعم أسامة، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962) و محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد4، عدد3، مركز بابل للدراسات الحضارية و التاريخية.

11. صاري جيلالي، الكارثة الديموغرافية (1867-1868) بالجزائر، مجلة الثقافة، عدد76، جويلية-أوت 1983.

12. عزوز فؤاد، التشريعات العقارية الفرنسية ف الجزائر خلال فترة الحكم المدني (1870-1900)، مجلة مدارات تاريخية، مجلد1، عدد خاص، الجزائر، 2019.

13. لوصيف سفيان، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، المظاهر و الانعكاس، المجلة التاريخية الجزائرية، عدد3، جوان 2017.

14. مطمر محمد العيد، الغزو و الاحتلال الفرنسي للأوراس و أثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة (1844-1884)، مجلة العلوم الإنسانية، عدد10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2006.

15. هلالي حنيفي، الظروف التاريخية الممهدة لثورة المقراني و الشيخ الحداد و نتائجها على السياسة الاستعمارية، مجلة الحوار المتوسطي، عدد8، مخبر البحوث و الدراسات الاستشراقية في حضارة الغرب الإسلامي، الجزائر، 2013.

ب-باللغة الأجنبية

1. HOUCINE L'HADJ Mezhoura, Napoleon's project of the Arabic Kingdom in Algeria (1852-1870), Route educational and social science journal, Volume7, January 2020.

V. الملتقيات

أ- باللغة العربية

1. عاشور موسى، أساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
2. لونيسي ابراهيم، الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

ب-باللغة الأجنبية

1. Journées européennes du patrimoine, Quand les grands hommes écrivent l'histoire, Louis Napoléon Bonaparte, Samedi 18 septembre 2010 de 10h à 18h.

VI. الندوات العلمية

1. العمري الطاهر، الاستعمار الاستيطاني الفرنسي و تأثيراته على البنى الاجتماعية الجزائرية إلى القرن التاسع عشر: آليات الاستعمار الاستيطاني الأوربي في الجزائر و ليبيا، الندوة العلمية الأولى، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، قسنطينة، 2008.

2. بن أعراب عبد الكريم، مؤشرات اقتصادية للجزائر المستعمرة: آليات الاستعمار الاستيطاني الأوربي في الجزائر و ليبيا، الندوة العلمية الأولى، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2008.

VII. القواميس

1. اللحام محمد الهادي و آخرون، قاموس عربي – عربي، دار الكاتب العلمية، بيروت، 1991.

2. بن صحراوي كمال، معجم المقاومة الجزائرية عند بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19م، شخصيات–أماكن–أحداث، معارك، ط1، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر، 2020.

VIII. المواقع الإلكترونية

1. عبيد مصطفى، قانون الأحوال الشخصية. :www.academia.edu

2. كعوان فارس، القرار المشيخي و انحطاط الأرستقراطية التقليدية. :www.academia.edu

3. www.adj-marlyleroi.fr, 21/06/2020, 16h.

4. www.herodote.net/Un_empereur_a_la_fibre_sociale-synthese-305.php

5. www.histopedia.fr, Napoléon III (1848-1870), P11.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر و عرفان.	
الإهداء.	
المختصرات.	
المقدمة.	أ- و
المدخل: لمحة عامة عن الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية (1848م-1852م).	
أولا: الأوضاع السياسية.	10
ثانيا: الأوضاع الاقتصادية.	14
ثالثا: الأوضاع الاجتماعية و الثقافية .	18
رابعا: سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية وانعكاساتها على الجزائر.	22
الفصل الأول: قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية وأثرها على الحالة السياسية في الجزائر (1852م-1870م).	
المبحث الأول: الإمبراطور نابليون الثالث وسياسته.	26
مطلب 01: ترجمة لشخصية نابليون الثالث.	27
مطلب 02: سياسته.	32
المبحث الثاني: مشاريع نابليون الثالث الإصلاحية في الجزائر.	44
مطلب 01: قانون سيناتوس كونسيلت Sénatus-Consulte 1863م.	46
مطلب 02: قانون سيناتوس كونسيلت Sénatus-Consulte 1865م.	57
المبحث الثالث: ردود فعل الأهالي المسلمين	64
الفصل الثاني: أوضاع الجزائر الاقتصادية في عهد الإمبراطور نابليون الثالث.	
المبحث الأول: الجانب الزراعي.	79
المبحث الثاني: الصناعة و الحركة التجارية.	92
المبحث الثالث: المنظومة الضريبية و المؤسسات المالية.	104
الفصل الثالث: الواقع الاجتماعي في الجزائر و انهيار الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852م-1870م).	
المبحث الأول: الواقع الصحي و المعيشي.	116
المبحث الثاني: وضعية الثقافة و التعليم.	130

المبحث الثالث: النشاط التبشيري.	141
المبحث الرابع: زوال حكم نابليون الثالث.	152
الخاتمة.	159
قائمة الملاحق.	162
قائمة المصادر و المراجع.	185
فهرس المحتويات.	202
الملخص.	

الملخص باللغة العربية

الكلمات المفتاحية: الإمبراطور نابليون الثالث، الإدماج، المملكة العربية، المشاريع الإصلاحية، الأزمات الاقتصادية.

عنوان المذكرة: "الجزائر في ظل الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852م-1870م)، (دراسة في الأوضاع السياسية الاقتصادية و الاجتماعية)"، تناولنا فيها مرحلة من مراحل التواجد الفرنسي الاستعماري في الجزائر، المتجسدة في فترة حكم الإمبراطور نابليون الثالث الذي اتسمت سياسته بالتناقض بين خدمة المعمرين المعلنة و بين الادعاء في خدمة الجزائريين من خلال المشاريع الاصلاحية التي تمثلت في سن قانوني 1863م و 1865م و اللذان غايتهما الإدماج، قبل أن تنتهي بفكرة المملكة العربية. و عاشت الجزائر خلال فترة حكمه ظروفا قاسية مست جميع الميادين و أدت إلى سوء حالة الجزائريين جراء الأزمات الاقتصادية و الكوارث الطبيعية، و خلقت بذلك وضعا اجتماعيا مزري. و لم تكتف حكومة الإمبراطور نابليون الثالث بهذا، بل عملت على تنصير المسلمين و فرنستهم، و قد خسر نابليون بسياسته هذه ود الجزائريين و تعاطف المعمرين الذين سارعوا إلى الاحتجاجات و العرائض عاملين على إسقاط حكم نابليون و سياسته، و انتهى بسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية سنة 1870م.

Le résumé en français

Titre du mémoire: « *L'Algérie sous le Second Empire français (1852-1870), (Une étude des conditions politiques économiques et sociales*) », nous avons traité une des phases de la présence coloniale française en Algérie qui est la période du règne de l'Empereur Napoléon III, dont la politique était marquée par une contradiction entre les services déclarés des colons et la prétention en servant les Algériens à travers les projets de réforme représentés dans les deux lois Sénatus-Consulte : de 1863 et 1865, qui avaient pour objectif l'Intégration, avant de finir avec l'idée du Royaume arabe. Pendant son règne, l'Algérie a vécu des conditions difficiles qui ont affecté tous les domaines et qui ont conduit à l'aggravation de la situation algérienne en raison des crises économiques et des catastrophes naturelles, engendrant ainsi une situation sociale misérable.

Ce n'était jamais assez pour le gouvernement de l'empereur Napoléon III qui, en effet, travaillait à christianiser les musulmans et à les franciser. Mais, cette politique coutait Napoléon l'affection des Algériens et la sympathie des colons, qui se sont précipités à la protestation et à lancer les pétitions, travaillant à renverser le régime et la politique de Napoléon III. Cela a pris fin avec la chute du Second Empire Français en 1870.